

على غير المنصوب بحجب عنه آخره على المنصوب بحجب انذاره نظر ادراكه الموضع
سائر فانيق الوديعه فتم بحجب وهو ثقبه ر على منعه منه لان تبرك المنع ر
الحفظ المستمر فبعض اما المنصوب فلا يقضي فيما قصر فيه لان التقيين
لا يلحق الحاكم ونحوه والا المنع الناس عن التقليد فيترجم القرر العام و
المنع الناس عن الاستيلاء يترجم القرر الخاص فانظر في نصاب الاحكام
المحجب بطرف في الاوقاف اذ يدلوصل السوق الى بيته للمنع عنهم الجوار
هو ان الطوفان في الاوقاف اولى لان في دعايم اليه من العالم وهو آخر ايام
بغير حق في جانيه منهم بخلاف القاضيه حيث يدعوا الحكم اليه لان الحضم ظاهر اظام
بخالف بينه وبين افعالهم ونحوه ايضا قال الشيخ الصلح الله تعالى
عرف بهذا ان المحتجب يجوز له ان يجرز للهاضي دون الثلث في كل قصه
احدا او اثنين السبب يجوز له الحكم به وانما في اذا سمح الاقرار فانه يجوز له
الحكم به واما الذي لا يجوز له وهو اذا امتنع عنه شاهدان لحي فلا يجوز له الحكم
بذلك مالم يقض القاضيه به وفي شرح الكرخي قال بشير سمعت ابا
رحمه السدي والشيخ محمد بن ابي بصير ومعارف قال ادخل عليهم ابي
اذ انهم لا تركاب المسكر لان المنع عنه واجب ولو لم يجرز الدخول لغيره اذ انهم لم
يكن المنع ولم يسقط حرمته بفعل المسكر في تركاب المسكر كذا في نصاب الاحكام
الاحكام وهو رسالة النكاح من تصنيف الامام جبار الحق والشيخ والشيخ
قال رحمه الله ذكر في الخلاصة استماع صوت الملاهي كالضرب بال
وغيره حرام وفي الحاشية وان استوجب ضرب البطل ان كان للهو الجوز
لانه معصيته وان كان للمعروف اذ انما له جاز لانه طاعة اما اخذ المصطبة
والمغني فقد ذكرنا في كتاب الاجارة وفيها ايضا ولو اسكن شيئا
هذه المعارف والملاهي كره ويأثم وان كان لا يستعمله لان اساك هذه
الكسائر لا يكون الا للهو عادة وفي نصاب الاحكام ضرب الملاهي

كما انصرف بالنعيب وغيره سرام لانه من الملاء وقال عليه السلام استعمل
 الملاء في معصيته والجلوس عليها فوق وانفذ فيها كفو هذا سرهم على وجه التشديد
 لعظم الذنب الا ان ينفسه يكون معذورا والواجب ان يجتهد ما يمكنه حتى
 لا يسبح لاروي انه عليه السلام اذ حل في اذنه اصبحت فيه نصاب الاضباب
 واذا نكح المختب ملاءه اظهر اذنه او فطر او شق رقبا لها لا يفهم وان فعل ذلك
 غير المختب ان كان ذلك الفوق لغير روائع وللمنفعة ذكر محمد رحمه الله في كتاب
 اللسانيات لم يفهم في قوله لستم جميعا لانه لو تركها عاود الى فعله الفصح به
 كان بغيره فقد ايدى لورسف رحمه الله ومحمد رحمه الله لا يفهم الضياء وعليه
 الفتوى فتعكالا دة المعصية ونفعا لصدور الصلوة وعليه عمل التابعين وروى
 وغيره ولو كسر ثيابا فيها نمر لم يحكم لم يرد ان يجره خلا من الحاسر النفاق وفيه نصاب
 الاضباب وغيره ويمنع التفاسين والصابغين والفتاحين والصبواغين عن
 احتكاك التماثيل ذات الروح وكسر الصور ويمنع المسلمين عن حساب الفاجرة
 كاتني والاضام والمعارف وبيع البند والبيع وعن الرسم بربوم الكفار
 في بلادهم وصحبتهم وصحبته صبا لهم وعماراتهم وركوبهم في البحر ويمنع الناس
 عن الوقوف في مواضع التهم كخندق الرجال مع الفاسد في الشوارع وفيه
 الضياء وان راى المختب رجلا مع امرأة في الطريق فجدنان في بعضهما الجوا
 روي ^{بعض} الذي راى رجلا مع امرأة فجدنان في الطريق فغورهما بالدارة
 فظاف الرجل الى امراته فقال له لو كانت امرالك فلم لانه فخلا
 في شبك حتى لا يتهمك احد من الناس في الطريق ثم ندم عمر رضي الله
 عليه بهما وتفكر في ذلك وفيه ايضا فان ساء بل ان المختب ادا
 اخذ بعض النبايا وامر بالتعبر عليهن بما يكتفرون من اوزر اعين او قد من
 وهذا منكر اخر واطا ب عنده ما روي ان عمر رضي الله عنه عن النباية في ناحية
 المدينة فاما حتى يجم عليها في منتهى نظري بالدارة حتى سقط خماره ففضل

يا امير المؤمنين ان قمارا قد سقط فقال انه لا حرمة لها في الشريعة بكم
في قوله انه لا حرمة لها منهم من قال معناه انها كما استقلت بما لا يحل لها
في الشريعة فقد اسقط ما صفت حرمة نفعها والتفت بالامار والدليل ما روي
عن ابي بكر رضي الله عنه ان المشرك محمد بن عبد الله بن خزيمة الى بعض الرضا في قمار
النساء على شرطه كان صفات الروس والزرع فذهب ابو بكر الى المشرك
بجعل نجا لطن ولا تجامى عن النظر اليهن فيقبل له كيف فعلت هذا فقال انه
لا حرج لمن يفتي انهن ممن اذهب من حرمة النقص هكذا ذكر في شرح ادب
الغياض الطيب في اخرا الباب الثامن وفي الحاشية ومن بعد ان احرات
بعضه فاراد ان يكتب المازوجها فان علم ان كناية الى الزوج بنفعه وقدر الزوج
على منعها عنها عنها يحل له ان يكتب اليه وان علم انه لا يبعد رعيها لا يكتب
بل لا يفتي فيها حاشية وفي كتاب الاحساب في حال المنقطع المتعجب
التي يكون في الطريق ليس لاحد ان يحلهم فيها ولا يرفعها وعليه الفتوى
الموازب وفيه ايضا الصبيان الذين يبعون بالجو زوجه ان كانوا في
الطريق بمنعهم سواء كانوا يبعون بالقرار وغيره لانهم ظلموا الناس بشغل الطريق
ولكن لا يكبر حوزهم وقسم ايضا رجل رفع طبا او ترابا عن طريق المسكين فهو
على وجهين اما ان كان في ايام الروح والاداء ولم يكن في الاول حاله
تنقية الطريق وفي الثاني ان كان بغير باعائه لا يجوز لان نفع الخاص
لا يخل مع الضر العام والصلح مما يمنع منه في الطريق رضى الماء
وفي القارب الدابة وفي البها فصار وقف حارة في الطريق تعطي
انسان وهو لا يعلم به بعض القصار لانه متعدي وان تعد لم يور
عدي وقدر البيرة لا بعض لانه مختار وفيه ايضا الطريق اذا كان واسع
فيه اهل المحلة يجد الدعاء بغيره المغابر الا اذا كان الطريق قدما فيه ومن
وجد في المغبرة طريقا فلا بأس ان يمر فيه اذا لم يقع في فيه انه حرج وفي

ايضا بطونه في النوار للمختب ان يامر صاحب تفرغ الطريق وان
 لم يفرغ وقد استمد عليه فخطب انسان او تلف ما بذلك من النور
 في الخيايات وفي الخيايات رجل او قفد وانه في سوق الدواب فالتف الدابة
 شيئا لا يقين صاحبها لان القفد الدواب في سوق الدواب باذن الوا
 فلا يكون مفهوما وفي تصاب الاحساب ولا تجتنب على القفد الدواب والار
 في السوق لان الامام اذن به وفيه ايضا المختب ان يمتنع عن الجوسل الطريق
 الجواب ان جوسل لكستراحت بان عبي لا يمتنع من ذلك اذا كان لا يضر
 ولكن توطن به انسان فمن لانه مباح بشرط اتلاسته وان فقد تغير حاجته
 ذكره في الخيايات الزخرفة في الفصل السادس وفيه ايضا وذكر في ادب
 الخطبة من المحيط في الفصل الحادي عشر في المحدثات وتسمي الباب
 قال اصحابنا رحمه الله لا يكس بالهجوم على المفسدين والدخول في بينهم
 من غير استئذان او اذ سمع فيه صوت فساد للامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر وذكر في صاحب الاقضية رحمه الله وسع في الهجوم على اخفم بعض الصالحين
 قالوا ادب ابا يوسف رحمه الله وقد روي عنه انه كان يفعل في زمن قضا
 وقد روي عنه انه رحمه الله عن محمد رحمه الله انه مثل هذا ايضا واحدا
 عن عمر رضي الله عنه سمع على سبب رجلين احدهما وثني والثاني ثقيف
 بلغة اذ اذ بينهما شراهما فلهما فوجد في سبب احدهما دون الآخر
 لذلك بهم على سبب فالحجة في المدينة واخرجهما وعلا ما يدرة
 حتى سقط الخار عن راسهما وصورة الهجوم على الخصوم قد ذكرناه في باب
 ادب القاضي وفيه ايضا وما تجتنب على الانسان على ما يظهر من النور
 في سبب تبرك الجماعة فانه صلى الله عليه وعلينا كما جاسر اتي سببه والحد
 في باب السراقة وفيه ايضا سبيل عن مختب راى لاراذل كبحر الحق
 او اجبر اخر لا يصلح المكتوبة به ان لغدره بعد ذلك لا حارة او عامه

باب الصلوة الجواب ذكرني اجازات المحيط في الفصل الثالث اذا
 رجلا يؤم لم يعمل كذا فغلبه ان يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يستعمل
 بين يديه المكتوبة وفي فتاوى اهل سمرقند وقال بعض من اجاب الله
 ان يودي السنة الصبا والجمعوا انه لا يودي نقلا وعليه الفتوى وفي غريب
 الرواية ابو علي الدقاق المستاجر لا يمنح الاجرة المحرم من ابان الجنيح وسقط من
 الاجرة بقدر اشتغاله بذلك ^{كالبيع او النكاح} فربما لم يحط به من الاجرة
 مذكورة في كتاب الاجارة وفي مقابلة المستغنى من الزخيرة ^{للشيخ} الا ان
 وغيره مكرره لانه تشبه بفعل المجوس وفيه الصواب الغفيرة ابو
 رحمه الله من قبل الارض بين يدي سلطان او امير او سجد له
 فان كان على وجه التحية لا يكون ولكن يصبر انما مركبا للكرامة وفيه الصا
 وان سجدت العباد او لم يحضره التبت فقد كفو وفي نصاب الاحكام
 ويحجب على من سجد لعمر الله او تحنى له او قبل الارض بين يديه وفي
 ملقط الناصري والتواضع بغير الله لكلام ودي كفاية الشيخ في
 باب تقبل اليه اذا سجد بغير الله تعالى يكون ان وضع الجبهة على الارض
 لا يجوز الا بالله تعالى فذكر نحوه في باب الفاظ الكفر وفي نصاب
 الاحكام ويحجب كل مسلم على امراته ان تركعت الصلوة فان
 كانت امرأة لا تصل قط فلا مهر واما نذرهما فلا ولي ان طبعهما
 ويجوز لرجل ضرب المرأة على ترك الصلوة ضربا لا يغيض منها جمالا
 وفيه الصا ويحجب عما من يصل بغير تعديل ولطانية يقول صل فاكذب
 لم تقل لا روي انه صل الله عليه وسلم قال لا طراحي حين
 الصلوة وان خاف ان يغضب المصل عليه يلبس كلامه او
 يخبره بحديثه كما روي عن الغفيرة ^{ابو} الله الخوارزمي رحمه الله انه راى
 رجلا في المسجد يحض الصلوة فلما فرغ الرجل من صلوة ذهب

به الى البيت وطلع له طبق حلوار و قدم اليه وقال كنت مريضا
 فقال الرجل لا تفهم اني ظننت انك كنت مريضا حين خففت
 الصلوة فقام الرجل وقاب ورجع عما كان يضع ذكره كفاية الشيعي في
 نصاب الاحساب وكتب على الحرام والنقصا وصرح بالحق
 في فعلهم يا امرأة حامل قبل تحرك الولد او عند قرب الولادة لانه لا ينبغي
 ان يخرج ويقتضى وبلغ الفتى على النظر قبل تحرك الولد عالم قرب الولادة
 اما بعد ما ذكرنا ولم يغيب الولادة لا بأس به ونبه ايضا وكتب على
 بالغ لهن اذا خلط الماء بلبنة غشا وضاينة ونبه ايضا في باب النساء
 والغزير في الاحساب بالاسرار ولو احرق المحتب متاعا من بهيمة
 على النوارع بفهم الا اذا علمت داخرا ذلك وراى المصلحة في اجرائه
 فلم يضر ونبه ايضا العبد اصلى الله تعالى منع النفس عن التحاور والطبيب
 في الوسمة من الكواخذ وفي العبد ولبس النصف من شعبان لا
 فيه احتفاء ونبه ايضا اذ اركب الحار رجلا من كتيب عليهم السلام
 لا الجواب ان كان الحار يطبقها فلا يمنعان عن ذلك لما روي انه
 عليه السلام اركب حمارا على الكاف فيه واراد ان اسامته
 رواه من صح الشيخ النجاشي وقبض الضيق واذا اتت المرأة القوية للتثنية
 فتزوج على الميت هل يجوز للمحتب ان يخرجها من سبت غرة ولم
 يخرجها اهل الجواب نعم لان عمر رضى الله عنه اخرج اخنت ابنا بكره
 عنه من سبت حين ماتت من صح النجاشي وقبض الضيق واذا اتت المرأة القوية للتثنية
 المعمودة في خطوط المهور ايمان بغير الله تعالى وانما حرام والحالف لهما
 اثم والكاتب لهما مدين على المعصية فيجب على الكاتب كمالا
 النفس على هذه المعصية وانما قضاها بها حرام لا روي عن عمر رضي الله
 عنه قال يقول لا يحل قضاها بها حرام لا روي عن عمر رضي الله عنه

فمن كان حائضا فليحلف بالله بعد اوليسنت فالتفت فاذا هو
 غلب السلام فما حلفت بعد ذلك من ايمان الكفاية وفي رساله
 من تصبف الامام الهام مولانا ضياء الحق والشمس والدين اكر وكرار
 جوشن در خانه بدر دختر حم سنده كوزه آب بردست كرده مي باشد
 و اما دمي ايد بران آب نكن ميگرد و دست بر آب مي زند
 و در شباني بمجاله اين چنين فعل روا باشند ياني جواب دري
 يك فعل فادايي است اول تشبه بمران مي باشند ياني
 و رسم بمران است كه چون آب بشو در آيد دست بران آب زند
 و بر آب ياني مانند تشبه بمران حرام است و دوم آنكه نكن گرفتن در اسلام
 و در شريعت مكويده است مصطفى عليه السلام مي فرمايد ان الله
 يفيض الطيرة سيوم انكه ان و فساد و فني باشد و فني كرده شود و اما
 كه اين چنين رسم بدني و معصيتي بجا مي گشت سازند تعبير شريعت لازم
 ايد و احداث بدست و هوار آن را حدي و نهايتي نباشد همه عمر اين ترا
 كه اين رسم باشد در معصيت كند و نفوذ با الله منها و چون بگويند ان
 مرده باشند و معصيت انان زنده مصطفى عليه السلام و رسم فرمود و بل
 لمن مات و صيانه حية و بگويند كلب المؤمن قومي را رسم است كه از
 كار جوشن از يك روز بخوندي سازند انرا بتواي بخوانند چنانچه
 سناره كه انرا بخوندي نكند بخوانند چون ان سناره بر آيد
 سيدي مي آرند ميان عورات مي برند و زير ان سيد قدري
 قند و روغن ستور و يك چراغ در چهار بسته بر و عن مي افروزند
 در نهايت مي كنند و ان حبه اشيا كه ذكر كرده شده است
 و زير ان سيدي كنند و ان مرد را جاسه فعل ميبوشانند و
 و نكل عورات مي آرند و بالا سيدي مي كنند و حجام

در خانه بدر دختر حم سنده كوزه آب بردست كرده مي باشد

کتاب را آورند آرد و دست در کتاب تر کند و بر
 آن مردی مالد بعد از قدری سرفه سپید در جامه میبودی
 می اندازد و آنرا کنک میخوانند این چنین افعال متعلق بر بدن
 و بعضا بسیار است تحت لک این افعال ~~متعلق~~ میشود
 رنجه میشود یا کوفت یا کبره و اگر نیت استخوان گوشت
 کافر میشود و دوم حکمی متعلق بسیاره کردن در کتاف بیوم
 نشسته باره برستان می شود و چهارم اخاعت ارد پنجم
 اخاعت فند و ششم اخاعت روغن و هفتم افروختن چراغ
 به حاجت و ششم جامه لعل پوشیدن مرد را حرام است
 و هفتم شکل عورات کردن نشسته بر ناست و این حرام است
 و دهم رشتنه لعل بردن است باین تمام رسم کبر است
 همان باشد که فاعل این فعل کافر شود لغو باشد و اگر
 مرد روز کار خیر سر مه کنند شاید اگر چه با باغ را کار خیر بود
 در بابی او خامی نمیدانند شاید و اگر بردن زن در کار خیر
 مکار می باشد شاید و در روز کار خیر دیوار خانه بجا می آید
 مکر و هست و در روز کار خیر و بخوان جامه لعل پوشیدن
 اگر پشه که رنگ اهل لعل باشد روا باشد و اگر نه حرام
 و سنار از سر مرد فرود آوردن و بر سر زن نهادن در روز
 جلوه شاید نیز برای نشسته زن می شود مرد و آن حرام است
 و جلوه مشر و غمت اگر چه ~~پنجاه~~ پنجاه بردارند تا شوهر او و یا مادر او
 و خواهر او مشکو را بکنند و اگر جلوه کنند که حجام نامحرم
 و یا مطرب و یا محنت نیکند فسخی ~~مکرم~~ باشد و آنچه سر مرد در
 وقت جلوه ~~پنجاه~~ می کنند و یک از زمان افارب با استن

خود می پوشد از کراهِیت خای نبود و امکه مرد را که در نزل
همین بار یکدانشند خایچه بعضی مردمان بعد جلوه می کنند
روا بود و بعد خارج شدند و عقد آمدن و اما در میان عورت
ناحرم و سخن کردن ایشان و کوشش مالیدن و پنبی و سخن ناخوش
کنن این نوع ازین قوم فق و بدست بود و امکه نرا گفت
زن بوقت زفاف بشیر و نرین بشویند و بعد خوردن بد
و او بخورد این چنین نهی است بد کردن و قوی که میان ایشان
رسم که چون نوه سه زن خود تو در خانه ار که زمان دیگر
بماند و نبات باره کنند و بر اندام آن می کنند از سر تا پا
و نوه سه را بگویند که انرا بلب بر گیر و زمان حاضر می شو
و نرین می کنند و می خورند بعد لهار و دیگر می کنند
که آن فاحش نرا زین است این فاحشانه و مبتدعانه
و متشبه بکفرند اگر نرین زفاف مرد با زن می خشد زمان
دیگر که دیگر او می خشد اگر محرم بنده مر این مرد را و او تابند
و اگر محرم بنده و قوی که میان ایشان رسم است که در شب کار
صورتها می سازند از زر و دنام آن صورتها از داما و می بر
و داما در عقب و شام می دهند این قوم فاحش بودند اگر
اقوال را روا می دارند مردان بودند و فی تعبد المستعبد
لنسان الفقیه ابوالعباس فی الباب الثامن و الخمسین
للمحافل مجالست المنایح رحم الله و اهل الجرد و کبره می است
الاحداث و الصبیان و السفهاء لانه بدست با لمه و سنج
المجالست مع من رغب فی الاخرة و بذکر الموت و بکرة الحج
مع اهل الدنیا و الخواص الدین یخوضون فی امر الدنیا فالنعم

٣٠١
يقول عن الرجل قلبه عليه ودينه وفيه البصيرة
والكبرياء رجل يخطئ الى رجل من اهل الباطل والنشر ليدفع ظلمه
ونزعه عن نفسه فان كان هذا الرجل مشهورا مما يقتدي به
لانه اذا كان يخطئ اليه بظن الناس انه رضى بامرهم فلما
بينه من له اهل الحق وان لم يكن مشهورا يقتدي به فلا يمس به
السد لانه عري عن هذا المعنى وقد مر نحوه في باب الامر بالمعروف
وفي المطالب ولا ينبغي ان يتقدم على السائل في المسجد الجامع
لكنه يتقدم في قبل الدخول او بعده ودينه البصيرة يقتدي به
المسجد الجامع قال ابو نصر رحمه الله من اخرهم عن المساجد
موا ان يقول الله تعالى وفيه من نحوه في المجلد الاول في باب احكام
المسجد في كتاب الاحساب وذكر في اخر فتاوى الظهيرية في
المستوفى رحمه الله في معرفة الصحابة رضى الله عنه ان ما
يذكره من الناس ان عمر رضى الله عنه ضرب ابنه الى شجرة حتى مات
وضرب ابنا في بعده فهو كذب قالوا وهذا من اكاذيب محمد
بن ميم الرارزي وكان كثير الاكاذيب ودعاها الاكاذيب
والصحيح انه غرقت جراحاته وعاش بعد ذلك ثم مات
الغنى ودينه البصيرة سائل الاحساب على من ياخذ من على
الاحساب من الناس وما رسم في اهل البيت ان كان
من اهل الزينة فلا يسكن في جوارحه لانه حارس اموال الجارية
وان اخذ من المسلمين فان كان يقدرا جرة اعوان المحتجب
ولا رزق في اهل من بيت المال فلا يمس به لانه يعلمون
اهم في اخذون كما بينهم منهم فان زادوا عليه او كان لهم رزق
من بيت المال فهو حرام لانه مال ماخوذ من المسلم

له او غلبه بقدر رضا فلا يجوز لقوله تعالى ولانا كلوا مما رزقناكم
بالباطل الا ان يكون نجاسة عن تراض منكم وفيه النجاسة
ان المختب والقاضي اذا اهدى اليه ممن يعلم انه يهدى اليه
من اجله الى القضاء والحسبة لا يقبل ولو قيل كان رثوة واما
من يعرف انه يهدى اليه للتودد والنجيب لا للقضاء والحسبة فلا
يسر بالقول انه رثوة ان الصحابة رضي الله كانوا يتوسلون
في قبول الهدايا منهم وهذا لان الهدية كان عادتهم ان كانوا
لا يقبلونها منهم شيئا واما كانوا يبدون لاجل التودد والنجيب
وكانوا يتوجهون بدها اليهم فلا يمكن فيه معنى الرثوة
فلما كانوا يقبلونها وقد مر نحوه في باب ادب القاضي والهدية
اعلم بالصواب كتاب الشهادة في كثر الدقائق هي
اخيار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان وفي الهدية
قال الشهادة فرض يلزم الشهود ولا يسع كتمانها اذا اظلم
لهم المدعي ولم يقر له ولا يابى الشهود اذا ما ادعوا قوله تعالى
ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه وفي المحقق الشهادة
فرض على اهله ولا يسع كتمانها اذا اطلبها المدعي لقوله تعالى ولا تكتموا
الشهادة وانما يشترط طلب المدعي لانها حق يتوقف على طلبه
كبار الحقوق ولهذا قلنا ان المدعي اذا طالب الشهادة
الشهادة في حق العباد والادلة الشهادة فاخر الاداء من غير
عذر ظاهر ثم ادعى لا يقبل شهادته من المصفي في كتاب السير
من باب زفر رجم الله وفي كثر الدقائق ويلزم بطلب المدعي
في الحدود والحسبة وفي الحديث تعالى عليه السلام من شهد
على اخيه المسك شتر الله في الدنيا والاخرة وفي محقق قوله الشهادة

وانه ليس على الاطلاق بل في بعض الصور لا يجب الاداء
 سبعة مواضع ستة ذكرنا في الذخيرة احدى اذ اعلم ان القاضي
 لا يقبل الشهادة حل له ان لا يشهد والثاني شيخ كبير لا يقدر على
 ولادته له والثالث البعيد من مجلس الحكم بحيث لا يسمع الشهادة
 لا يقدر ان يرجع الى اهله في يومه لا يجب عليه الحضور والرابع اذا حمل
 الشهادة على شيء فاجره عدلان بارئ فاعلم وقوعه في نفسه حد قتل
 له ان يشهد على ما يحرمه الى كس اذ انبى الشهادة ولم يخطه وكذلك
 ادراي عندي جنة رضى الله عنه والسادس في الحدود والسياسة
 من الكبر في الشهادة بطلان النون القاضي اذا لم يكن عدلا لا
 في سعة من كتمان الشهادة حتى يشهد بذلك عند قاضيه عدل لانه اذا
 جاز الحيل ان لا يعمل بشهادتهما فلا يعمل بعده وفي خلاصة المختار اذا
 الشاهد الى اداء الشهادة وليس هناك مانع عنه من ادائها لا سيما
 ولا لا يمتنع عنها فان خاف على نفسه من سلطان جابر او غيره اذ لم
 يذكر الحادثة على وجهها فوفيه من الامتناع وكذلك الشاهد على
 باطل مثل ان يكون رجل من اهل السوق اخذ سوقا اثنين مائة
 على شدة درهم ودعى الى اداء الشهادة عليه فلو انشده بذلك
 حلفه اللعنة وكذلك لو اقر براسم وقد عرف الشاهد ان سبعة
 باطل قال ابو جعفر رضى الله عنه ادب القاضي لو دعى الى اداء
 الشهادة وهو يكره ان يشهد عليه والمدعي يقدر على غيره من الشهود
 سبعة الى ان لا يشهد وفي السر اجبه القاضي اذا لم يكن عدلا في الشهادة
 لا سعة ان لا يشهد لانه ربما لا يقبل ويخرج وفي التبايع وقال خض
 بن ايوب رحمه الله لو رقت الطغمة الى القاضي غير عدل فله ان يكتم الشها
 حتى يرفعها الى قاضي عدل وفي السر اجبه رجل له شهود كثير فذاع بعضهم قال

كان يعلم غيره بشيئ من سوءه ان لا يجيب وفي نسخة من كراهية التبرير
رجل طلب منه ان يكتب شهادة والشاهد على عقده فابي ذلك فان
كان الطالب بجديفة فليتها به ان يمنعه والا فلا ولو كتب الشهادة
وطالب منه الادار عنه الحاكم فان كان في الصلح شهادة جماعة
يفعل شهادتهم واجابوه بسوء البضا ان يمنعه والا فلا كذا في الحاشية وفي فتاوى
ابي المين رحمه الله كسيل ابو جعفر رحمه الله عن رجل اقره من بني قوم
افرار الخيل فقال ان سلبه كذا وكذا ورهما ومضت على ذلك
ثم جاء رجلان او ثلثة الى اهل الشهود قالوا لا تشهد واعلى فلما
بالدين فانه قضاه بالدين كله هل يسع للشهود ان يمنعه عن الشهادة
قال الشهود بالخيار ان شاءوا مستغوا عن الشهادة وان شاءوا
حدوا وخبر الحاكم لشهادة الذين اجروا لهم بالقضاء فان كان
عدو لا ينفى القاضي بالمال وكذا لك ذكر ابو بكر عن ابي نضر
سلام وفي مذهبنا القينة كتب شهادة في قبالة باقرار الموقوف اخر
جماعة ان هذا المال المقوي مال اعمارنا منها لا يدرى بالخيار
شاهد وان شاء لم يشهد وفي فتاوى السراج به اذا شهد على
لم يخبر بحمل الشهادة الا اذا ثبت الصلح تمام الشهود وقبل
لهم تشهد واعلى وقد مر من هذه المسائل في مقدمات الكار
وبها مختصر القدر في الشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان
يعتبر فيها الرغبة من الرجال ولا يفضل فيها شهادة النساء
الشهادة في الحدود والفصاح يقبل فيها شهادة الرجال والنساء
وما سوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين
سواء كان الحنفى مالا او غير كمال كمال كمال والطلاق والوكالة
والوصية وقبل في الولادة البكارة والعيوب

علیه الرجال شهادة امرأة واحدة والاشنان وفي عنوان القصص وفي
 في كتاب الحدود ويقتل شهادة النساء في القتل والرتق واليهود
 التي في القتل اذا كانت امرأتين وان اخذ يقول امرأة واحدة اجراء
 لا ذكرنا ان شهادة النساء وحدهن مقبولة فيما لا يطعن عليه الرجال
 والمرأة الواحدة فيها كفي وانما ان الحوط وفيه ايضا قال في اوب الصا
 شهادة العبد والاشنة والحرمة الواحدة والحدود في القذف يقتل
 فيما لا يطعن عليه الرجال اذا كانوا عدولا وفي كتمان القاذي وط
 وكل ما تقدم لفظ الشهادة والعدة شرط وفي السقاية وشرط العقل
 الكامل والقبض والولاية والقدرة على التمييز بين المدعي والمدعى عليه ولم
 يذكر الاسلام لان الكافر اهل فيما بين الكفار وركنتا استعمال لفظ
 الشهادة والاشارة وفي القذف والابحوز الشهادة او ايمان
 شهادته او سماعه في شهادته بما عاين وفي الزماني الكرموي اذا زكي
 سجنه ازان مردی از پس پرده نشیند روا باشد اورا که بدان
 کواهی دهد و بگوید که قاضی گواهیی اورا چون گوید که سخن او پس برده
 نشیند ام لان التعمیر فی التعمیر وفيه ايضا و ان زکی از پس پرده
 اقرار می کند بخبری و گواه از پس پرده می شود اورا اگر شخصی اورا می
 بیند و یا گواهی میدهد و مردی که این فلاحت را روا باشد اورا که
 گواهی میدهد بر اقرار او و اما اگر نمی بیند شخصی اورا روا باشد گواهی
 دادن او بر اقرار او این اعتبار فیه الی البیت رحمه الله و ابو یوسف
 رحمه الله و ابو بکر میگویند که روا باشد چون گواهی دهند و گواه عادل باشد
 این فلاحت و فتوی بر قول اشنان و فی فتاوی البکری سماع صوت امرأة
 من وراء الحجاب ان را می شنود و اقوت او شمه عنده اشنان انها
 فلاحت جائز ان بشنود او را اما اذا لم یستخفها و اقوت او شمه عنده

لا يجوز له ان يشهد عليها به الاخبار الفقيه ابي السبخت رحمه الله واطلق
ابن قاتل رحمه الله انه لا يجوز له ان يشهد عليها وعن نضر كنت عند ابي
اذا دخل محمد بن الحسن بن مكي يجوز للشاهد الشهادة على امرأة ادا لم يفر
فقال كان ابو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنه جماعة بانهما فلا
يركان ابو يوسف وابو بكر رحمهما الله يقولان اذا شهد عنه عدلان
انها فلا يجوز والقوى على قولهما لانه ليس على النكس وفي التذنب وادار
شبا في يده يعرف فيه كالملاك ويدعي الملك لغيره ووقع في فدية
ان لا يشهد له بالملك الا في العبد والامته ولا يشهد بحرق العبد عالم
يعان سبب الملك او يسمع اقرارهما به اذا اجزاه عن نفسها وفي
المواقف ومن في يده شيء يرفق لك ان تشهد انه وفي الجامع الصغير
التي تله لان اليد دليل الملك وفي حج الجرح وادار في يده شبا
غير عبد وامنه كسرين لا يعرف رقا شمله بمن غير تقبر وفي كثر اذ فاني
وان فسر لقا فجة انه يشهد بالتمام او بمجانبة العبد لا بفيل وفي حاشية
لث هذا ان طلق اذ اراد الشهادة والاشياء المذكورة وفيما تشهد بمجانبة
العبد ولا يفر حتى لو فسر ويقول اشهد بالتامع او بمجانبة العبد لم يقبل
وهو الصحيح وفي عنوان القضاء اذا شهد الشهود فيما يبيع الشهادة في الشهادة
وقالوا لم يعان ولكن اشهدنا يقبل ولو قالوا ان ربنا العين في يده يعرف
الملك لا يقبل وان قالوا وقع في قبضته ملكه او قالوا سمعنا من الناس ان
هذا ملكه لا يقبل والصادق عن ابو يوسف رحمه الله انه يقبل الشهادة اذا حضر
باسماع وكذا في الشهادة على الملك اذا فسر باليد فان من راي عينا
في يد انسان يعرف فيه يعرف الملك حله ان يشهد بالملك اذا ايد
دليل الملك ولو شهد عند القاضي وقال ان هذا العبد ملك لاني رايته
في يده يعرف فيه تعرف الملك لا يقبل شهادته لا ذكرنا كذا في

الاقضية والاصح الاخذ بالدراية التي قد نص على جوازها وهي استنباط
 ومن راى شيئا في يد رجل يدعيه نفسه وقد وقع في يده صدقة حل له ان
 يشهد على اثبات بان ذلك له وكذلك في العبد والامانة اذا كانا صغيرين
 لا يعبران عن انفسهما وان كانا كبيرين ان سمع منهما مملوكا كانا جواب
 كذا لك وان لم يسمع لم يشهد ما لم يعان سبب الملك وفي الخبر
 قال محمد رحمه الله اذا راس يودي اخر وسلك ان تشهد انه لاول
 فان لم يقع في قلبك حين رايته يديه انه لم يسلك ان تشهد انه لاول
 وقع في قلبك انه فاروت ان تشهد انه لم تشهد عندك عدلان انه
 الشا في كان اذ علمه لاول لا يجوز ذلك ان تشهد به لاول لانه لا بد وان
 يقع في قلبك اذا شهد العدلان انه الشا في كان كما حواه ليس لاول ما لم
 في قلبك انه صادق بعينه هذا الشاهد واذا وقع في قلبك انه غير
 صادق تشهد به لاول وفي قولان فان اذ كان المعبود والنوب
 او الدار في يد رجل وسلك ان تشهد ان ذلك له ولم يقع وقع في قلبك
 انه له وذكر الله الشاهد رحمه الله يقول اذا كان الكون في يده حجة على
 انه لا يخل له التناوة بين العبد والماكل له اذا راه في يده يتصرف فيه
 وكان الشيخ القاسم الفخار رحمه الله اذا كان الكون في يده على الراس
 وكانت الشبهة عنها متفككة ولم يكن هناك خفا تهاجم فيها فالشبهة
 جائزة وذكر القدر في يده عن ابي حنيفة او في الرجل في يد رجل
 شبا وعلم انه مؤمنه بالقلب وملك عنده زمانا عليه تشهد له بالملك
 ونزول الخفاف شرط اخر لم يشترط احد تلك الشرط ولا تشهد على
 الملك اذا راه في الدار برميها وبشي منها ولا يكتفى اذ لو احس به وحده
 فيما اشبا لا يقرب احد على يده في ذلك ويقاب فيما بين الناس ان
 هذا ملكه ونحوه بخلافه الله شرط اخر وهو ان يدع دونه الملك

بأنها

محم

لنفسه بان يقول حاك ما راه يفديه هذا ملكي واما اذا لم يعلم منه
وعو الملك حال ما راه يفديه فانه لا يشهد بالملك وان راه يحضر
نفسه وفي المنطق لم يشترط هذا الشرط في بعض هذه المسائل وقال في
مسألة منها ولم يقل اولى وصورة ثم ادعاه رجل وسعه ان يشهد بالملك
اذا راي ثوبه في يد رجل ولم يقل هو ثوبي ثم ادعاه رجل وسعه ان
يشهد انه ثوبه وكان القاضي الامام سيف السنة ابو علي النخعي رحمه الله
يقول لا بد لكل الشهادة من ان يقع في قلب الراي انه ملكه وكان
يقول وان راه يتعرف بنفسه الناس يقولون انه ملكه الا انه وقع في
قلبه انه ملك غيره له فيه وانه يتعرف بامر ذلك الغير لا بجل له ان
يشهد بالملك وعليه فتوى كثير من مشايخنا ثم هذه المسئلة على اربعة
اوجه احدها ان يعاين الشاهد المالك والملك بان عرف المالك
بوجه واسمه ونسبه وعرف الملك بحدوده وحقوقه وراي في يده
ويتعرف تعرف المالك ويدعي انه له ويقع في قلبه صدق حل له بالملك
لان هذه الشهادة على علم وبصيرة وان لم يعاين المالك والملك
ولكن سمع من الناس قالوا فلان بن فلان في قرية كذا اصنفه حد
كذا ابا الملك لان هذه الشهادة على علم وبصيرة وان لم يعاين
المالك والملك لا ولكن سمع من الناس قالوا فلان بن
فلان في قرية كذا اصنفه حد كذا لا بجل له ان يشهد له بالملك
لانه يجازف في هذه الشهادة وان عاين المالك وعرف معرفته
بانه ولكن لم يعاين الملك ولكن سمع من الناس ان هذا الرجل
في قرية كذا اصنفه حد وانه لم يعرف تلك الضيقة ولم
يعاين يده عليها لا بجل له ان يشهد له بالملك ولا وان يشهد
له بالملك ولا وان عاين الملك دون المالك ان عاين

ملكا محمد و در او بنسب هذا الملك الى فلان بن فلان هو
 لم يقين فلانا بوجهه ولا يعرفه بنسبه فالتعيس ان لا يحل له شهادة
 وفي الاستحسان يحل لان الملك معلوم والسب مثبت
 بالشبهة والسب مع تكافؤ هذه الشهادة معلوم لمعلوم
 بوضوح ان صاحب الملك ربما يكون امرأة لاشترط ولا يخرج
 ولو اشترطنا تقررنا بنفسها لجواز الشهادة بالملك لبطل حجتها
 فانكفي بنسبه بالسب مع هكذا ذكر الحضانة في ادب القضاة
 وفي المحيط واذا راي رجلا و امرأة لتكنية سبقت واحد
 و ضبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين امرأة و زوج
 وسواء ان يشهد بها بالطلاق لان هذا التقدير يكتفي لتحليل الشهادة
 بملك البين فانه اذا راء سباه في يد احد متصرف فيه لم
 الملاك وسواء ان يشهد بملك ذلك الشيء لم فهذا ادنى وفي
 الفضول ولو ادعى على امرأة انها حاشية لشهدا ^{اللفظ} وهذا
 ما يصح ووراء ان وشود انتم ايم فالتقاضى لا يقضى ولا
 يعقل شهادتهم وكذا لك لو قالوا ان فلان حاشية لشهدا
 كمر زمان وثوبان يا شهادة لا يعقل شهادتهم وفيها ايقاظ ولو
 شهد احد هما كمر ابى زن وبيت وشهد الاخر كمر ابى زن
 وي بوده است يعقل شهادتهما كذا لو ادعى انها امرأة وشهد
 كمر كمر ابى زن بوده است يعقل وشهد الاخر كمر ابى زن وشهد
 بعبارة الا النسب والموت والطلاق والدخول والولاية القاضية
 واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا اخبره بها من تيق به وقبض
 البقاوى وشهدا حفر وفي فلان او صلا على جنازة فهو معاني
 حتى لو شرف القاضى قبل وفي الشكيب ولا يعقل الشهادة

اللا في خمسة اشياء في الموت اذا شهد بجازة او دقة او اجرة
برجل واحد انان وفي العكاز اذا شهد بقرية او زقاق او
اجرة بعدلان وفي النيب اذا سمع الناس يقولون ان
هذا ابن فلان او حسيمة عدلان وفي الوقف اذا اشتر
انه وقف فلان او راه في بدستولي وفي القضاء والولاء
اذا اشتر وان لم يعاين الفعل والتقدير وفي الولاء عند
ابا يوسف رحمه الله اخر اذا اشتر وعنده ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله لم يعاين العتق وفي الفصول ذكر في شهاد
المحيط لا يجوز الشهادة على الاملاك وعلى كسباها نحو
البيع والهبة والهدية بالشيعة والناسم وسياك
ما فيه باب دعوى الميراث اثنا عشر كتابا وفيها ايضا
وبحوز الشهادة بالشيعة والناسم في الكسب والبيع
حتى يوسم من الناس ان هذا فلان ابن فلان وسوم
ان يشهد لك وان لم يعاين الولادة على امرائه وطريق
مؤنة النيب ان يسمع انه فلان بن فلان من جماعة
لا يصور نواظرهم على الكذب عندنا حنيفة رحمه الله
عنه وعندهما اذا اجزى عدلان انه ابن فلان كحل الشهادة
على النيب وكذا يجوز الشهادة بالناسم في العكاز حتى
نوراي رجلا يجر على امرائه ويسمى من الناس ان فلانة زوجة
فلان ونحوه ان يشهد انها زوجة وان لم يعاين عقد النكاح
وفي مذهب القينة كذا في حقه رجلا ان تم اجزاها جماعة
ان فلان تزوج فلانة باذن وبيعتهم الا ان يخرجوا
هذا ان يجوز للمعاني ان يشهد على ذلك

على الرجل شهادة امرأة واحدة والاثنان افضل وفيه ضوابط انقضائه
 وفي النكاح والطلاق والنفقة على النكاح والنفقة على النكاح والنفقة على النكاح
 رجله فني رجله على النكاح والنفقة على النكاح والنفقة على النكاح
 البتة وسواء ان يشهد ان قاضي عدل كذا قضى النكاح كذا وان لم
 يعاين فليدفع الامام اياه وفي هذه الداية نوراي اننا نأخذ بحسب النكاح
 به رجل عليه الخصوم صل به ان يشهد على كونه قاضيا وفي النكاح والنفقة
 اذا سمع من الناس ان فلانا مات او راهم صوابا ما يقع بالميت
 وسواء ان تشهد انه مات وفيها ايضا وذكر في فتاوى الشافعي سئل
 الاسلام عن امرأة جمعي البها زوجهما ففعلت بهي واهل الميت ما يفعل
 اهل الميت من اقامته رسم التعزية والعتد وتزوجت بزوجه اخر
 ثم جاء زوجها اخره ان زوجهما حي واني رايت في بلد كذا كيف حال نكاحها
 الثاني وهل يسع ان يقيم حال النكاح المتخلف الاول لا يمكنه نقد بل يخبر
 الثاني ولا يبطل نكاح الثاني ويسعى المقام معه وقيل ان كان المتخلف الاول عدلا
 وكان باكبر رايها انه صادق فيما يخبر لا يفرق بينهما وبين الثاني وذكر
 رشيد الدين رحمه الله في فتاوه لو شهد رجل بالموت وشهد الاخر
 بالحياة فالمرأة تامة يقول من كان عدلا منهما سواه كان العدل اخر بالموت
 او بالحياة ولو كان كلاهما عدلا فخذ يقول من يخبر بالموت لا يثبت العارض
 وفي السراجية اذا شهد اثنان ان زوجه فلانة مات او قتل وشهد اخران انه
 حي وشهادة الاول او الثاني مستور انقضاه من الذخيرة في كتاب الشهادة
 في الفصل الثالث في تركيز احد القيين على الاخر شهد اثنان ان زوجه
 فلانة قتل ومات وشهد اخران انه حي فالشهادة على الموت اولى وفي
 المتخير في كتاب السير باب هو من ابوابه ولو خسر به رجل لموته
 جازيها ان تعذر فترفع لان خبر الواحد على الموت مقبول لان الموت

كأن لا يندرو قومه وأن شهدته أنان جازهما ان شهد احداهما
انه مات لان الشهادة بالتسامع على الموت بمقتوله وفي الفصول
في الفصل السادس عشر من العيون اذا اخبرنا رجل بموت زوجها او برونه
او بتلفيقه اياها حل بها التزويج فلو سئلت من هذا الرجل رجل اخر حل له
بشهادته قال لان هذا المني باب الدين فنثبت بحسن واحد بخلاف
المكاح والنجس وبهما البقاء او شهد عند المراسم رجل واحد بموت
زوجها او برونه او بتلفيقهما حل لها ان يتزوج وبها الضامن والمعاينة
الامام الا ان شئ لو ان امرأة غاب عنها زوجها فماتت بمقتلها ان
زوجها طلقا ثلثا اومات عنها او كان غير عدل فاثبت كتاب من رآها
بالمطابق ولا تدري ان كنه ام لا الا ان اكبر رايها انه حق لا باس
تعتد وتزوجه خسر وفي فتاوى النجاشي في كتاب السير في باب
من ابوابه واذا شهد عند المرأة بموت زوجها يسعها ان تعتد ثم تزوجه
لان المرأة بمقتول هذه الشهادة على زوجها كمثل ملكة عنها وانما قبلها واثبت
بشهادته الشهود في الديانة فقبل وان كان هناك من خارج
كالشهادة ولو شهد عند رجل عدل في الغيب ان لا تصدق الا
مما ان تعتد ثم تزوجه خسر وبه الغيب لنا معتقد فيام الحكم
فلا ثبت خلاف معتقد الاشهاد مرضية شرعا وهي شهادة العبدان
وبه الاستحسان ان العدل اخبرنا عن شيء غير منسوخ له في الحال في زمان قبل
الحواسير ان فلانا وكله بالبيع جاز ان يشترى منه كذا هذا لان اخبرنا واحد
ان زوجها ارتد فخيرته روايتان في رواية كتاب السير لا يقبل قوله وفي الاستحسان
يقبل والحجة على الروايتين حرث في المستند المقدم وفي الفصول في فصل انقضاء
على الغائب ذكره ودعوى الزخرفة او شهد على رجل انه طلقه امرأته ثلثا
وهو غائب لا يقبل شهادته ونعم وان كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة فضاوان

الرواية حلها ان تعتد وتزوجه بزوجه حسنة وكذا ان شهد
 عند رجل والشهادة والاخبار عند رجل المرأة كالمشاهدة والاخبار عند
 وفي السراجية وكوشهد انبان على اسما ان يطلق امها فان كانت الام
 تدعي ذلك لا يقبل وفي الحاشية كتاب الدعاء وفي في فصل من فصوله
 وان اجزأها في ان فلان يطلق امرأته فلان واسترق الخوان اخبره به عدلان
 فعلى القاضي ان يطلبه منه الطيب وان كان الخمر عدلا واحد وغلب
 على طعن القاضي انه صادق فلان لا على ان يطلبه وان لم يغيب على طعنهما
 لم يطلبه ان يطلبه وفي الفصول ورايت نجحا الاستاذ انه يجوز
 الشهادة على الموت بالسجاء اذا كان الرجل معروفا مشهورا بان كان
 عالما او من العمل اذا كان ناهرا او من هو مشهور لا يجوز الشهادة على
 الموت الا بالمعينة هكذا ذكر شيخنا الدين محمد السد واطرف بهذه
 الرواية في موضع حسنة وفي الكبير يشهد انان ان فلان مات وهذه
 كانت امرأته وشهد اخر ان انه كان طلقا قبل الموت قال الفضل رحمه الله
 فوجه ايضا لانه يجعل كانه طلق ثم تزوج قال القاضي الامام في الدرر رحمه الله
 ان كانت المرأة ورثتها يدعوى عقدين فالقوى على ما قاله الفضل
 رحمه الله والافاقوى على ما قاله الفضل رحمه الله والافاقوى على
 ما قاله السخري رحمه الله كذا في الحاشية وفي المحيط الشهادة على الشهادة
 على الدخول التي مع مقوله لانه يتعلق به احكام مشهورة من المهر والعدة
 والعدة والمأخضان بخلاف الزنا حيث لا يجوز الشهادة فيه
 بالنسبة مع لان الزنا فاحش وهو المستغنى واما الشهادة على الدخول
 بالشبهة والتي مع ذكر المضاف رحمه الله انه يجوز لان هذا امر مشهور
 ويتعلق به احكام مشهورة من النكاح والمهر والعدة ونحوه الا انها
 بخلاف الزنا حيث لا يجوز الشهادة فيها بالنسبة مع لان الزنا فاحش

والشهادة بالتسليم انما جازت احيانا لا جازتها حقوقي الناس والحق
لا يجوز لاني انما الشهادة على المهر بالشهرة والتسليم فقد ذكر في بعض المستفي
انه يجوز كذا ذكر في الحديث وفي الفصول وذكر في الاملاء عن محمد بن عبد الله
ان الشهادة على المهر بالتسليم لا يجوز وفيها الضاد والشهادة
في الوقف هل كل بالشهرة والتسليم لا رادية لهذا وقد خلق
المستخرج في الله فيها بعضهم قالوا بكل وبعضهم قالوا لا بكل ومن المستخرج
في كل يجوز الشهادة على اهل الوقف بالتسليم اما على غير اهل الوقف فلا
واليك خمس الائمة السرخس رحمه الله وهو المصحح لان اصل الشهادة ما شتر عليه
شهادة وكوشه ابا بوقف وهو بالتسليم لا بكل عندنا وعند الشافعي رحمه الله
وفيها الضاد والشهادة على الولا بالشهرة والتسليم لا بكل عند
ابن حنبل رحمه الله ما لم يعان يثق المولى فهو قول ابي يوسف رحمه الله
الاول وعلى قوله الا تسير كل قول محمد بن عبد الله مصطرب وفيها
الضاد وذكر خمس الائمة ائمة الله ان الشهادة على الضيق تختلف
فيها كما تشهد على الولا وفي الاقضية كما الولا فلا يشهدون لان
مشهور رابي المحقق وانما يجوز ذلك ههنا ان يشهد بالانهار وذلك التواتر
وبما خبر من يثق به كما في الكتاب ويشترط ان يجزوه رجلا ن عدلان او رجل
واحد ان يحصل له نوع علم وقيل في الموت يكفي باخبار واحد او اربعة لان
فكأنما يشهد حال غير الواحد اذا لالتان بهما به ويكرهه فيقول في الشهادة
المعد وبعض الحجة ولا كذلك النسب والكلية وفي خزائن الغفران في
يجوز لكل ان يشهد به اذا سمع اقراره وان لم يشهد على ذلك المسمع
لاقراره ونقل وحكم الحاكم وفيها ايضا خمسة باب يعقل فيها شهادة رجل واحد
رويت هلك شهر رمضان وافتلاس المحبوس فيقول فيها شهادة رجل واحد
ونحوه بسببه المترجم عن اخيه اذا لم يعرف انفا في لسانه وعلى المهر وعلى

وادرسند رجل عند رجلين على موت رجل سماه ان يشهد احد
 واما محمد رحمه الله المكي والمترجم لا يكون اقل من اثنين وسبعين نحوه وبالقسم كنه
 اثبات الله تعالى وفي نوادر النعاوي ان اكره ودي كواهي خود بنشته در
 جنب و حادنه با و ندرد او را كواهي نشت بد و اوني لان الخط الحظ
 و في خلاصة المفارسات قوله ولا بكل اذاري خط ان يشهد الا ان تنكر
 انتم اذ لان الخط بسببه الخط فم يحصل العلم قبل هذا قول انما خفي في الله
 وعندهما بكل ان يشهد وقبل هذا الاتفاق واما اطلاق فيها اذ اورد
 الاتفاق في شهادته في ديوانه او قضيه لان ما يكون في محطه فهو خفيه
 عيني الزبده و النقصان يحصل له العلم بذلك انما في انما كان فيه
 غيره وعلى هذا اذكر المجلس الذي كانت في الشهادة اجرة قوم ممن بقي
 به انما شهد ما نحن فانت حكمت وفي المغرب القطر والقطرة
 كبر اتفاق كقول فيها ما يضاف في الكتب وعلى السور في خريطة
 كتب و هو ان القاضي جرايده وهو المعنى عند الفقهاء وقد مر نحوه في
 القضاء وفي ملقط الغيبة برى خط في القباله ولا تذكر اقرار المفور
 الحاشية لا يشهد الا اذا لم يجد شاهد اخره و يتحقق له ان هذا خطه شهد
 على اقرار المفور كاتبه وفي فتاوى ابي الليث قال نصير كتب الى محمد
 بن قاتل فمضى قضاه شهادة وجه خطه وعرفه قال السعيه ان يشهد اذ كان
 الخط في حرزه و كتب الى ابن السجعي رحمه الله فورد من جوابه انه قد يكون
 في الخط غلط يعني لا يسعه ان يشهد اذ كان الخط وهو قول ابي خنيفة
 والاول قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله وبه تأخذ وقد مر نحوه في منقذات
 القضاء وفي ملقط الغيبة ختم احكام عن الحكم ثم انشد على حكمه على شهادته
 وفي حكم تشهد القاضي فهو و الى قد حكمت فلان بكذا تشهد انشهد
 اطل لا يشهد به والخط في قوله في الفصل العاشر في بيان الكثرة

البليغي

ل
السنه من فتاوى رشيد الدين رحمه الله اذا شهد بشهادة وقال
الا انا اشهد بمثل ما تشهد به الشهاده هه من اوله الى اخره بحال لا يقبل منه
بل ريب ووجه الخافه رجل ادعى ولد ابني يد رجل الناله وادعى انه اشهد
من الذي بي يديه يكدون فقد الثمن ونصبتاها المدعي عليه له وادعاه المدعي
ست هه من فتاوا حدتها كادعى وشهد الشايعه وقال اشهد على شهاده الله
او مثل شهاده الاول لا يقبل شهادته في قوله هه وان قال اشهد مثل ما تشهد
الاول وكذا الخافه انما لا يقبل حتى يقبل الشهاده على وجهها وذكره في الثاني
الحكمه رحمه الله الحق عندي ان يكون الجواب على التفضل ان كالي الشاهد
الشاني فيضحي يمكن اداء الشهاده على وجهها لا يقبل الا بحال وان كان محجبا
لولا حتمه محيل القضا ويكفي اداء الشهاده لمبته يفضل وان كان حائرا
على الشهاده اصلا لا يقبل شهادته وذكره في الثاني السري رحمه الله
عندي ان القاضي اجب به نية الكذب جازله ذلك والا فلا
ولو كتب الشهاده على يارض فتشهد احدهما من الكتاب وانما الى
مواضعها ويقول الحسن اشهد ان هذا المدعي جميع ما بهن ووصفه على
المدعى عليه انه يقول اشهد بما ادعى به المدعى على هذا المدعى وليس العياض
الشيخ على السبر دوى رحمه الله اذا قال الشاهد اشهد بما ادعاه المدعى لا
يقبل وفي الاياتيه نه اذا شهد احدهما من الكتاب اشهد الحسن محجبا
اختره في الثاني الحواكي رحمه الله ان الشاهد اذا كان فضيلا يفضل
منه الاجمال وان كان محجبا يفضل بشرط ان يكون بحال لو استغفر عليه الشاهد
لولا حتمه محيل القاضي واختار في الثاني السري رحمه الله القاضي اذا حسن
بتمنه لا يفضل الاجمال وان لم يسر يفضل به يقضي لا روى عن محمد رحمه الله ان القاضي
اذا اتهم السوء وورق في بينهم والا فلا وفي الصغيره واذا شهد احدهما
على الحق فغيره او شهد الحسن شهادته او مثل شهادته يفضل بالاجماع وفي

[illegible]

فاحسب من غير محذور هيب ثم ادعى لا يقبل شهادته وانشأ الى المقعد وقال
لا تترك الادعاء مع المكان الاداري احتمال انه ترك الاداء بعد زمان عيسى بن
بغفل الخ واحتمل انه ترك الاداء بل انه ادوا فخرج على الاداء فاذا اخذ الاداء
برأى واذا احتمل هذا على شهادته فوجبه تمت والتمتة بالغة قول
الشهادة في الخبر في كتاب القضاء ولو ان رجلين كانا معا بين
بما فيهما لا يقبل لا تشهدوا علينا ما نتممون منها ثم افرا حكا
لصاحبه ليشي بغيري لمسلم ان يشهدوا او يقبل القاضي لهما وتم ادعاء
وصحوا ذلك لثبوت حق الحق وان كان يشوئ الشهادة وفان
الغلبة رحمه الله هكذا روي عن ابي خنيفة رضي الله عنه ما جئني المراء
شهد ان هذا الغلان ربي يده هذا بغير حق ولم يقولوا في جواب عليه
فصره قبل لا يجوز وقال السيد الامام الاجل ابو القاسم رحمه الله
بجوزوا في مطلق الغيبة اذا شهد الشهود انه ملك المدعي ولم يولوا
هم انه في يده المدعى عليه بغير حق بعض في المنقول ولا يوصى به بغير
المنقول حتى يقولوا في يده ولا يخرج الى قوله في يده بغير حق وعلى
لا يقبل معنى يقولوا في يده بغير حق وفي المحيط ولو ادعى بانفا رسيته
وه درهم وشهد الشهود بهذه العياضة ان هذا المدعى عليه المدعى ده
دوازده درهم لا يقبل لمكان الجهل له وكذلك اذا ذكر التاخير في الادعاء
على هذا الوجه بان قال ان عبيدك منيت ازده دوازده درهم
لا يسمع وكذلك اذا ذكر الشهود التاخير في شهادتهم على هذا الوجه
لا يقبل شهادتهم وفي الخبر في كتاب الدعوى في الفصل السابع
عشرة دعوى الدين ادعى على عشرة عشرة درهم ديناً وشهد الشهود انه
رفع البشارة درهم لا يقبل الشهادة لان العشرة قد يكون على مائة
من الدين وفي فتاوى ابي اللبث رحمه الله وقال نصير حكيم عن ثمر

رد على من قال ان الشهود يشهدون على انسان بما قال قال سالم الحارثي من يري
 وجه شهيد وان قال لم يشهد ولم يقض بشئ وستم قال الفقيه رحمه الله في قوله
 عما نذر رحمه الله ان كان الشهود عددا ولا تقضي القاضي وان لم يشهد من
 ابي جهمه كان عليه دين وسواء القضاة ولا يشهدون انما على بيان
 وفي الفتاوى ابي الليث رحمه الله سيل ابو بكر رحمه الله عن رجل ادعى
 على غيره وهو ابا استشهدا عددا معا قال ينبغي للشهود ان يبينوا ذكرا
 او اثني جانب ان الشهادة باطلية ولا تقضي بشئ من دعواه وان
 يبينوا ذكرا او اثني جانب استشهدا عددا ولا يحتاج الى ذكر اللون وفي
 القواعد الخوارزمي من خلاصة ونوفا القاضي الشهود عن لون الملبس فذكر
 ثم شهدوا عند يدي الدعوى وذكروا الصفة على خلافه تقبل هذه الشهادة
 والشاخص جنبا لا يخلو الب لا يفرق الب ايضا من المكان في الموضع لا يخلو
 الدين وهذا لان بيان لون البقرة ليس من صلا الشبهة وهذا لو كان
 عن ذكر اللون يقبل منها وتما في نحوه في باب الاختلاف في الشهادة
 وسيا في نحوه في الباب الذي يليه وفي مذهب الفقيه ما استشهد
 على انسان بقول او فعل في مكان في زمان معين فقام المدعي عليه ايام
 في ذلك المكان في ذلك الزمان من الشهادة فلا يقبل وفي الابنية فصل
 الشهادة على الشفي شهدا على رجل انه استوفى من فلان يوم كذا او فعل
 كذا في مكان كذا فقام المشهود عليه يدعي انه لم يكن في ذلك اليوم في
 الذي ذكره لا والله كان في مكان كذا لا يقبل هذه الشهادة لانها قامت على
 الشفي لان قوله قضا ما كان في موضع كذا في صورة ومعنى قوله ما كان في
 مكان كذا وان كان انبأه فهو في معنى لان المقصود ونفي ما قامت عليه
 الشهادة الاول قيل انما في الجرح الصغير او قال عليه جرحان لم
 ارج العالم فقال تحت فمنا هذا ان صحى العام بالكونه لم يقبل عليه

وقال محمد رحمه الله تعالى وصحوا ان القضاة اما الشهادة على النفي ذكر
 شيخ الامام رحمه الله عليه الاجل شمس الائمة السرخسي ان الشهادة
 على النفي مقبولة في الشروط حتى ويقضي بحرية العبد ومن المتابع رحمه الله
 من قال ان الشهادة على النفي اذا كانت موصولة بالاثبات يقبل
 وان لم يكن موصولة بالاثبات لا يقبل لا محمد رحمه الله في المسئلة ذكر في المسئلة
 شاهد ان شهدا على رجل انها سمعاه يقول المسيح ابن الله ولم يقبل غيره
 فلكل القاضي يقبل شهادتهم وتبين امراته منه وقد اختلف عبارة
 المتابع رحمه الله في بعضهم قالوا ببيان ان هذه الزيادة كانت
 في ضميمة هذه الاثبات وما في ضميمة الانسان لا يصح ما هنا ما صرح به فيقول
 بالمصرح به وانما يوجب الفرقه وبعضهم قالوا ان كان كانت هذه ضميمة
 على النفي فلا ان الشهادة على النفي انما لا يقبل اذا لم يكن موصولا بالاثبات
 الا بمرى ان الشهود على الوراثة اذا قالوا ان هذا وارث الميت لا يحكم
 به وانما يفتقره القاضي يقبل قولهم حتى يرفع المال الى المشهود من غير لزوم
 وانما نفي لكن لما كان موصولا بالاثبات يقبل كذا هنا وبعضهم قالوا المشاهدة
 على النفي انما لا تقبل لانه مما يوقف عليه وهذا النفي وقوف لانه يمكن للشهود
 ان ينظروا اليه وقت التكلم فاذا ارادوا لم يحرك لسانه وشفتيه
 فلهذا ينبغي ان لم يكلم بالزيادة وفي منع القطع في بيع ضيعة ولده فاقام
 بينته انه باعها بغيره بقيمة المثل والابن اقام بينته انه باعها في حاله
 البلوغ فبيته المشتري اولى ثم بينته الابن اولى ولو اقام البائع بينته
 اني بعته في صغر وك اقام المشتري بينته انك بيعتها بعد البلوغ
 فبيته المشتري اولى لانه ثبت العارض وفيه الضبا اقام المشتري
 بينته انه باعه مني هذا الشيء مباحا صحي واقام البائع بينته انه باعه مكرها
 فبيته الصحي اولى ثم بينته الاكره اولى وفي القرائن احمى من الخلاصة

في قوله
 في قوله

واجهوا البائع اذا اقام البينة انه لم يقبض الثمن لا يقبل وفي صنواي القضا
 وفي فتاوى الشيخ الامام الفقيه الى البيت رحمه الله اذ وقع البيع
 من رجلين بالتعاطي ووقع الحاجب الى الشهادة من الشهود وكيف
 يشهدون قبل يشهدون على المأخذ والاعطاء ولا يشهدون على البيع
 لان التعاطي بيع حكيم وليس بيع حقيقي وقيل لو شهدوا على البيع يجوز
 وفي الفصول في سبيل تحديد العقار اذا شهدوا ان هذا المأخذ ذكره الحلية
 فالقاضي يقضي بالسيف والحلية وبالمأخذ والغرض المسمى من غير ان
 يكون الحلية والغرض مشهودا بهما وفيه الضمان في تحديد العقار واذا
 شهد الشهود على رجل بجارية في يده انها للمدعي وقضى له بها ثم غاب الشهود
 او ماتوا فظهر للجارية ولد في يد المقتضي عليه لم يبره الشهود واخذ المدعي
 وكذلك لو كان الولد ظاهرا وشهدوا بالجارية للمدعي ولم يبرهوا
 الولد فالقاضي يقضي بالجارية وبالولد فان اقام البينة على الولد فان
 لا يثبتت اليه بينة ويقضي بالجارية وبالولد للمدعي فان قضى القاضي
 بذلك ثم حضر الشهود وقالوا لم يكن الولد للمدعي وانما كان للمدعي
 عليه لا يقضي بالولد للمدعي عليه وان اقام البينة على الولد فان
 كان الشهود وحضورا وسأله القاضي عن الولد قبل القضاء فقالوا هو
 للمدعي عليه او قالوا لا ندرى لمن هو له فالقاضي لا يقضي في الولد لشي
 ويقضي بالجارية للمدعي وبما في نحوه في كتاب الدعوى التتالفة
 وفي المرقبات في باب الدعوى واذا شهدوا انها دار هذا المدعي فقد
 شهدوا بالملك للمدعي والشهادة بالملك للبائع وكذلك لو شهدوا
 انك اشتراها بثلث معلوم وقد سلمت الى المشتري الدار ولم يشهدوا انها
 لان الشهادة بالتسليم من البائع شهادة بالملك للبائع معنى لانه
 ان كان ما كان ملكه وان لم يكن ما كان ملكا بالضم لان ما صار

عاجز عن رد الى المالك بسبب التسليم الى المشتري بحكم البيع وعجز
الفاصل عن الرد فيفيد الملك للفاصل بالضممان وما لم يثبت
ملك البائع لا يثبت الانتقال الى المشتري لان بيع مالا ملك له غير جائز
وفي القرائن الزبيرة ان من عاين دابة بيع دابة وترفع منها حل له
ان يشهد بالدابة المبيعة بصاحب الدابة الاخرى وبالنتائج كذا ذكر
شمس الائمة السرخسي رحمه الله في شرح دعوى الاصل وفيه القياس الطهر
المغنيانته ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلم وهو
يحد بحره الامام علي الاسلام وكسبه ولا يقدر وفيه ايضا ولو شهد عليه
ذميان انه اسلم فشهادتهما باطلة لانه مرتد في زعمهما وشهادة الذي على الملة
باطلة وفي التجريد ولو قالان شربت خمر فمملوكه حرقه عليه رجل وامرأتان
ان قد شرب قال ابو يوسف رحمه الله الحق الغلام لقيام النسب على غيره
ولا يجب اطلاق المولا لان شهادة الشاهد لا تدخل له في الملة
وقال محمد رحمه الله لا يقع الحق ولا يجب اليه لان الشهادة اذ
من وجه يطلب من كل الوجه كسائر الشهادات وفي الهداية ويكره
تلقين الشاهد ومناه ان يقول له تشهد كذا وكذا وهذا اعانته لاحد
الخصمين فيكره لتلقين الخصم واستحسنة ابو يوسف رحمه الله في غير موضع
التمت لان الشاهد قد يحضر للمهاجرة المجالس فكان اجابا للمعنى بمنزلة الشاهد
والكفيل كذا ذكر في نوادر القباوي وفي مفيد المستفيد من الطهر في باب
ابي بؤر رحمه الله على خلاف قول ابي حنيفة رضي الله عنه قال ومحمد بن
لاباس بتلقين الشهود في غير الملة ودعوى يكره وفيه ايضا من الجماع
الصغير الخاني لتلقين الشاهد وعن الهادي يوسف رحمه الله انه لا بأس
بالقضاء وخض للقاضي ان يلقنه بكلمة او كلمتين وصورة يقول القاضي تشهد
بكذا وكذا وما شئبه ذاك وفي صنوان القضاء قال ابو حنيفة ومحمد

رحمه الله تليق بالشهود وقال ابو يوسف رحمه الله الخ حزين ايلي القضاء
 لا بأس به لانه راى من بعض الشهود تحيرا لما دخل عليه من هيئة مجلس القضاء
 ذكر في الكتاب الحد و ذكر اية التليق ولم يذكر الخلاف فابو يوسف
 رحمه الله يقول التليق اعانته له على البر وهما قالا التليق اعانته للمعصية
 الصحيح لو غل ويصح دعوى المدعى مكره وهو ان الدعوى ملزمة والشهادة
 ملزمة ثم تشهد بهذا ذكر الحذف رحمه الله لان الشهادة قبل الطلب
 من علامات الكذب وقال الطحاوي رحمه الله لا بأس به لانه قد
 الطلب حيث حضر مجلس القضاء وقع بالدعوى قبلها وعلامات الكذب
 انما هو للشهادة قبل الاستشهاد اي قبل التحمل لان الاستشهاد عبارة عن
 التحمل احيانا للشيء بمنزلة الانشخص والكفيل كذا في نوادر الفتاوى باب
 فبين قبل شهادة وفيمن لا يقتل وفي فتاوى الكبرى يعني ان يكونا مسلمين
 خفيفا ورعا عالما من اهل الفضل حتى لا يطعن ويهتبه عن قول ما لا يحل و
 ويستحي ان يقول ما لا يستحسن وعن ابي سلمة رضي الله عنه ان شرط العدالة
 ان يجنب المستنقات ويكون فيه نقطة لا يكون سليمة الصدر
 يلتبس عليه الامر وهو لا يشترط في معدن الحقائق والعدل من باقر
 باو امر الشرح وينتفى بوجهه و الفسق هو الخروج عن امر الله تعالى
 بارتكاب الكثرة كما سمع الفتاوى والرقص واخذ الرشوة و
 غير ذلك وقضاة زماننا معروف بما ذكرنا وفي الكبرى العدل الذي
 قلت شهادته هو المتبري عن العيوب الشنيعة مع توقف على امر وهو ان
 يجنب المستنقات والفاسق الذي ترد شهادته من يفشو بفسق
 ويعرفه الناس فاستعا على الاطلاق اما من كان فاسقا في السر فهو مشهور
 شهادته مقبولة وامره على احسن الاحوال محمولة وهو صحيح وفي الابواب
 من المنتقل عن محمد رحمه الله عن الحد فقال الذي لم يظهر منه ذنب

كما لا ينبغي له ان يطلع
 وعندنا صريح الشهادة

فيما ايضا العدل من يجنب الكباير كلها حتى لو اتركب كبيرة سقطت
عدالة وفي عنوان القضاي العدالة شرط لقبول الشهادة وكل العلم
في تغير العدل فبعض العلماء المعنوا وقالوا ان من لا اذان وانظر لاقامة
سقطت عدالته ومن منى على سوء سقطت عدالته فقد شرطوا انزجاره
عن جميع المخطورات وقال عبد الله بن المبارك رحمه الله من غلبت
حسنة على سيئة قبلت شهادته وقال العدل في المسلمين من لم يظن
ولا فرج وقال الشعبي رحمه الله العدل من يعلم من حُرثته في دينه وقال الشيخ
الامام الفقيه ابو جعفر الهندواني رحمه الله العدل من كان منسرها
عن الكباير صغيرا عن الفواحش ملقطا حسنة على سيئة وسئل القاضي
الامام ابو حازم رحمه الله عن العدل في الشهادة فقال احسن ما قيل في هذا
الباب ما نقل عن الهادي يوسف رحمه الله حين سئل عن العدل فقال ان
يكون مجتبا عن الكباير ولا يكون مصرا على الصغائر ويكون صلاحه اكثر
من فسادته ومروبه اكثر من خطابه وان يستعمل الصدق ويأمنه ومروءة
وكتنب عن الكذب ويأمنه ومروءة والتقى اصحابنا رحمه الله ان شهاد
اصحاب الكباير لا يقبل ومن اتى بالصغيرة ولم يصح عليها قبلت شهادته
وفيه ايضا الصغائر من الذنوب عفو في استقاط العدالة اذا لم يصح
عليها اما اذا امر عليها لا يكون عدلا في المحيط بحوزة شهادة الفاسق
عندنا وعند الهادي يوسف رحمه الله ان الفاسق اذا كان ذمرا ومروءة وكان
وجها يقبل شهادته لانه لو جازمته لاتي سراخه استجارة ولمروءة لا يتركب
الكذب من غير ضغينة الا ان في ظاهرا روايه لم يفصل بل اطلق الجواب
اطلاقا وهو الاصح لان في قبول الشهادة والعمل بها اكرام الشهود و
الفاسق مسحق الاحكامه ولو قضي قاضي لشهادة الفاسق فقد قضا
عندنا وفي الكافي لمولانا حافظ الدين رحمه الله ان القاضي لو قضى بشهاد

سمع

القاضى يصح عنده ما وفى الزمى من الشهادة وكذا لك من مجلس مجلس
 الغيور والجهل والشرب لا يقبل شهادته وان لم يشرب لانه يشبه
 بقوله عليه السلام من يشبه يقوم فهو منهم ولانه يرضى بمعضتهم وفى المخطط
 واذا كان الرجل لم يحب بشئ من الملاهى وذلك لا يتخذ من الصلوة
 ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر ان كانت مشتقة من الناس كالمزمار
 والطناير لم يجز شهادته لان اصحاب هذه الملاهى اهل فسق فيما
 بين الناس وان لم يكن مشتقة نحو الخلد وضرب القصب جازت
 شهادتهم والاصل فيه ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 فى سفر والملاوى محدوبين يديه فلم ينهه عن ذلك فلما طلع الفجر قال عليه
 السلام اسكن فان هذه ساعة ذكر وكذا القصب فان صوته مباح عند البعض
 فلا يوجب سقوط العدالة قال الا ان يتفاحش بان يرفضون به فيدخل فى
 حد المعاصى والكباير فيجوز ليقطبه العدالة وفى مختصر القدورى وان كانت
 الحناات اغلب من اليبات والرجل من كسب الكباير قبل شهادته
 وان لم يعصيته وفى الهداية بذاته هو الصحيح فى العدالة المعبرة اذ لا بد
 من توثيق الكباير كلها وبعد ذلك يعتبر الغالب كما ذكرنا فاما الامام
 بمعصيته لا يتقدم به العدالة المشروطة فلا يبرر الشهادة المشروعة لان
 فى اعتبار اجتنابه الكل سدا به ومفتوح اجازة للتحقق وفى الكبرى قال ابو
 حمزة اذا سلم الرجل من الفواحش التى فيها الخلد وما يشبهه العظام
 ينظر فى معاصيه يعنى الصغائر وفى طاعة ان كان يودى الفرائض وافضل
 البير اكثر من المعاصى قبل شهادته فلا يسلم عليه من ذنب وان كان
 معاصيه اكثر ردونا وقال القاضى رحمه الله ان العدل فى الشهادة من
 كان مجتبا عن الكباير ولا يكون معرا على الصغائر ويكون صلاحه اكثر من
 فسادده وصوره اكثر من خطايه وفيه ايضا الى اصل ان العبرة

لنعالج في الصغار بعد جبر من كل الكبار وفي الابانة وفي
المعزة لنعالج الذل والدم على الصغرة بصيرة كبيرة ما كان حراما محضيا ليس في
في الشريعة عليها عقوبة مخففة من كل ما كان في الدنيا باطلا كالسرقة والزنا
وقتل النفس الحرة او ثبوت عند الخمر نبت الشرب لان تقدير الحد ما ثبت
نقص فاعلم الا اذا دواء على ذلك لان العدالة وفتي في الامر على الصغار
وبه الاولى وفي الزخيرة ان الصغار كبيرة بالامر على ما روي عن النبي
عليه السلام انه قال لا صغرة مع الامر ولا كبيرة مع الاستغفار وفي باب النفقة
ولا يقبل منها دة من ياتي من الكبار التي تتعلق بها الطرد وفي السرقة حجب
الكبيرة لا يقبل منها دة وفي السفار في اختلفوا في تفسير الكبيرة قال بعضهم هي
التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف وهو الاستغفار
بالله والتوكل على الله وعن الوالد بن وقل النفس بغير حق وسب الخمر والربوة
وشرب الخمر وهو قول اهل الجبر واهل المدينة وزاد بعضهم على هذه السبع اكل الربوة
واكل مال اليتيم بغير حق وقال بعضهم حرمة ما ثبت بنظم القرآن فهو
كبيرة وقال بعضهم ما فيه حدا وقتل فهو كبيرة وقال بعضهم ما كان
حرما لعينه فهو كبيرة وراح ما قال فيه وهو ما نقل عن الامام شمس الدين
الحلواني رحمه الله انه ما كان شغيا بين المسلمين وفيه حرام
حرمة الله تعالى والدين فمن حمله الكبار وكذا الالاعانة على اللجاء
والفجور والحث عليها من حمله الكبار بسقط به العدالة وفي
شرح الاوارد وقيل من الكبار سبع الاث الحرب جبه الكافر
كالجبل والاسارى وفي صنوان القضاء ثم قال بعضهم الزنا كبيرة
وتواليه مثل القبله والمعاينة لبيت كبيرة حتى لا تشطط به العدالة
اذا كان في اللوة مالم باب الفاحشة وهو قول الشافعي رحمه الله
وعنه ابو يوسف رحمه الله انه قال ان كان مستغفرا فزوجه

رة صوبيرة وما لم يكن مستغنياً كالنظر والملاعبة والمس فلا يسقط به العدالة
 وكان الشيخ الامام محمد بن الامية الحلبي رحمه الله والدين لوجهه لم يفته ساقطاً الشبهة
 والثاني ان يكون فيه منية المودة والكرام وكل قول يرفض المودة يسقط به
 العدالة والثالث ان يعين على المعاصي والظور وهو يوجب النفس وهذا هو
 ما فعل واضح ما قيل في محضر القدر في ولا يقبل شهادة المحتث ولا التثنية
 ولا المغيبة ولا من الشرب على اللغو ولا من يلعب بالبطور وفي
 يداته الثقة ولا يقبل شهادة والمراد بالمحتث في روي من الافعال التي تالت
 قاتل الذي في كلامه لين روي الكسري وكذا الذي يلعب بالجمام وبطير واللا
 بالسطح ثم وشهادة ان حرام عليه عن صلوة او كثر عليه الكذب والباطل
 ويدون ذلك لا يسقط عدالة لانه مختلف بين العلماء وان كان يلعب
 بشيء من هذه الملاهي على وجه لا يستغفر عن الصلوة او عما يلزمه من الفرائض
 فيظن ان كان مستغفراً بين الناس كالمرايمير والطاير لم يقبل شهادته وان
 لم يكن مستغفراً في أحد ضرب النقص جازت شهادته الا ان يقاضى بان
 يتهمون به فيدخل في حد المعاصي فيجبند يسقط عدالة ومن كان يلعب بكل
 الرزوا والابالي من ابن بكب الداء سم ولا يقبل شهادته وفي الخط ومن
 يلعب بالنرد فهو رذو والشهادة على كل حال قال عليه السلام المؤمن من
 ما نرد ومن كان ملعوناً كيف يكون عدو لا وثبة البقا وكذلك لا يقبل
 شهادته من يلعب بالسطح لكن بشرط انضمام احدى المعاني الثلثة اذ كان
 عدو وشهادة عن الصلوة او كثر الخلف عليها بالكذب والباطل لان
 حرام ونفوس الصلوة من اعظم الكبائر والجبن الكاذبة من جده الكبائر فاما
 بذكر انضمام احدى المعاني الثلثة لا يسقط العدالة واخلاقوا في رمة اللعوب
 بالسطح واما جنة عند القدام هذه المعاني فالك والنافعي رحمه الله
 والوزيدان الحكيم تباركوا لهما ذكر نعم الامية رحمه الله في حكمه فيما شره على

يقول القادوا
 ثلث بان يتركه
 وفيه حكمة الله

في اعفائه كمنه
 من يلعب بالبطور ولا

الزنت

لا يصلح سقوط العدة في معدن المسلمين من الكفا في شطرنج وتزود ما يقتضي
بأكرو حرامست وبلي كرو بنز حرامست وفي العدة فداي نقار استيصد
نظر حقتت همر روز جنب كان ازين نظرات رعنت حرام هل شطرنج
بهم يقيني بنت وفي المصنف شطرنج بكبر الشين لا با بفتح وفي التمدب ولا يقبل
شهادة الفاسق وكل الروا وفي الفرائض اني من الالبانته وكذلك اكل الربوا
وفيه حرام الادمان والشبهة لسقوط عدته وفي السفناني ولا من يلبس
لانه يورث الفقة لان الظاهر ان يكون قلبه مع ذلك في حرامه
فيقبل نظره في سائر الامور ومن ينظر الى العورات في السطح وذلك
فحق فاما اذا كان بمسك الحام في بيته فبما ينسبها فهو على مقبول الشهادة
وفي الضا واذا كان لا يطير من ولكن لا يحسب من حتى يخرج من بيته لا يقبل
شهادته وعلى نقالته ياتي ببيت حانه حمامات غيره فيخرج ثم هو يبيع ذلك
وبما كل لا يعرف حانه من حانه غيره فبما كلا حاما وهر تلبا بالاحل فلا يقبل
شهادته وفي التمدب لا يقبل شهادته من الخمر وسائر المسكرات وفي الموطأ
وانما شرط الادمان ليكون ظاهرا منه حتى لو ترسب في المر لا يقطعه
وفي المحقق ولا يقبل شهادته من الخمر وسائر المسكرات لانه اركب محرم ومنه ولا
اكل الربوا مشهور اية قلما يجوز عن مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربوا
ولا المكشور بفتح بالزود الشطرنج وخبرها لان كل ذلك من الكبار فاما
حجرو اللعب بالشطرنج فليس يقيني مانع من الشهادة لان لاجتها وفيه عبا
بخلاف الزود في بداية الفقه ولا يقبل شهادته من يفعل الانواع المستفحة
كما يقول على الطريق ونحوه وفي السفناني وذكر في فتاوى قاضيها في حرم الله
لا شهادته من ياكل في السوق بين يدي الناس لان ذلك لا يقبل
من كان له مودة وفي الضا ذكر الكوفي رحمه الله لا يقبل شهادته من
في الطريق سيرا وبل عيسى بن غيره وفي بداية الفقه ولا يقبل شهادته من

يدخل حماما غير اراد وفي الهداية لان كنف العورة حرام وفي
 الحيط شهادته اهل الضاعات جارية اذا كانوا عدولا وقال بعض العلماء
 لا يجوز كشفة خلاصته والامان الفاجرة بينهم وعامة العلماء رحمه الله
 يقولون يجوز العدالة وقد وجدت كذا في السنن وفي مصنف
 واذا كان الرجل يبيع الثياب المصونة او يبيع الثياب المصونة
 لا تقبل شهادته كذا ذكر في الاقضية وفيه ايضا كان الرجل
 ولا تقبل شهادته فان دفع المحضات لانه محكوم عليه بالكذب
 قال الشيخ في فان لم يأتوا بالشهادة بالشهادة ما وليك عند الله
 منهم الكاذبون ثم المقتضى بالكذب لا تقبل شهادته وفيه ايضا
 ويجوز شهادته المحدثين والسرقة وشرب الخمر اذا تابوا وحسنوا
 المقدرين لا تقبل شهادته الا تلف والجحش ولد الزنا وفي الايام
 وشهادته ولد الزنا اذا كانوا عدولا مقبولة وفي عنوان القضاء
 اما شهادته ولد الزنا قال بعضهم لا تقبل مطلقا وقال بعضهم يقبل
 في كل شيء الا في اصل الزنا وقال بعضهم يقبل اذا كان عدلا وهو
 قول اصحابنا رحمه الله لان الشهادة بعد العدالة وقد وجدت وفي
 التجر يد بالانكف بجوز شهادته اذا كان عدلا هكذا روي عن
 الحسن بن علي رحمه الله وكذا الكذب في كل ذي حجة وهذا لان قبول
 الشهادة بعد العدالة ولا يقدم تبرك الحشاش وان كان السنة
 عندنا الا ان ترك السنة انما يوجب الفسق اذا كان الركن
 على وجه الاعراض عن السنة واذا كان كذلك لا تقبل شهادته
 وانما قبل شهادته اذا ترك بغيره في ذلك كالتبذير وخوف
 الهلاك وفي النسيح وان ترك الحشاش من غير عذر لم
 تقبل شهادته وان ترك من عذر قبلت قال الفقيه رحمه الله

بالشهادة

وبما أخذ في الهداية وتقبل شهادة الحضي لان عمر رضي الله
شهادة علقه الحضي ولانه قطع عضونه ظما فقصار كما اذا قطعت
يده وفي مختصر القدر يري شهادة الحشني بآيزه وفي التبيين
وتقبل شهادة الحشني كما لتقبل شهادة امرأة واحدة وفي القوا
نواني من الحاشية ويجوز شهادة العامل وهو الذي يعين
على اخذ الحقوق الواجبة كما الخزانة وزكوة السائم واما الذي
يعين السلطان على اخذ اطرام لتقبل شهادة وفي تنوان النصارى
وفي ذكر الجي مع الصيوان شهادة على السلطان بآيزه من العلماء
من قال اراد به الامراء ومنهم من قال اراد به عامل الصدقة لان
نفس العمل ليس بحجج روي عن الحسن البصري انه قال لا يجوز شهادة
المكاشر لانه هو الذي يأخذ بغير حق وبأخذ زيادة على قدر الحق
الحق قلنا اصل ان الاعمال اذا كانوا عدولا لا يأخذون من الناس
بغير حق لتقبل شهادتهم وان اخذوا بغير حق ولم يكونوا عدولا لا
قال الصحيح من الجواب انه لا تقبل شهادتهم وفي الكبير في رجال السلطان
الذين يأخذون المعسر والخزاة والصدقات والنوابس يجوز
شهادتهم اذا كانوا انصار ومن لا تقبل شهادتهم وظلمتهم
نفسه على ظلمة طنة وفي الهداية قال وشهادة العمال بآيزه والم
على السلطان عند عامة رجمهم الدلائل نفس العمل ليس بمتيق الا
اذا كانوا عدولا على الظلم وقبل العامل اذا كان في الناس امرأة
لا يجازفت في كلامه لتقبل شهادته وفي شرح كثر الذائق ولا تقبل
شهادة العمال اذا كانوا حجازيين في كلامهم وفي الجامع الصغير
للإمام شمس الامية السرخي رحمه الله وكذا لا تقبل شهادة من يجاز
في كلامه على ان فضل ابن ربيع وزير الخليفة شهد عند ارباب

في

الحليفة

رحمه الله في حادثة فزدها ونسكا الى الحليفة فقال النقيب
 ان ذري يرحل دين لا يشهد بالزور نعم ردت شهادته قال لا
 سمعه يوما قال للحليفة انا عبدك فان كان صادقا فلا شهادة للعبد
 وان كان كاذبا فكل لك ايضا لانه اذا كان لا يبال في محبتي
 من الكذب لا يبال في الكذب في محبتي ايضا فذره الحليفة في
 ذلك روي خلاصة المفردات من الكبري ومن كان عدلا لم يكن
 فشهد به وروى عن ابيه ابو يوسف رحمه الله انه لا يقبل شهادته
 اذ الان هذا لا يعرف له قوة وروى النقيب ابو جعفر رحمه الله انه
 لا يقبل شهادته وفي الجامع الصغير الامام شمس الائمة السرخسي
 رحمه الله لا يقبل شهادته الكريش وشحنة ابله لكثرة ظلمها و
 الظالم لا يقبل اجماعا وفي سنن القضاة وذكر صدر الشهيد رحمه الله
 روي رواية الواقعات ان شهادته الكريش والياني في السكاه
 في البلدة والاصراف الذي يحجج دراهم الجيد والرواية في
 طوعا لا يقبل وفي شرح كنف الدقائق ولا يقبل شهادته الصماني
 عند بعض مشايخنا رحمهم الله وفي الفرائد خواتمي من الزخيرة وبعض
 عند عامته المشايخ رحمهم الله يقبل شهادته اذا كان غالب
 او اهتم الصلاح وفي السمعاء يقبل شهادتهم يكتبون هذا ما اشترى
 فلان من فلان وفي بعض المشتري ما اشترى وسلم المالك ما ع
 وفي الدرك وان لم يكن شيء من ذلك فيكون هذا منهم كذا
 محضا ولا فرق من الكذب في الكناية والصح انه يقبل شهادته
 اذا كان غالب او اهتم الصلاح كذا في الزخيرة ودستور
 القضاة ونسب الصافي عن ابيه هريرة رضي الله عنه انه قال
 لا يجوز شهادة اصحاب الخمر او ارباب النجاسات وانما قال ذلك

لكنه ما يكد بون ولا يجانم انما سيرة فان علم واحد منهم انه لا يكرى منه
الكذب واليمين الفاجرة كان عدلا تقبل شهادته وفي ادب انما في لا يكون
شهادة اهل الخير بعين الخبيثين وانما قال ذلك لكثرة ما يكد بون ولا يجانم
نعم الفاجرة وان كان عدلا تقبل شهادته وتم والمراحم منه الدلالون وان
لا تقبل لانهم يجازفون ويكد بون لا يبالون بذلك وفي المحيط لا تسع
شهادة الخيل لانه ليس له حردة وفي قرارة الجلال من الثانية لا تقبل
شهادة من كتب الشهادة في حلك متعاطفة خفية الاسواق فقال
عليه السلام لعن الله المقاطع والمقاطع له كذا وفي الكبرى وفي التواريخ
من فتاوى النافذة قال ابو يوسف رحمه الله من لعب بالصوابان
يريد به القوسية جازت شهادته وفي الكبرى شهادة المغفل ومن
هو في مثل حاله لا تقبل وان كان عدلا وهو الذي عنه ابو يوسف رحمه الله
يقوله انما رد شهادة اقوام نرجس عتقتهم وهذا الان الصب من اركان
اهلية الشهادة وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله سئل ابو القاسم شهادة المعلم
هل يجوز قال بل لا يجوز شهادة لتقصان عقده لكونه بالانما مع الله
والعلمان وباللهيل مع التاء ويوم الحق وفي المحيط قال الحسن رحمه الله
في ادب القاضي اذا ترك الرجل الصلوة بالجماعة استخفنا به ذلك او محابة
او قضا لا يجوز شهادته لم يرد لهذا الاستخفاف بالدين لان المستخف بالدين
كما قبل اراد ان لا ينظم تقوية الجماعة كما يفعل العوام وانما سقطت العدالة
لان الصلوة بالجماعة الحقت بالتواضع لهذا التواضع اهل علية الصلوة بالجماعة
توتوا عليهم بالصلوة كما توتروا فرضا من فرائض وقد صح ان رجلا سأل ان
عكس يعني السدنة عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل ولا يخير الجماعة فقال
ابن عكس يعني السدنة فهو في الدار وفي الطيرة والكبرى بشهادة الشارح
مقبولة اذا لم يغف عنه شوه احد الان نفس الشو ليس يغف وفي دفع

القضاء عن الملتقط شهادة الشكرا لم تقدر في شجرة مقبولة وقال
 رحمه الله اذا اقبل شهادة وفي التذويب ومن ترك ايجل محجبا
 او من بلغ الحام لو تابوا بفعل وفي الكبري واذا ترك صلاة الجمعة لم يعظم
 نوت الجحيم في فعله العوام سقطت شهادته وفي القواحي من العلية
 الذي اخر الغرض ان كان له وقت معين كالصوم والصلاة عطلت
 عداته الا ان يكون بعد رد وفي السراجية العدالة تسقط بآخرة الصلاة
 عن اذنها وفي نصاب الاحساب وترك صلاة واحدة فانه بصرفها
 لا يقبل شهادته ولا يصلح للقضاء ولا للوصاية لآمانة للمسلمين ويستحق
 ويكون صاحب كبيرة كما لو زني او سرق او قتل بغير حق وعن ابي حنيفة رضي الله
 عنه من ترك الصلاة ثلثة ايام فقد اسحق العقل وفي المحيط وكذلك ترك
 الصلاة في اوقاتها لا يقبل لان اداء الصلاة في الوقت اداء الآمانة فيها
 لان الصلاة آمنة واداء الآمانة في الوقت لازم وفي العلية وان ترك الجمعة
 ثلث مرات بصرفه فاقوبه احد ثمن الآمنة الخ رحمه الله وعليه الفتوى
 وهذا اذا تركها محجبا من غير عذر وفي المغرب الما جن الدلبابي ماض وقيل له
 وفي السراجية اذا ترك الجمعة بغير عذر سقطت عداته عند ثمن الآمنة المحل
 وقال ثمن الآمنة الخ رحمه الله لا لم يترك ثلث مرات متواليات وفي
 الكافي قال المختص رحمه الله في موضع انه لو تركها ثلث مرات صار قاصدا
 في شهادته وبه اذا اخرج رحمه الله وذكر في موضع اخر ولم يشترط العدد بل قال من
 ترك الجمعة رغبة من غير ما قبل فشهادته غير جائزة وبه اذا اخلوا في الفتوى على هذا
 لكن هذا الحكم اذا تركها من غير عذر وما قبل فشهادته غير جائزة وبه اما اذا تركها من
 او بعد عذر وما قبل بان نفى الامام او يقبله فلا وفي الكبري وما ليس في معنى
 كالحكمة كوة والحق في هذا من رحمه الله عن محمد رحمه الله في العدالة وبه اذا ان
 ... وقال بعضهم اذا افسد الزكاة والحق في عذر عذر في عدالة

لا يفسد من تأخر حتى يغفوا أو تأخر إلى أن لا يفيض فوضوا زمانا في شرح اللائحة
 كما دعا فنوت ندانم كواجه راصح بنود وني عمدة الاسلام
 الحاشي الكشحيه خود ابرهت ميكن دور كانه اب را اي طهارت ويا
 نقل خبايخه نظر مرمان بر صورت وبي في افتد فاسخ كرد و كواهي ويا
 در غير نفيت مرد و يا بشدز براهه بوشيدان صورت فرض عين است
 وني انوار الخواحي من الخلاصة ولا يجوز شهادة الرجل على الرجل اذ كان
 بينهما عداوة بعينه عداوة من امور الدنيا اما اذا كان بينهما من الامور
 نقل وبي مطلقا الغيبة لا يجوز شهادة رجل على رجل متباها عداوة في امور
 وان كان في شيء من امور الدين يقبل شاهدان راجعه اليه احد وجوبك شهادتي
 انفس العداوة بسبب الدنيا لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسد بينهما او يفسد
 ملك متفق او يدفع عن نفسه مفرقة وهو الوجه وعليه الاخذ وني المحظ الاكل
 ان الشاهد او غيره يشاهدونه مطلقا او يدفع عن نفسه مفرقة يقبل شهادته كما اذا
 باع من امره جارية ثمن معلوم وقلنا فادعي الجارية رجل فشهد البائع
 مع ان المنهني اقران هذا الجارية فقلان الحديث هذا لا يقبل شهادة البائع
 لانه متم في هذه الشهادة لانه يريد يشاهدونه ان ينزل طريق الرد عليه لا
 ملك رد وادعي محقق القدر وري و يقبل شهادة اهل الزمة بعضهم على بعض وان
 اختلف عليهم لا يقبل شهادة الجرح على الذي وني النافع لان الطريق مطلق
 فلا يجعل له الولاية على الذي قبل خلف الاسلام وفي التهذيب ولا يقبل شهاد
 المرء على احد وني المحظ ولا يشهادة المرء فلا ذكرهما في شيء من الكتب وقد
 اختلف الشايخ رحمه الله في مال بعضهم يقبل على الكفار وقلنا بعضهم يقبل على المرء
 مشددا لا صح انها لا يقبل على كل وفي التهذيب ولا يقبل شهادة المستامن على
 وفي المحظ وكذلك شهادة اهل الزمة يقبل على المستامين وشهادة المستامن
 اهل الزمة لا يقبل وشهادة المستامين بعضهم على البعض يغفوا اذا كانوا من

اهل الدار واحد وان كانوا من اهل دارين مختلفين كما روى في الترمذي لا تقبل
 وفي المصنف في باب الايوسف رحمه الله وما اشتراه الكافر المفضل ما
 من ثم ثم ادعاه رجل من الكافرون فيشهدون تقبل ما عليه مقصودا ولا
 بطل وفي حاشيته كافر اشترى من مسلم امته ثم جاءه اودى وانما شاهد من مسلم
 انه لا يقبل في حق الاستحقاق على الكافرون الرجوع على المسلم باليمن عنده وقال لا
 تقبل صلا وفي حاشيته قبل قبوله يقبل عليه مقصودا لانه لا يتعدى الى البيع المسلم
 فلا يخرج باليمن وفي النافع والمجيب منها دة الاخر عند علمنا رحمه الله لا
 ما يخرج من لفظ الشهادة كذا في التنديب وفي السراج منها دة المحدثون
 القذف لا يقبل خلافا لما في رحمه الله وفي مختصر القدر وفي لا يقبل
 شهادة الاعمى ولا المملوك ولا المحدث وفي القذف وان تاب وفي الشهادة
 ولا تقبل شهادة الاعمى وعنه ابى يوسف رحمه الله اذا اعى بعد ما تحمل الشهادة
 تقبل وعنه مالك رحمه الله اذا كان الشئ مما لا يجزى الى القيمة وفي المجيب
 ولا تقبل شهادة الاعمى في شئ من الحقوق في المسموعات والمعتولات
 علمنا رحمه الله وفيه القضا وقال شيخنا رحمه الله وهذا حكم فيما لا يجوز الشهادة
 عليه بالشرع والسامع في شهادة الاعمى مقبولة بخلاف وفي ضوابط
 قال واذا كان المدعى والمدعى عليه معروفين است على اسمهما ونسبهما
 غيرهما يقبل شهادة الاعمى عند بيان الاسم والنسب لوقوع العلم والمعرفة
 بذلك الاسم والنسب من غير اشارة فبساوي العير لنبه وفي الابانة والصور
 واذا تحمل المملوك شهادة لمولاه ولم يشهد حتى عمن ثم شهد بعد العنق فقبل وكذا
 الزنح اذا تحمل شهادة لزوجته ولم يشهد بها حتى بانته منه ثم ادى بارت وفي مختصر
 القدر وفي لا يقبل شهادة المملوك لبيده ولا المكاتب وام ولده وفي ضوابط القضا
 واما شهادة العبد الذي عتق فعليه لا يقبل عند ابى حنيفة رضي الله عنه لانه في
 معنى المكاتب والمكاتب عتق ما بقي عليه درهم وعندهما تقبل اذا كان عتق لانه

مسلم

لا يجوز

شبهة المحمديون وفيه الضم والاشهاد والعبد والمكاتب والمدربر والولد
لا يقبل عندنا في حقوق العباد وتقبل في امور الدين وقال بعضهم يقبل في الحقوق
التي هي في اهل مكة وذا من على الحق شهادة العبد جائز كما ثبتهم جعلوا الرق كالنفي
فان الحنف اذ ارضي بشهادة الفاسقين كان للقاضي ان يقضي بشهادته
وعندنا لا يقبل بشهادته على كل حال في ثبوت الاشياء وقال مالك رحمه الله
يقبل وفيه الضم وقال محمد رحمه الله في المبسوط ان الكفر لا يمنع قبول الشهادة
اذا كان عدلا في نفاطيه وفسق المسلم يمنع قبول الشهادة لان المسلم ممن
معصيته كما يدين شهادة الزور ومعصيته فاما شهادة الزور ومعصيته في الادب ان كل ما
يسند له كتاب الكفر ارتكابه شهادة الزور وفي المحيط المعبود اذا شهد في
حادثه فرد شهادته ثم اعترف واعاد ملك اليمين قبلت شهادته وكذا البصبي
والكافر اذا شهد على مسلم فرد القاضي شهادته ثم اسلم الكافر وبلغ البصبي ثم
اعاد ملك الشهادة فانه يقبل شهادته ثم افرق بين هذا وبين الفاسق
اذا شهد في حادثه ورد القاضي شهادته ثم زال الفسق بالتوبة واعاد ملك الشهادة
فانه لا يقبل وفيه ايضا واذا شهد حيران مسلان بالغان في حق من الحقوق
وكا يلاوم شهيد صغيرين او كافرين او مجدين قبلت شهادتهما وفي القواعد
من الخلاصة الكافر اذا شهد على مسلم ردت شهادته ثم اسلم فشهدت ملك الطائفة
تقبل وفي السفاني ولا يقبل شهادة العبد والصبيان وفي خلاصة المنصير
من السراجي بصي احكم لا يقبل شهادة مالم يبال عنه ولا بعد البلوغ حتى
يتاخر بعد البلوغ ما يقع في قلوب اهل المسجد ومحلته انه صالح وكذا التوب
اذا نوى ان يقيم وقد رجعهم لئلا يشهدوا عليه الفتوى وفيه ايضا من
الكبرى نصراني عدل اسلم يقبل شهادته ولا يتاخر في هذا البصبي اذا احكم
ثم شهد لا يقبل شهادته مالم يبال له كذا قال محمد رحمه الله وهو بناء على ما
علم من اصلها خلافا لما قال ابو حنيفة ان العدالت في المسلمين اصلها

والنور على قولهما اليوم والفرق بين النور في كماله شدة مقولة قبل
 الاسلام ولم يكن للشيء شدة قبل ان يحل في علمه فلا يدرك شدة في حاله بعد
 البليغ قدر ما يقع في قلوب اهل سجدة ومحلته غير حاله بمنزلة غريب في
 محله قوم لا يوقت في ذلك وقت من الشهور وفي نسخة لكن يقدر ما يقع
 في قلوبهم من عدل وهذا الشبه بقول ابي حنيفة رضي الله عنه وبه يفتي
 وفي صنوان القضاء قال بعض العلماء وشدة الاعراب في غير جازية
 لان الله تعالى وصفهم بالجهل وقلته العلم حيث قال الاعراب اشد كونا
 ونفاذا ومن ذلك قال بعض العلماء ولا يجوز شدة في الغروي على المصنف
 وقال عامة العلماء يجوز شدة الاعراب اذا كان عدلا لان الله
 مدحهم لقوله تعالى وحر الاعراب من يومئذ بالله واليوم لا غرور لاهل
 وحكم وفيه ايضا قال شدة اهل الغيبة بعضهم على البعض في احوالهم
 واما الخراج على ضيقة المشهور عليه لا يقدر لان الشدة بهذا الشدة
 بزيادة اثار تفقد خواجه حشر وشي من اهل بيته الغيبة في الخراج
 عليه تقدر شدة وكذا اذا كان لكل ضيقة خراج على حدقه وتهد
 بعضهم على البعض بزيادة الخراج لان الشدة بهذا الشدة في حث
 لا اثبت تفقد خواجه وفيه ايضا واذا شدة اهل بيته بعضهم على
 اهل بيته الكثرة غير نافذة لا يقدر شدة اهل بيته والكثرة نافذة
 لا يقدر لان الكثرة اذا كانت غير نافذة فهي كالموت لا يهلك
 فهذه الشدة في راجعة الى مصلحة رعايتهم واذا كانت نافذة
 فهي من العامة والشدة في حق من مقبول في السرار حية شدة
 المحسن بعضهم على بعض في ما يقع بينهم لا ينافي في شدة التفاد في المصلحة
 وكذا يصحان بعضهم على بعض في ما يقع في المصلحة في الابانة وشدة
 الصبان ليقف على بعض في حق المصلحة لا تفاد في شدة التفاد

يما يقع من الحامات لا يقبل وان كنت الحائض لانه لا يجزى الباليون ملا
الصبيان ولا الرجال حمات النار لان الشرح لا يشرح بذلك طريقا وهو
منع النار عن الحامات والصبيان عن الملاشب فاذ لم يفعلوا ذلك كان
التعقير مضانا للبعث لا الى الشرح كذا اهل السجى بعضهم لانه لا يجزى العدول
في السجى وفي الفرائض اني من الصبي في الشهادة الجدة لا يقبل ولا يقبل بعد اذ
كانوا لا يقبلون يقبل وفي الرضى كواهي برود ما در رضا في ورضي برضا
و برضا ان يقبل هت وفي كثر الدقائق وحاشته ويقبل لايوبه رضا عا
وامراته ونيتها وزوج نيتها وامراته ابنه وابنه وفي تحقير القدرى ولا يقبل
شهادة الوالد لولده ولا شهادة الولد للوالد واجدادهم وفي منوان
النفق والتمتع شهادة الرجل لولده وحاقده وان سفل وشهادة الولد لوالده
وحده وان علما من قبل الاب والام لا يقبل عندهما وقال مالك رحمه الله
شهادة الوالد تقبل ما شهادة الولد لوالده لا يقبل وفي الهداية والاصل
وقوله عليه السلام لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها
ولا الزوج لامراته ولا العبد لسببه ولا المولى لسيده ولا الاجير لمن
استأجره ولان المنافع بين اليا والاولاد متصلة لهذا الجوزاد
الركوة اليميم فيكون شهادته لنفسه من وجهه ونمى في الشهادة وقال الشيخ
عليه السلام لا يجزى ما قالوا السليم الخاص الذي بعد حره استاذة حره نفقة
نفقة نفقة وموت نفقة قوله عليه السلام لا شهادة للفقير لاهل البيت وقبل المار
الاجير مناهة ومنافسة فيجب الاجير بما فيه عند اداء الشهادة
فيهم كالمسافر عليها وفي المحظ وشهادة الاجير المشرى لصاحبه مقبولة
وشهادة الواحد لا يقبل استحسانا في الكبرى وذكر الصدوق في الشهادة
ان شهادة الاجير لا يقبل سواء كان في تجارته او في شئ اخر وسوى
فيه ان يكون اجير اميانه او مشاهرة او مسانده الصبي وفي الكافي

وذكر خصام رحمه الله انه لا يقبل في جازته وسكت عن الاجسام وشهادة
 الاجسام المشتركة بقبولها في الروايات كلها قال القاضي خان رحمه الله
 انقبوي على ما ذكرنا وفي النجدة استاجر اجبر اليوم فشهد له الاجبر في ذلك
 اليوم لا يجوز في القياس لانه بنحو جيب الاجبر بارزاً وذلك انتم بطلته
 للشهادة ولو كان اجبر اخاهما مشاهرة فشهد فلم يعبدل حتى ذهب الشرح
 عدل بطلته شهادة لان التعديل ونعت الشهادة الماضية وهي فاسدة
 لا عويبي كما اذا شهد لاهراته ثم طلقها والاجبر المشترك شهادة جازية لانه
 يتوجب الاجبر فلا يلحقه شتمه وفي فتاوى الابا انه وفي الفرق ان اجبر الواحد محمول
 لا شهادة من وجه ومن حيث المنفعة الابري انه لا يملك ان يوارج نفسه
 في مدة الاجارة فهذه لانه فلا يقبل كشهادة العبد لمولاه وكشهادة المرأة زوجها
 لا يقبل لانها محمولة له بخلاف الاجبر المشترك وبخلاف شهادة الاستا والاجبر لا
 غير محمول اصله يقبل في خزانة النفقة التي خسر نفقته لا يقبل شهادة وتم له شهادته
 الوالد لولده وشهادة الولد لوالده وشهادة الجد لنافته وشهادة النافه لجد
 وشهادة الاجبر لستاجره والمستاجر لاجره وشهادة الشريك فيما بينهم كان
 شهادة احد الزوجين لصاحبه وشهادة المولى لبعده ومكانه ومديره وام له
 وشهادة الجار لهما معاً والرافع بها مغرماً وفي النافه ولا يقبل شهادة الشريك
 لشريك فيما هو من شركتهما لانه مدعي نفسه من وجه كذا في كسرة الدار
 وفي الهداية ولو شهد باليس من شركتهما يقبل لا شفاء الشبهة وفي الحاشية رجل
 حاتم رجلاه دارا وفي حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق اخر جازت شهادته
 اذا كان عدلا وفي عنوان القضاء قال شهادة الشريك المقادير لشريكه ما لم يكن
 المشهود به مشتركاً بينهما كالحودود والقصاص والتكليف الوصية ونحو ذلك يقبل
 لانها شهادة اجني لاجني والشاهد عدل وان كان المشهود به مشتركاً لم يقبل
 لانه يضر به النفس في نصيبه واذا لم يقبل شهادته في نصيبه لا يقبل في نصيب

ليس ايضا لان الشهادة ايضا واحدة ما دام بطل بعضها بطل كلها ولما
 شهادة احد شركي العنان لشركي كس يقبل في الجليس من شركتهما وفيها كان من
 شركتهما لا يقبل وثب ايضا وذكر في المبسوط شهادة احد المتفادين حصه
 لا يقبل الا في الحدود والقصاص والعكاه لان ما عد الحدود والقصاص
 مشترك بينهما فكان شهدا لنفسه من وجه وشهادة احد شركي العنان
 لصاحبه فيما كان من نجارتها لا تقبل وفيما لم يكن من نجارتها مقبولة ولم يذكر هذا
 في مفاضة لان العنان قد يكون خاصا وقد يكون عاما فالمفاضة لا يكون
 الا في جميع الاموال فقد عرفت ذلك في كتاب الشك وعلم في مسائلنا شرح الام
 رحمه الله في كتاب الشك ان المفاضة يجوزها فثبت ان يكون الجواب
 في المفاضة على التفصيل الذي ذكرنا في العنان وثب ايضا في موضع اخر
 قال اذا كان الدين بين ثلثة نفر شهد اثنان على الثالث انه قبض نصيبه
 الذي لا يقبل منها وتما قبض الشاهدان نصيبها او لم تقبضا وان شهد الله
 ابرار المديون عن نصيبه ان قبضا نصيبها لم يقبل منها وتما وان لم يقبضا
 روايتان في رونه الزباد است يقبل وفي رويته الصحيح والمأذون لا يقبل
 وان كان الدم بين ثلثة فشهد اثنان منهم على الثالث انه قبض نصيبه
 ان كان خطا فاعلم ان نصيبه على التفصيل الذي قلنا في الدين وان كان عد الا
 تقبل باتفاق الروايات وفي الفرائض من ظهره المرفعة ولو كان الشاهد
 شيخا كبيرا لا تقبل على المشي ولا يمكنه المصنوع لادار الشهادة الا بالكتاب
 واثبة ولا مال بكره واثبة اقبعت المشهود له اليه واثبة فركبها لادار الشهادة
 لا تبطل شهادته وفيما ايضا فان اكل الشهادة طعام المشهود له لانه وشهادته
 قال النفية ابو العيث رحمه الله الجواب في الركوب اما في الطعام ان لم يكن
 المشهود له يبي طعاما للشاهد بل كان عنده طعام فقدم اليهم واكلوا لانه وشهادته
 وان لم يكن كذلك ولكنه حج الناس للشهادة وذهب اليهم طعاما او عيشة

دواب و آخرهم من المهر فربوا و اكلوا طعامه اختلفوا فيك ابو يوسف رحمه الله
في الركوب لا يقبل منها و تتم بعد ذلك و يقبل في اكل الطعام و قال محمد بن
لا يقبل منها و الفتوى على قول ابو يوسف رحمه الله لان العادة بذلك تدبر
فيما بين الناس خصوصاً في الاكل فانهم يبدلون السكر و يقدمون الجلاب و يغيرون
الدروس و يعاونون على ترك ذلك ولو كان ذلك قد جاز في شئنا و تتم لما فعلوا
ذلك و في السراجه رجل الحسن الدعوى عام القاضي بعد ان يعلم ان له الدعوى
ثم العدل ان يشهد ان على تلك الدعوى و الخصومة يقبل و في فتاوى الكبرى ^{حل}
كان الحسن الدعوى و الخصومة امر القاضي رجلين فلهما الدعوى و الخصومة ثم يشهد
على ذلك الدعوى و الخصومة لم يصبروا مطعنين بما علموا و شهادتهما جازية اذا
كانا عدلين لانها بالتقديم محض الطريق شهادتهما و لم يكن على القاضي باختيار
احدهما بالتقديم لان ذلك مشروع في حق العاقر الذي لا تتم له نظر الية
فما القاضي ما نصب الا النظر و تعيين الحق في ذمة المحبط قال محمد رحمه الله
رجلان في اديهما مال و ربيعة رجل فادعاه رجل و يشهد المودعان بذلك
جائز شهادتهما و روي عن ابو يوسف رحمه الله انه لا يجوز شهادتهما لان
يقول البوربيعة صار مقرباً للملك للمودعة فكانا مودعاً فثبت ان هذا يعني
ملك المدعي فثبتت شهادتهما لكان النافض و جرحا هو الرواية ان هذه
شهادة خلعت عن التهمة لانها شهادة الغير من كل وجه وليس جرح منقصة الى التهمة
ولا دفع مفرغ و شهادة العدل اذا خلعت عن التهمة فالاصل فيها القول و هو الخبر
في كتاب الفقار في باب من ابواه رجل له مال بك فادعى ان كل مملوك له شهادته
على ذلك انما يريد معتم لم يقبل لان هذه شهادة واحد و لان الشاهدين فيها
منقصة فثبتت التهمة و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شهادة لمسلمين و ان
شهادتهما في البيت هذا و هذا اقرار قال محمد رحمه الله فيمن العبيد كلهم باخبار اياتهم
انما لانها ليست بشهادة واحدة و في السراجه ابو كليل بالخصومة اذا غزل قلى

ان نجاحهم وشهد لهم كل جاز وان خاسمهم ثم شهد لا وني وسور الوصاف
من التبريع التوكيل بالخصومة اذ خاسمهم ثم جاء يشهد فيها وكل به لا يجوز
شهادته لمكان التهمة وان لم نجاحهم فكذا لك عند ابو يوسف رحمه الله
اما جازت وانما قيل فيها وكل به حتى لو شهد بجني اخر فيقول اتقافا وتمامه
البرص وفي الخاتبة رجل ادعي على رجل كفاة بنفس رجل واقام البينة
الشهود انه كفيلا بنفس رجل يعرفه جازت شهادتهم وذكر في رهن المال
اذا شهدوا انه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثواب ولم يعرفوا عين الثوب
جازت شهادتهم ويكون القول قول المرتهن في اي ثوب كان وكذلك
في الغصب وفي منعك الغيبة فيقبل شهادته المديون لرب الدين ولا
يقبل شهادته رب الدين لمدونه اذا كان مفلسا ويجوز شهادته الدين لمدونه
الحي دون الميت لتعلق حقه بالثبوت في شهادته الرجل على فعل
في شهادته الرجل على فعل الرجل على نفسه وصحة نفسه في ضوالم
القضاء قال شهادته الرجل على فعل من افعال نفسه او صفة
من اوصاف نفسه قال ابن سماعيل عن محمد رحمه الله قال كان ابو
حنيفة رضي الله عنه يكره شهادته القاسميين على قسما وكان ابو يوسف
رحمه الله لا يجوز ثم يرجع الى قول ابي حنيفة وقال محمد رحمه الله لا يجوز
شهادته وذكر الخفاف رحمه الله قول محمد رحمه الله مع قول ابي حنيفة
رضي الله عنه ولم يذكر فيه الا خلافا قال مشايخنا رحمه الله ما ذكر
الخفاف رحمه الله قول محمد رحمه الله اخره وقد ردوا انه يرجع الى قول
ابي حنيفة رضي الله عنه وبه قول ابي يوسف رحمه الله ادلا انما
يشهد ان على فعل انفسها وشهادته الانسان على نفسه فيقبل لا
يقبل وان لم يكن يكره شهادته مقاما الى نفسه كما لو قيل انك اذ شهد
عنده وكذلك اذ قال رجلين ان كلمتها عيدا فيموت فشهدا انها خا

رجل يسئل سائر الناس ان لم يكن فيه من نفعه اليما كذا اهنا كيف وبنها
 منفعته اليما وهو اسحق في اجر القيمة وهو قول ابي حنيفة و ابو يوسف و محمد
 رحمه الله ان هذه شهادة فامنت لاثبات الملك للغير وقد
 عن القيمة قبض ولان القاسم امين القاضي فبابه في القيمة وكان قبل
 كفعل القاضي لاري ان القاضي اذا لم يكن مائونا في الاستخلاف ملك
 تعويض القيمة الى غيره فلو لم يكن ففعل القاضي لا ملك التعويض والى وكيل
 ان القيمة من الغضا فان للقاضي ان يبرهنه عن القيمة على القيمة كالتحقيق
 بالقيمة انما يقبل منها وتما عند ابي حنيفة رحمه الله و ابي يوسف رحمه الله
 اذا كان لا يطلبان الاجرام اذا طلبا لا يقبل منها وتما وقال بعض
 رحمه الله انما يقبل منها وتما اذا شهد على القيمة لا غير ثم قال لا بعد ذلك
 فمنها واشتقها بالقبض اما اذا شهد على القيمة من الانبعاث لا يقبل
 منها وتما وفيه ايضا واذا شهد على رجل بالانه قبضه من اخوه فهو عليه
 فشهد على قبضه وقال نحن وزنا عليه قال ان زعمان رب المال كان حاضر
 اجازت منها وتما وان لم يكن حاضر حال الوزن لم يقبل منها وتما لانه اذا
 كان حاضر انتقل فعل الوزن اليه فكان شاهد على فعل غيره اما اذا كان
 غائبا فقد تعدد اضافة فبني الفعل مقصورا عليه فلا يقبل منها وتما وفيه ايضا
 قال واذا ادعى على اقرانه استغرض مني كحفظه فافرضه وشهد شاهدان
 المظنة اين كندم بخبر ان ما اورد وما كراشي بوديم لا يقبل هذه الشهادة لان
 شهدان على فعل الغضا وقيل يقبل لانها اقربوا اضاف الفعل الى المدعى عليه
 قال كراش ما اورد حتى لو قال ما اورد يوم بئر ديك وي بدتوري وي لا يقبل
 هذه الشهادة وقيل ان قال ما اورد عليه بما بود يقبل منها وتما وان قال لا ما اورد
 لا يقبل وفيه ايضا وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في كتاب القيمة الوكيلان بالبيع او الم
 الدلائل ان اذا شهد اذ قال نحن نعلم هذا الشيء من فلان لا يقبل منها وتما وفيه ايضا

وروي الحسن بن زياد رحمه الله بن حلف موقوف مما يذكر ان لا يستوفى شيئا
من شهد رجلان افا فرضنا لا يقبل شهادتهما لانهما يشهدان على فعل انفسهما ولهما في
هذه الشهادة منصفة وكل ذلك مانع بقول الشهادة والله عالم بالصواب
بالاتلاف في الشهادة وفي الهداية قال اذا هو واقعت الشهادة
الدعوى قبلت وان خالفنا لم يقبل ولان تقدم الدعوى في حقوقي العباد
شروط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقنا وانقضت فيما يخالفنا وقال
ويعبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند ابي حنيفة رضي الله عنه فان
احدهما بالالف والآخر بالعين لم يقبل الشهادة عند ابي حنيفة رضي الله عنه
وعندهما يقبل على الف اذا كان المدعى يدعي الالفين وعلى هذا الجاهل والجاهل
والطلق والطلقان والطلق والنكاح لهما انهما اتفقا على الالف او الطلق
وتغير احدهما بالزيادة قبلت ما احتج عليه وول ما عورده احدهما وصار
كالالف والخمسانية ولا يابى حنيفة رضي الله عنه انهما اختلفا لفظا وذلك يدل
على اختلاف المعنى لانه يتبادر باللفظ وهذا لان الالف لا يغيره عن الالفين
بل هما متساويان متباينان فحصل على كل واحد قصار كما اذا اختلفت بين الملك والى
مختص القدر وروي واذا شهد احدهما بالالف والاخر بالالف وخمسانية وراسم
والمدعى يدعي الف وخمسانية قبلت على الالف بالاتفاق وفي الهداية بالاتفاق
الشاهدين عليهما لفظا ومعنى لان الالف والخمسانية متساويان مطقت احدهما
على الاخرى والعطف ومعنى لا والعطف يقر الاول وفي التهذيب ادعى
المدعى في شهادتهما واحد بالعين والآخر بالالف او احدهما بعشرة والاخر بخمس عشرة
وعندهما يقبل على الاول ولو شهد احدهما بالالف والاخر بخمس عشرة يقبل على الالف
اتفاقا ولو ادعى اقل المالين لا يقبل الف الا اذا قال كان لي عبدة الف وخمسانية
تفقي خمسانية او اربعة عشر عن خمسائة او مائة عن خمسمائة ولم يعلم به الشاهد لفظا
هذا اذا كان دعوى مال اذا كان دعوى عقد لا يقبل لانهما لم يشهدا على واحد على

وفي السدابة وادى الف لم يكن الالف فتمتادة الذي تمثد بالالف والتمثد
باطلة لان التمدن طبعه فلا بد من التوفيق ولو قال كان اصل حتى الف والتمثد
والموكني استقبلت تمثد او ابراهم تمثد قبلت التوفيق وفي السراجية تمثد احداهما
والالف والتمثد تمثد والتمثد يقول لم يكن الالف لم يقبل تمثد من تمثد زائدة وفي
رواية الثانية ولو ادعى العين او الف والتمثد تمثد احداهما بالالف والآخر
وتمثد فقي بالالف اجمالا لان الشاهد من الف على الالف لفظ الالف
والتمثد اسمان وهذا يدل على انها حرف العطف فصار ذكر الالف والتمثد ذكر
الالف في الهدية وادى تمثد بالالف وقال احداهما تمثد تمثد قبلت تمثد
بالالف لانها تمثد ولم يسمع قوله فصار تمثد لانه تمثد فرد الا ان يثبت
وتمثد ايضا والتمثد يثبت للتمثد اذا علم به لثان ان لا يثبت بالالف حتى
التمثد انه قبض تمثد ليلابصر تمثد على التكم وفي صنوا ان الفاضل وادى على
رجل تمثد وتمثد الشهو وعلى الف ورواه الفيل تمثد وتمثد لانه صار كذا تمثد وفيما
زا وعلى التتمثد الا ان يوقف وقال كان على الف ورواه التكم تمثد الشهو والالف
نقض تمثد او قال ابراهم عن تمثد ولم يسمع الشهو وبذلك فاذ وقف على هذه
الوجه يقبل ويقضي له بالتمثد لزوال التمدن لا يثبت الى اقامه البنية على التوفيق
الا براد الفاضل لا يثبت باقرار التمدن فلا حاجة الى اقامه البنية وفي التتمثد على رجل
ادى على رجل تمثد تمثد الشهو وبالالف جازت التتمثد من غير توفيق وكذا لو ادعى
الف تمثد والتمثد تمثد ايضا وادى الف تمثد احداهما بالالف والآخر تمثد لا يقبل
تمثد ابي حنيفة رضي الله عنه وكذا لو ادعى تمثد تمثد احداهما بالالف والآخر تمثد
ولو ادعى الف والتمثد تمثد احداهما بالالف والآخر بالالف جازت تمثد تمثد
على الالف وان ادعى الف تمثد بالالف والتمثد او بالتمثد ورواه الفيل تمثد
توفيق لانه كذب الشهو بالتمثد على الالف فلا يقبل خلاف ما لو تمثد وادى
مما ادعاه التمدن فان وقف فقال كان لي على الف والتمثد كما تمثد تمثد

الشهود والا الى ابراته عن ثمانية او اثني عشر نسابة ولم يعلم به
 على هذا الوجه فثبت لان ما اتى به التوفيق في هذه الدعوى والشهادة فيقبل ولا يخفى
 الى انما التفت على التوفيق والصحح هو الاول فثبت القضا ولو ادعى القاض
 الشهود بالالف والقضا فقال المدعي ما فقال شيئا او قال صدقاني الشهادة على
 وادعى في القضا ان الحاج عدلا جازت شهادتهما على الالف وان قال المدعي
 شهد ابا الدين بحق وبالقضا بالباطل وبرور لا يجوز شهادتهما وبما القضا ولو ادعى
 القاض شهد الشهود انه كان هذا المدعي على مدعى عليه فثبت وكذا ابراه من قال المدعي
 ما ابراه من هذا قوله المشهور عليه كان له على شي ولا ابراهي من شي قالوا اولم يدع البراه يعفي
 عليه بالالف وفي الحاشية في باب الدعوى رجل ادعى على رجل ثمنه فمات فثبت
 المدعى عليه فثبتك وجاز لشهود فثبت شهوده ان هذا المدعى عليه وقع الى هذا
 ثمنه فمات فثبت انه من ماي ما فثبت البين من هذا الدين او من بين اخر جاز
 شهادتهما وبري المدعي عليه وفي عنوان القضا قال محمد رحمه الله في الجاهل الصوف
 شهادته ان شهد على رجل بغير الغرض فثبت القضا فثبت احداهما انه قضا وقال الله
 لم يقضها فالشهادة على الغرض جازية ويقضي القاضي بالغرض على المدعى عليه في الدعوى
 رحمه الله لا يقضي القاضي بالغرض لان الذي شهد بالقضا لم يشهد بالادب فثبت
 في الجاهل الصوف ان القضا لا يتصور الا بعد ساقية الوجوب وبما القضا على الغرض والوجوب
 فثبت الغرض والوجوب ثم نفوا احدهما بالقضا فلم يثبت وفي السراجية شهد الغرض
 انفسهم وزادوا احدهما قد قضا فثبتا وتما على الغرض جازية وفي الهداية وفي الجلاء
 رجلا ان شهد على رجل بغير الغرض فثبت القضا فثبت احداهما انه قد قضا فالشهادة جازية
 على الالف لانها تمام عليه ونفوا احدهما بالقضا على ما شيا وذكر الطحاوي رحمه الله
 عن اصحابنا رحمه الله انه لا يقبل ما هو قول بغير حجة الله لان المدعي الكذب شهادته القضا
 فثبت الكذب في غير الشهود وبه الاول وهو الغرض فثبت لا ينعى القبول وفي الحاشية ولو
 ادعى القاض احداهما ان له على الف وره وشهد الاخر على الزايدة بالالف ذكر في تصيب

والجاء انما لا تقبل لان احدهما شئ بالقول والآخر شئ بالفعل فمستحق على
 وقال ابو يوسف رحمه الله فيقول هو المتفق الشاهد ان على انه اقرب بالف واختلاف المكان
 او في الزمان جائز شئ وشئ لان القول محال بما لا يدور وفي البكرى بلانه لا يتباين
 بين ان يكون في واحد في زمانين او مكانين فسموه احدهما في مكان او زمان غير الذي
 فيسموه الاخر في نظرية لان باختلاف الزمان والمكان لا يختلف الاقرار لانه قول
 والاقوال لا يختلف باختلاف الزمان والمكان لا يختلف الاقرار وفي تناقض
 ام اذا ادعى الرجل ورا في يد رجل انه قد اشترى امته وانما على ذلك شئ من فشهد انه
 يا لها وسميها انتم وانما عليك غير انها اختلفت في الايام او البعد ان فانه لا يمنع
 قبول الشهادة وفي البصا ام واذا ادعى رجل قبل رجل كفا له بنفس او ما وجب لينا به
 شهد احدهما انه من يوم كذا وشهد الآخر كفا له يوم كذا او اختلفا في الزمان او اختلفا
 في المكان فشهد احدهما انه له والاخر انه كفل في بون كذا فاما انما في قبيل هذه الشهادة
 وان انما في الزمان والمكان واختلفا في الاجل وكما كانت الدعوى في الكفا له
 بالاقوال احدهما كفا له كذا وقال الحسن بن سعيد فان كان المدعي يدعي اقرب الاجل
 فاما في قبيل شئ وشئ وان كان يدعي البعد الاجل فاما في لا يقبل شئ وشئ
 وفي البصا من الفرقة وكذلك لو شهد احدهما انه له والاخر انه الى اجل تقبل
 الشهادة اذ انما النفس تشهد احدهما شئ وشئ بالجل شئ وشئ بالجل شئ وشئ بالجل شئ
 الاسلام في شئ هذه المستند على التفضل انما ان كان المدعي يدعي اقرب
 الاجل قبلت الشهادة وان كان يدعي البعد الاجل لا تقبل وذكرتم في الامنة
 الحسن رحمه الله في شئ من غير تقبل ان هذه الشهادة مقبولة وفي البصا من لو ادعى
 فمستم رحمه الله واذا شهد احدهما على الكفا له معانية وشهد الاخر على الاقرار
 الكفيل بالكفا له قبلت شئ وشئ وفي التميز ولو شهد اعلى فقل او ضرب
 او قطع واختلفا في الوقت او في المكان لا يقبل ولو شهد اعلى فقل او ضرب
 وفي الحائنة رجل ادعى على رجل الف درهم من قرض وشهد الاخر ان المدعي عليه

كان المدعي يدعي انما
 مدعي الاجل لا تقبل
 وفي البصا من وانما
 في الكفا له

اقران هذا المدعي او دعه الف و درصم ذكر في المتن انه يجوز وبعضهم
و درصم لانها اجماع على اقراره انه وصل اليه الف درهم من قبل المدعي
وقد جرد الودعيه فلما كان ضامنا وكتب البضار رجل ادعي على رجل انه اخذ منه الف
ووصف الف اقام المدعي عليه البينة ان المدعي اقران هذا المال المقترن المسمى
انتم من فلان واكثر المدعي الاول اقراره قال محمد رحمه الله لا يبطل بهذا ادعوى المدعي
الاول اقراره قال محمد رحمه الله لا يبطل بهذا ادعوى المدعي الاول ولا يبطل بنبه لان
الوقت غير مذکور في الشهادتين فيجعل كان فلانا اخذ اولاً ثم ردها على المدعي ثم
اخذ منه المدعي عليه ولو ادعي الاول ان هذا الرجل اخذ منه الف ومعه اقام البينة
المدعي عليه اقام البينة ان هذا المدعي اقران فلان بن فلان وكسل المدعي
عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك ابطال لدعوى المدعي الاول وتكديف البينة
لانه لا اقر بعض الوكيل ثم ادعي الخصم على الموكل كان هذا الاخذ الذي ادعي
حين الاخذ الذي ادعاه على وكيله لان اخذ الوكيل بصف الى الموكل كان هذا
الاخذ الذي ادعي حين اخذ الذي ادعاه على وكيله لان اخذ الوكيل بصف الى
الموكل كان هذا الاخذ الذي ادعي حين اخذ الذي ادعاه على وكيله لان اخذ الوكيل
بصف الى الموكل فيجعل كذلك كيلا يبرضا اثبات اخذ اخر مع امكان
حمل الثاني على الاول فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابرار المدعي عليه
الاخذ بطريق الاصله اما في المستد الاول او لم يكن احدهما وكيلاً عن الآخر الاخذ
الثالث بكل منهما اخذ الخصم وعند القضاء بالافذين كان له ان يطالب المدعي
وبهما القضاء ولو ادعي ثانياً في يد رجل انه له فاقام البينة فشهد احدهما على قوله
البيد ان المدعي او دعه اياه وشهد الآخر على اقراره انه اغتصبه من المدعي
فقال المدعي قد اقر بها قالا ولكنه اغتصبه مني جازت شهادتهما وتجعل الله
في بيده القلوب معكم ايها المدعي حتى لو ادعاه لعله لا تقبل ولو شهد احدهما على
اقراره في البيه اغتصبه من المدعي وشهد الآخر على اقراره انه اخذ من المدعي فانه

يعني به يمدني ويكون المد عليي بحجة لان الاقرار بالماخذ لا يكون اقرا راي
لذلك المدي الى خوفه فان الانسان قد ماخذ من الغير ولا يعجب ما من غيره
وهو شهد احدنا بهي المدي على اقرار المدا عليه ان المدي او دعه وشهد الاخر
على اقراره انه اخذه من المدي فقال المدي قد اقر بما قاله ولكني او دعه اياه لا
هذه الشهادة لاننا لم نجعل على اقراره بكذا اقراره بكذا على اقراره ماخذ لان
يشهد على اقراره بكذا ولو دعه لم يشهد على اقراره بالماخذ من المدعي وفيها ايضا
في موضع رجل ادعي على رجل الف وخمسة مائة الف منها ثمن متاع قد
وخمسة مائة منها ثمن عبد قبضه وجار ثوبا دين فشهد احدهما على خمسة مائة من عبد قبضه
واخر على خمسة مائة من متاع قبضه جازت شهادتهما فيقضي للمدعي بالف وان لم يكن
على كل خمسة مائة الشهادة شاهد واحد وشهادة المفرد لا يثبت السبب وكذلك
شهد احدهما بالف بذلك السبب وشهد الاخر بالف مطلقا وكذا الموشة
على اقراره باللفظ جازت شهادتهما وفيها ايضا ولو ادعي الف فشهد احدهما شاهد
باللفظ الاخر على اقرار المدا عليه جازت شهادتهما وفي عنوان القصاص قال
ادعي على اقره اقره فخره بلسان مستحقا بشرائط وشهد الشهود وان المدعي
عليه اقره عليه اقره فخره بلسان مستحقا بشرائط وشهد الشهود وان المدعي
لم يذكر ولا اقراره بلسان مستحقا بشرائط مستحقا بشرائط لان الشهود
دين السهم قبل القبض يجوز الاستدلال بالسهم الديون وقبل ينبغي ان يقبل شهادتهما لان
اختلاف في سبب البلاء والاختلاف في سبب الدين لا يمنع قبول الشهادة ولا خلاف
اذا لم تختلف الدين باختلاف السبب ودين السهم مع دين اخر مختلفا وفيه القصاص
والشهود اذا شهدوا بلفظ البيت والدعوى بلفظ الدار على من سجد السلام
ابي الحسن البغدادي رحمه الله ان الشهادة لا يقبل لانها غير ان لم يده قبل شهادته
الدعوى وقبل ينبغي ان يقبل لان في عرفنا البيت والدار واحد يقال خانه فلان
كانت كانه في فلان وفي كنه الدار فاليق ومن شهد لرجل انه اشترى عبدا فلان باللفظ

يكنها

والدول الصالح لان
في سبب الدين انما لا

ارجاء الفرض ونحوها لطلب الشهادة وفي الهداية لان المقصود اتيان
 وهو العقد ويختلف باختلاف الثمن فاختلف المشهود به لم يتم العقد
 على كل واحد ولان المبيع يجوز ان يشهد به وكذا اذا كان المبيع هو الباع ولا فرق
 بين ان يدعي المدة اقل من اربعين او اكثر كغيرها لما سبق وكذا الكفاية لان المقصود
 هو العقد ان كان المدعي المعبود فله ان كان هو المولى لاني القبول
 قبل الادراك ان المقصود اتيان السبب في السراحيه تشهد احد هما بالانفراد والآخر
 بايمته لم يقبل ونحوها تشهد احد هما ان الطالب لقوله استوفى المالين اليوم وكذا
 ان الطالب يراه لم يقبل فيها الصفا ولو ادعى انه استوفى فشهد على الغير
 جازت وفي الملقط ادعى المدعون الاتصال الى الداعي متصرفا وشهدتوه ^{بالاتصال}
 مطلقا ومحمد لا يقبل وفي الحاشية ولو ادعى داراني يد رجل انها مسدقة وشهدتوه
 انها لمنه غير مستند وكرهنا طي لا يقبل ولو ادعى المدعي انها لمنه غير مستند
 فشهدتوه انها لمنه مستند جاز الشهادة لانه كذب الشهود وفي الصورة الاولى دون الثاني
 وفيما يضارب رجل ادعى شراد واربعين رجل من شدة فشهدتوه بالشراد كمنه المولى
 جاز وان شهدوا باكثر لم يقبل ومنها الصفا في فضل دعوى المنقول ولو شهد الشهود
 وانها كانت في يد المدعي اكس او قالوا من شدة او سئد لا يقضي هذه الشهادة
 وعلى ابو يوسف رحمه الله انها يقبل ويومر بالسليم الى المدعي ولو شهدوا
 افراد المدعى عليها كانت في يد المدعي اكس يومر بالاعادة الى المدعي في تولم
 وفيه من قوله في كتاب الشهادة وفيه عنوان القضاء واذا ادعوا علينا في يد رجل
 انه ملكه وان حاليه قبض مني فغير حق منه شدة واحد وشهد له الشهود باقبض
 مطلقا لا يقبل هذه الشهادة وفي الفصول في اختلاف الدعوى والشهادة
 ولو ادعى رجل دنبا ولم يبين السبب شهد الشهود جازت نعم وان عنوان الصفا
 ولو ادعى دنبا بسبب نحو القرض ما شهد وشهد الشهود بالدين المطلق لان
 القاضي الامام ثم الاسلام محمد والادرجه بر رحمه الله يقول لا يقبل شهادة

لما في العين اذا ادعى بالملك مطلقا واذا ادعى على امرأة انه تزوجها وشهد له
 انها منكوحته قبلت الشهادة لان النكاح سبب متعين لغير ذرة المرأة منكوحته
 فكان ذكره وتركت ذكره سوار وفي المحيط والحاشية وان ادعى ربا فبشبه
 الشهود بالدين المطلق فالصحيح انها تقبل ذكره كقائه الاصول وفي الفصول ذكر
 رشيد الدين رحمه الله في فتاواه لو ادعى ملكا مطلقا وشهد الشهود على
 الملك بسبب ثم شهد واعلى الملك المطلق لا تقبل شهادتهم على الملك المطلق
 وفيها ايضا لو شهد واعلى الملك المطلق ثم شهد واعلى الملك بسبب يقبل شهادتهم
 لانهم شهدوا ببعض شهدوا به لولا فيقبل شهادتهم وفي الصغيرى واذا ادعى
 ملكا مطلقا فشهد بالملك بسبب يقبل وعلى العكس لا تقبل وفي الفصول
 في اختلاف الدعوى والشهادة ولو ادعى الشراج فشهد واعلى الملك
 المطلق تقبل ولو ادعى الملك المطلق فشهد واعلى الشراج لا يقبل وفيها ايضا
 وذكر رشيد الدين رحمه الله وفي فتاواه ولو ادعى الملك مورخا و
 شهد شاهدان على الملك من غير تاريخ مطلقا لا يقبل وسيا تكميل
 هذه المسائل في باب قبض النساء الله تعالى وفي عنوان القضاء واذا
 ادعى الملك بسبب الشراء منذ سنة وشهد الشهود بالشراء من غير تاريخ
 فقد قبل لا يقبل لان المطلق اقوى من المورخ وقد قبل يقبل لان الشراء حاد
 فقد شهدوا باقل مما ادعاه المدعى ولو كان المدعى ادعى الملك بسبب الشراء
 مطلقا ولم يذكر التاريخ في الشراء والشهود شهودوا بتاريخ سنة او تاريخ
 ذلك فقد قبل لا يقبل لان الدعوى المدعى محمول على الحال اذ لم يذكر الشراء
 تاريخا واداعى على الحال سهران الشهود وشهدوا باكثر مما ادعاه المدعى
 وقيل يقبل لان المطلق اقوى من المورخ وفي عنوان القضاء قال اذا ادعى
 رجل جاريتة في يدي رجل وقال هذه الجاريتة كانت لي وشهد الشهود
 انها له وشهد له الشهود انها كانت له تقبل هذه الشهادة وكذا

لو ادعى المدعي ان له وشهد احد الشاهدين انها كانت له لا يسمع قبول
 فكذا اذا وقع بين المدعي والشاهدين ومنهم من قال هو لا يقبل الاصح لان
 انها كانت امر زمانه دلالة انه لا ملك له في الحال لان استناد المدعي دليل
 على نفي الملك في الحال ولو نفي المدعي الملك للمالك وشهد شاهدان انها كانت
 له لا يقبل هذه الشهادة كذا انها واذا شهد الشهود ان هذا الدين كان
 المدعي يدعي الملك في الحال فقبل منها وتتم لان الشهادة تتم مثبت الملك
 في الامان الماضي وما عرف بثبوت في زمان الماضي يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل
 وفيه ايضا قال ان قال الشاهدان استبرها من فلان وقبضها ولم يسمها انتم قال
 رحمه الله فالحق اسما لم يثبت قبضها بامر او بغير امره فان قالوا لا تزيد على
 هذا شيئا لم يقبل منها وتتم لانه تعدد النصاريا الشرايين معلوم لان الشهود
 لم يشهدوا بذلك ولا بد من ان يقضي بالنسبة لغيرهم والنسبة لغيرهم
 فاسد والنسبة الفاسدة لا تقيد الملك بدون القبض والقبض بغير اذن
 المتابعين واجب النقص hence اوجب السؤال عن شهوده انه قبضها بامر
 او بغير امره فلو لم يثبت شيئا ولم يزيد واعلى هذا لا تقبل منها وتتم لانهم لم يشهدوا
 واما ما هو سبب الملك فان ما تو اقبل ان يسألهم عن ذلك وهذا اعلى ان
 هنا قبض بامر البائع لان رنظا هو انه قبضها من يد البائع والشا على
 انظاره واجب عدم الدليل بخلافه وفيه كنه الدفاني ولو شهد اعلى سرقة
 واختلاف في ثوبها قطع بخلاف الزكورة والا فونش والغصب وفيه القبول
 واذا شهد اعلى رجل سرقة بقرة واختلاف في ثوبها تقبل عند ابي حنيفة رضي
 وعندها لا يقبل والجمهور ان هذا الاختلاف في الغصب يمنع قبول
 الشهادة وكذا لو اختلف في الزكورة والا فونش لا يقبل وفيه بداهة الغفلة
 واذا شهد اعلى رجل انه سرق بقرة واختلاف في ثوبها قطع وان قال احد
 بقرة والا سرق لم يقطع وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو ثوب

رحمة الله لا يقطع في وجهين جميعا في السفن في هذه الخلاف فيما اذا
المدعي يدعي سرقة بقرة حقة فاما اذا ادعى سرقة بقرة بفساد او
لا يقبل شهادتهما بالاجل وفي ملة حفظ القينة اختلافا في الحلية
بين قبول الشهادة اذ لم يمكن التوفيق وذكر شيخ الاسلام في مسئلة سرقة
بقرة واختلافه لو نزلت بالبصرة فيرضى الله عنه يقبل شهادتهما قال لا تقبل عن
ابي جعفر رحمه الله ان هذا الخلاف فيما اذا اختلف في صفتين متضاويتين
كالسواد والبياض واما في المتضادين بان شهدا احدهما على الصغرة والآخر
على الحرة فانه يقبل لان الصغرة المشبعة تقرب الى الحرة والحرة اذا
رقت تقرب الى الصغرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا
احدهما الناعم والآخر الخشن انهما يقبلان بخلاف من الكفر في ذلك
غير هذا فقال في وجهين متضادين كالسواد والحرة والصغرة فاما اذا لم
يتباها كالسود والبياض لا يقبل عنهم جميعا باب الشهادة
على الشهادة في المدعي والشهادة جازية في كل حق لا يسقط بالشبهة
على حد وهذا استحسان لشدة الحاجة اليها اذا شهد الاصل فليجوز ادا
الشهادة لبعض العوارض فتوهم بخر الشهادة على شهادته ادى الى اقرار
الحقوق ولهذا جوزنا الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان يشبهة
من حيث البينة او من حيث ان بينهما زيادة احتمال وقد امكن الاقرار
عنه كخمس الشهود فلا يقبل فيما يذكر بالشهادات كالحودود والقصاص وفيها
ايضا ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين وقال الشافعي رحمه الله
لا يجوز الا لا يبيع على كل اصل ايمان لان كل شاهدين قايما مقام شاهد
واحد يضار كما المرأتين ولنا قول على رضي الله عنه لا يجوز على شهادة
رجل الا شهادة رجلين ولان نقل شهادة الاصل من الحقوقي فيما شهد
الحق ثم شهد الحق اقر يقبل ولا يقبل شهادة واحد على شهادة واحد لما رواه

وهو حجة على مالك رحمه الله ولأنه حق من الحقوق فلا بد من نصيب
منها القضاة وصحة الاستمارة وان يقول شاهد الاصل شاهد النسخ استمد
استمارة في اني استمد ان فلان ابن فلان اقر عند ي كذا او استمد في
على نفسه لان النسخ كما لا يخفى فلا بد من التخييل والتوكيل على ما مر
ولا بد ان يشهد عند القضاة لينقله الى مجلس القضاة وان لم يقبل استمد في
على نفسه لان من سمع من اقرار غيره حل له الشهادة وان لم يقبل له الشهادة
تأويل يقول شاهد النسخ عند الاداء استمد ان فلانا استمد في على شهادته
بذلك وفي الهند سبب وانما يجوز الشهادة على الشهادة اذا استمد بها شاهد
الاصل وقال مالك استمد على شهادتي فاني استمد على كذا عليه ويشهد شاهد
النسخ عليه في عنوان القضاة وذكر في شهادته المستفيضة او على الرطل
شهادة نفسه بغيره في حادثة وقال لذلك الغير استمد او قال فلان
ولم يقبل على شهادتي لاجوز ان يشهد على شهادته وقال ابو يوسف
رحمه الله يجوز لان معناه واحد وفي خزائن الغفر والشهادة على الشهادة
يقبل ثبت شرطا ان يموت شاهد الاصل او يغيب بمسيرة ثمة ايام
فصاعدا او عرض مرضا لا يستطيع حضور مجلس الحكم وفي الهندية لان يجوز
الى حجة وانما تمس عند جواز الاصل ولبنه الاشياء بتحقيق العجز وانما اعتبره التوكل
المعتمد المساندة مدة السفر بمسيرة حكماني او عليها عدة من الاحكام ولذا
هذا الحكم ومن ابي يوسف رحمه الله انه اذا كان في مكان لم عند الاداء
لا يستطيع ان يثبت في اعله صح الشهادة او اجازة حقوق الناس فالاولا
او الثاني لا ترفق وبه اخذ الفقيه ابو نعيم رحمه الله وبه السراجية والقول
على انه يجوز الشهادة على الشهادة فيما دون مسيره فواذا كان بالمشهد لا يمكن
الركوع فيما دون مسيره فواذا كان الى متر له في بومه ذلك وكثير من المشايخ
اخذوا بهذه الرواية وفي السفاني والمحيط وروى عن محمد

على الشهادة يجوز كيف كان حتى روي عنه اذا كان الاصل في روايته
 المسمى فشهد الغرض على شهادته في رواية اخرى من ذلك المسمى يقبل منهما
 وذكر شمس الاية السرخسي رحمه الله والقاضي الامام علي السعدي رحمه الله في شرحه
 ادب القاضي للفتاوى اذا شهد الغرض على شهادته الاصول والاصول في
 المصريح ان يجوز على قولهما وعلى قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجوز
 بناء على التوكيل بغير رضا الخصم عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز وعندهما
 يجوز ووجه البناء وهو ان الاصل عند ابي حنيفة رضي الله عنه كالم
 المدعى عليه انما يذنبه من نفسه في الجواب من غير عذر فكذا الاصل لا يمكن
 اقامته الغرض مقام نفسه في الشهادة لا بعدد وعندها لا ملك المدعى عليه
 غيره من نفسه في الجواب من غير عذر فكذا لا يمكن الاصل اقامته الغرض مقام
 نفسه في ادوار الشهادة من غير عذر روي عن الامام القضاة وذكر القاضي الامام
 ركن الاسلام على السعدي رحمه الله رحمه الله والشيخ الاسلام شمس الاية
 السرخسي رحمه الله في شرحه ادب القاضي اذا شهد الغرض على شهادته
 الاصول في المصريح ان يجب ان يجوز على قولهما وعلى قول ابي حنيفة
 على الجواز لا بما ذكرنا من القبل بناء على ان التوكيل بغير رضا الخصم
 ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجوز وعندهما يجوز فيقول الا شهدا ويصح وان كان
 الاصل في المصريح خلافه اذا غاب الاصل بعد ذلك او مات
 يقبل شهادة الغرض لان العبرة بحالته الادوار فيمنع غيبته الاصل حالته
 الادوار وان كان الاصل محبوسا في المصريح فاشهد على شهادته هل يجوز للنقل
 ان يشهد قال صاحب الزبيرة لا ذكر لهذه المسئلة في شيء من الكتب
 وقد اختلف في ما رواه رحمه الله فيه بعضهم قالوا ان كان محبوسا
 في سجن هذا الباطن لا يجوز وان كان محبوسا في سجن الوالي يجوز لان محبوسه
 بسبب الحبس المنع من المحرقة بسبب المرض وسند القائل بسبب التوكيل

بغير رضا الختم عليه قول المصنفه رضي الله عنه ان التوكيد غير صالح
للايجوز عنده الا بعد وجوب العمل به بنحو الوالي يستدل بغيره كما لم يصح قبل
ينبغي ان لا يجوز وفي السراجيه ولو شهد الغرقان والاصل ان قد خسرنا او
عيا او اردنا او انفقنا لم يقبل وفي المحيط واذا شهد الرجل رجلا على شهادته
ثم صار كجاء لا يجوز شهادته ثم صار كجاء لا يجوز شهادته بان فوق ثم تاب ثم ان التوبة
شهد على شهادته الاصل جائز شهادته لاننا ان نظرنا الى حارة التحمل فلا اصل
اهل للشهادة والاشهاد فصح بغير التحمل وان نظرنا الى حارة الاداء فلا
اهل للشهادة فيقبل شهادته وكذلك ان شهد على شهادته رجل بعد ما
جاءت بغيره الاشهاد باختيار اهلية الاداء للاصل حارة الاشهاد وفيه
ايضا وان شهد الغرقان عند القاضي فزاد القاضي شهادتهما لثبته في
الاولين لا يقبلها بعد ذلك لامن الاولين ولا ممن يشهد على
شهادتهما لان الغرض من شهادته الاصل بقضائه كما لو حضر او شهد او
اتقاضي شهادتهما لثبته التوقيف فثبت ان لا يقبل منهما ملك الشهادة بعد
ذلك وان تابا كذا انها وان كان شهادته الاخرين لثبته منها فثبت
الاولين جائز او اذا كانا عدلين وفي السراجيه شهادته الابن على شهادته
والده وعلى قضاء ماله لا وفي كثر الدافيق ولو شهد اعلى شهادته رجلين
على ثلاثة ثبت فلان العلانية بالفت وقابلما اجزأ انهما بقوا لهما في
بأمرأة وقال لا يدر ابي هذه ام لا قبل المدي بات الشاهدين انها
فلانة وكذا في كتاب القاضيه الى القاضي وفي التمهيد ولو لم يعرف
شاهد الغرض المشهود عليه قبل المشهود له ثم شاهد من انه هذا وفي كثر الدافيق
ويقبل شهادته الغرض بانكار الاصل الشهادته وفي الهداية قالوا ان المشهود
الاصل الشهادته لم يقبل شهادته مشهود الغرض لان التحمل لم يثبت للفق
بين الخبرين وهو شرط وفيه عنوان القضاة فان الحضاف رحمه الله ذكره

ادب القاضي واذا شهد الرجلان على التقاضي على شهادتهما رجلين و
 الشهادة فبشرى بالتقاضي ان يبايعهما على عدالة الذي شهدا على شهادتهما
 لان التقاضي انما يقضي بشهادة الغرض اذا كان الاصل عدلا فان كان
 التقاضي لا يعرفه فبما بالعدالة يعني الغرضه سال عنهما فان عدلا ثبت عدله
 الاصل هكذا ذكر في هذه الرواية وروى عن محمد رحمه الله ان تعدل بهما الا
 لا يكون بمنزلة تعديل الاصل نفسه والاصل لو عدل نفسه لا يعتبر كذلك
 الغرض وفي المداينة قال فان عدل شهود الاصل شهود الغرض جاز لانهم
 من اهل الشريعة وفي كثيره لا ياتي فان عدلهم الغرض صح والاعدلوا المستفاد
 وحاصله ان الغرضين او اشهدا على شهادتهما اصلين ان كان التقاضي يعرف
 الاصول والغرض به بالعدالة قضى بشهادتهما وان عرف الغرض بالعدالة
 ولم يعرف الاصول ذكر المضاف رحمه الله ان التقاضي يسأل الغرض عن
 اصولهم ولا يقضي قبل السؤال فان عدل الاصول يقبل الشهادة ثم في حكم
 الرواية عن محمد رحمه الله لا ثبت عدالة الاصول بتعديل الغرض والظاهر
 الرواية وان قال الغرضان لا يتحرك لا يقبل التقاضي شهادتهما وعن ابي
 ابو يوسف رحمه الله اذا قال الغرضان لا يتحرك يسأل عن الغرضين عن الاصول
 وفي خلاصة المفردات من الكبرى الغرض اذا لم يعرف لعدالة ولا غيره فهو
 من الشهادة على الشهادة بترك الاحتياط وفي المداينة قال وان سكتوا
 عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حالهم وهذا عند ابو يوسف وقال محمد رحمه الله
 لا يقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوا لم ينصوا الشهادة فلا يقبل
 ولا يابى يوسف رحمه الله ان الاخذ عليهم النقل وان التعديل لانه قد
 يخفى عليهم واذا انفقوا تبوء التقاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا
 باب التزكية في محضر القدرى قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 نفي الحاكم على شاهد المسم الا في الحدود والنقصان فانه يسأل عن الشهادة

في كذا لا ياتي في الغرض
 رحمه الله تعالى

راوا طعن الخضم فميم سلك عنتم وتقالا لا بد ان يسال عنتم في السر والعلانية وفي
المصطفى والاصل فيه ان القضاء مبني على الخطة وهي شهادة العدل والاصل هو
العدالة في المسلمين ان الظاهر هو الاحتراز عما هو محرم دينه وقال يجب
الاستئذان بالسؤال لئلا يظفر الخالك لان الظاهر يصلح الدين لا للزمام وقيل
هو اختلاف زمان ومعرفة في الشياخ والناس كلهم عدول عند ابي حنيفة
رضي الله عنه لان الفسق طاري ولا يسال القاضي عن عدالتهم اذ لم يطعن
الخضم فميم الا فيما يندري بالشبهة فانه يسال عنتم في السر والعلانية بالاجماع
وتقالا لا بد ان يسال القاضي عن الشهود في السر والعلانية في جميع المحاورات
يطعن الخضم او لم يطعن وقيل بانه لا خلاف في هذه المسئلة لان جوابات
رضي الله عنه في القرآن الثالثة الذي اخبر النبي عليه السلام بصيد
مقاتلتم وجوابها في القرآن الرابعة الذي اخبر النبي عليه السلام
الكذب وكثرة الفساد وقلة المبالاة بامور الدين فتدوكان ابو حنيفة
في زمانها لا يخفى الى التعديل في السر والعلانية في جميع المحاورات وفي
وله ان يقضي قبل الشك في بعضه العدالة الا ان يطعن الخضم فميم وتقالا لا بد ان
رحمه الله لا يقضي بالم يسال وفي خلاصة المفردات والهداية والفتاوى على قولها
في هذه الزمان كذا في المصنف وفي السفينة اعلم ان الشك في علي فوعين كسر
وتركيبه العلانية بصورة تركيبة العلانية ان يحج القاضي بين المعدل والشاهد
فمقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الا عدله وصورة تركيبة السر ان
القاضي رسول الى المرئي او يكتب اليه كتابا في اسماء الشهود واسماء
وخلاتهم ومخاطبهم وتوهم ان كان موقفا حتى يعرف المرئي فيقال عن
جرائهم واحدة فابهم فاذا عرفهم فمن عرفه بالعدالة يكتب بحسب اسمه في
كتاب القاضي انه عدل جازي الشهادة ومن عرفه بالغش لا يكتب ذلك
فحسب همه بل يكتب اخرز عن نهك السر او يقول الله لا اذا علم

غيره فخاف انه لو لم يصرح بذلك يظن القاضى بشهادة فحينئذ يصرح بذلك
 ومن لم يعرفه بالعدالة ولا بالفسق يكتب اسمه في كتاب القاضى مستورا في
 التذريب ثم يكتب اسم الشاهد وابيه وجده وقبيلة او مسكنه ويبعث
 الى اهل النقرة مع ثمنه في السر وعند ابى يوسف رحمه الله مع الاثنين ^{قال}
 محمد رحمه الله لا يجوز الا مع الاثنين وفي السنن ثم القاضى ان شاعهم بين تركة
 العلانية وبين تركية السر وانما الكنى تتركه السر كذا في قاضي قاضيان
 رحمه الله وفي الكبرى والفتوى على انه يكتب تركة السر في رمانا في بحر
 عن محمد رحمه الله ابو يوسف رحمه الله قتلى قال لا قبل تركة العلانية
 تركي في السر لان المعجزة تركية السر وفي الزهيرة روي ابن سمانه رحمه الله
 اذا سال القاضى في السر عن الشهود فلا يبعد لو اثم اياه المشهود به بالمعدلين في
 العلانية لا قبل منه وهذه الرواية مخالفة روي كتابه بتخصي القصاص
 من البون لان العيرة لشركة السر لان تركية العلانية تمت المواقعة
 بينهم ولان في التخصيص تلك اشاعة القاحنة وتبج العداوة بينهم
 وقيل لا اذا سال القاضى عن الشهود كما ذكرنا وطعن بينهم لا يبين للقاضي
 ان يصرح له على ان شهودك قد جرحوا ابل يقول روي في شهودك لا يقول
 لم يحل شهودك فيكون اقرب الى السر قال المحقق اما ان يبين بعدهم من العلن
 وسمى ثوما يصلحون للمساكن فان القاضى يسمع ذلك منهم ويبانهم فان عدلهم
 سال القاضى الطاعنين بما طعنوا فيهم لانه يخوف انهم طعنوا بما لا يصح وجه الطعن
 القاضى والمحققان بنوا ما هو من عند الكل كان الجرح اولى لانهم اتفقوا بنسبهم
 لهم بالمعدل وان بنوا شيلا يصح للطعن عند القاضى لا يلتفت الى قولهم ولا
 ثما في الشهود روي في الفتوى ابى السيث رحمه الله وسيل محمد بن سيم رحمه الله
 انكرى اذا سئل عن الشاهد تركية قال يقول هذا عندي عدل مرضى جازي الشاهد
 وسال ابو يوسف رحمه الله عن ذلك قال يقول اعلم منه الاجرة فقد علم

وفي الزينة وكرهه من كبري كذا وساقط العداوة است اسما كذا في اقصاه
ويكون يد العداوة في هذا الغلط مستعمل في الجرح فيكتفي به كذا في الكبرى وكفته انه
كالتقاء كرده شود بين قول ك هو عدل في ك حرية ناسبت ايدار اسلام وهدى
وفي الكبرى وتوقا لا يفسد فقد عدله وقال ابو بغير تقي الزمان فلا يكتفي
هذه اما الفاضل في الدين رحمه الله اذا تكلم هو عدل حارة الشهادة كفاه ذلك وفيه
الضمان ولا بد من العذر في تركه العلانية لانها شهادة ولهذا لا يقبل منه الشهادة
بخلاف تركه السر عندهما لانها ليست بشهادة حتى يجازت من الولد والوالد
والعبد والمراقب والفاقد والمخدود والاعمى والبصير ومحمد رحمه الله يوجبها ولم
يجز تركه الفاضل والمخدود والاعمى والعبد والبصير وفي قنا وفي التجربة وقال ابو
يوسف لعبد الولد لولده والوالدة والعبد المراقب المخدود في القذف والاعمى
اذا كانوا عدولا ولا يثبت هذه شهادة انما هي من الاخبار والمجرب امر وفي قول
هو لاني امور الدين مقبولة اذا كان في عدولا لا يري انه يقبل روايتهم في
الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحب الصوم بغيرهم وقال محمد بن
الاجور في دليل هو لا لان التزكية شهادة معنى لان القضاة لا يجزي الا بها
يجزي الا بشهادة وفي الهداية وقد كانت العلانية وهل لها في المصدر الاول
ودفع الاكتفاء في السر في رمانا خزائن الفتنة ويروي عن محمد رحمه الله تركه
العلانية بلا فتنة وفي الكبرى وانما تركه السر لان الشهود ربما يكونون
متوجعين حين الجرح والمعدل يخرجهم في العلانية واختلف الروايات
عن محمد رحمه الله قال في بعضها تركه العلانية لما ذكرنا وقال بعضهم بلاء
وقته لا يثبت من افتاء الفاضل ووقع العداوة بين المربي والمشهدود
وهي التي كانت في الانبعاث فحدث شرح عن تركه السر لما خاف البعض
عن البعض على ما روي انه قيل له احدث بابا امية فقال احدثتم ما حدثنا وكان
بدا بمانم شئ تركه العلانية بقبلا للعداوة على ما ذكرنا ثم لا زادوا خوف

راجع الى القدرية، سره من المعدل من القدرية وليس في ان
 على سر المعدلين ليغف عنها كما عرف علايتهم حتى لا يفتي الامر على الناس
 انما عيّن النظر الى صلاحهم ونسبهم ما لم يظفر عندهم بخل أو فساد في شأن الكو
 انه قال استقصيت على الكوفة فقدمتها فوجدت فيها مائة وعشرين رجلا من العدل
 فيهم وطلبت امرهم وعليتهم فردتهم الى سنة ثم نظرت في امر السنة بعد
 سنين فاستقلت اربعة منهم فلم يبق الا ثمان فلما رأيت ذلك استقيت وارتلت
 قال الفقيه ابو اليت ربه لو استقيت القاضي في مثل هذا الصاق الامر عليه
 وعلى الناس لانه لا يوجد من يغيره فنيب فلا يظفر الا بالي عليه الصلاة فاذا كان
 الصلاة غالبا ويحبب الكبار ولا يؤذي مسما ومعا هذا ولا يكون كمين
 حرام فهو عدل او كان كذا كسب في زمانهم فاطمك في زماننا ونبه ايضا وسبيل المعيل
 عن الشهود فمكنت هذا جرح منه لان المسلم المطلق انما ينع عن اظهار الفج
 الحسنة ايضا انما اذا كان في السر فاستقا وفي الظاهر عدلا فارادوا
 ان يفتي بشهادة في غير نفسه انه ليس بعمل صح اقراره على نفسه لكن لا يسود
 الكلام في ذلك الوقت لانه يفتن ابطال حق المدي وهاك سرفه ولا يعرف
 به الفقهاء عن البطلان لانه يعلم صدق شهادته بخلاف المعدل وفي التجربة قال
 فان عدل المشهود عليه شهدوا عليه ولا يفتن الا طرفة بعد ذلك
 وتغير بعد ما شهدوا به على وجوه ان قال صدقوا فيما شهدوا به على اوقافهم
 عدول فيما شهدوا به على اوقافهم شهدوا على الحق اوقاف ما شهدوا به في هذه
 الشهادة حتى نفي هذه الوجوه الاربعة للقاضي ان يفتي عليه بما شهدوا لان
 الالفاظ اقررها باله ويكون التقصا بالاقرار لا بالشهادة واما اذا طعن
 فيهم عن عدم الاصل فيه ان المسألة عن الشهود وارجح ان لا يفتي
 رحمه الله ومحمد رحمه الله حقا للشرع واما عند اير حقيقه رحمه الله فلا
 ٨١١١ طه - الحنفية المسألة حقا للحنفية عند فان كان المدعى عليه كذا

ممن يجوز ان يرجع اليه في تعديل الشهود ووجه منه التعديل لانه اذا كان سائلا
وهو ممن يجوز ان يرجع اليه في تعديل الشهود لم يوجد المخرج منه فيصح تعديله وان
كان في غير ذلك لم يوجب رجعه اليه وقال محمد بن زهري في ذلك اخر حتى يتم
التعديل لما مر فان عدل في قسم ان يشهد او طعن فيتم تعديله واذا لم يكن
الرجوع اليه احدثت منه ما يشهد لانه يمكن ان يقول كنت في قسم انما عدل
وانما لا يشهد ان علي بن زياد في رواية في وقتها قال الشهيد رحمه الله ووجهه
وان عدل في قسم ما يشهد وان طعن في قسم لم يقبل منه لما مر وفيه ايضا قال محمد بن
اذا عدل في الشهود وعليه ما يشهد وعليه فقبل له احد قدام كذا بان قال في هذا
اقراره وان قال كذا لم يقبل منها وتما وان قال بها عدلان لكنها عن الشهود
وحديث واحد ممن يثبت فمن التقي بنزك كنه الواحد وهو ابو يوسف رحمه الله
بهذه الشهادة اما عندي لا يجوز الا في تركه الا في تركه قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله هذه الرواية بخلاف رواية الجامع الصغير حيث قال في قول من
ان يسأل عن الشهود لانه بخبره اذا قال الشهود وعليه وكذا بخلاف ما قاله
ابو يوسف رحمه الله وفي الامامي لا يقبل تركه المحدثي عليه الا ان يقول
صدقا في شهادتها وتما يقض عليه باقراره وفي الزجره في اكثر الروايات
لم يعتبر تعديل المشهود وعليه لان تعديل الشهود حق المحدثي وفي زعم المحدثي ان هذا
لم يصح لان المدعى عليه لم يسأل من اهل التعديل والمنقول من محمد بن زهري في هذا
المحدثي عليه حين قال اذ هما لم يركبا وفي كنه الدقائق وتعديل الحفم لا يصح
صوابا وانقصا قال غريب في حديثه عند القاضي في حادثة فلفظ في ان يبال
عن حاله من رقبته فان عرفه بالصلح وعدله يسفي له ان يبال من معاش
الغمار في السرايم هل يصلح التعديل ام لا فان عدلوا عنه جزم في الحجة وتعديل
والا توقف عليه وفي الكبرى رجل يزل بين ظهره الى قول لا يعرفونه قبل ذلك
فانام بين ظهره ولم يظفر به منهم الا الصلح والاكشاف قال في

رحمة الله او لا اذا مضى لا بعد لونه حتى يفهم سنة فان في السنة تبين
 الرجل وعمره لان من الغوايض ما لا يجب الا بعد سنة كالزكوة فنظف
 حتى يعلم انه يودي الام قال محمد رحمه الله لا قدر فيه بالزمان لكن على قدر
 ما يقع في قلوبهم وهذا السبب يقول في حقه رضي الله عنه وبه يفتي وفي صواب
 انفسا وقال محمد رحمه الله في رجل اركب ما يصره باقظ الشهادة من
 الكبار ثم تاب ثم شهد عند القاضي قبل ان ياتي عليه ان فان المعدل لا بعد له
 حتى ياتي عليه زمان وهو على توبته فاذا مضى هذا الزمان ووقع في قلبه نسيان التوبة
 عدله وكل الحلف مقداره بما ذكرناه من التعذر فلا بعد له فان شهد هذا القاضي
 قبل التوبة ثم تاب واتي عليه زمان لا بد من ان بعد الشهادة فان شهد بعد ذلك
 فذلك بعد له وللقاضي ان يقبل شهادته وهذا اذا لم يرد القاضي شهادته
 بغيره فاما اذا ردوا ثم تاب ثم شهد لا يقبل شهادته الا ان الشهادة بعد التوبة
 لا يقبل لانه حكم بالكدب فيها اوله لانه متم في التوبة على بره ووقع العار
 نفسه بغيره شهادته وان في الباطن على خلاف ما اظهره في الظاهر ولو ان
 فاستعارف فتوق غاب عنه منقطعة سنة او اكثر ثم قدم ويري منه
 شهد لا يبنى للمعدل ان يخرج ولا بعد له انما سمى تبين عدالة وكذا الذي
 اذا اُسِم وعرف منه الخ في الاجرة ولا بعد له حتى يخرج زمانا وان رجل
 مشهور باليقض غاب اسم من الخ ثم حو فشهد وسبيل المعدل
 عنه فلا يجوز ان غاب عنه فشهد او منقطعة فان كانت قرينة بعد اذا
 لم يعلم منه خلافه لاني اجزه وان كانت منقطعة واتي عليه زمان
 اسمه او نحوه ان كان مشهورا باليقض غاب فشهد على عدالة اذا وجدت
 منه شيء محد الناس به وان كان غير مشهور لا بعد له لانه ربما نسي
 جبه لعدم الشهرة وفي الكبرى واذا عدل الشاهد عند القاضي في حادثة ثم
 لا يستقل بتعدله والا فاستقل

بغيره
 بغيره

وتكلموا في قريب واليه قولان احدهما سقته اشهدوا الثاني انه يعوض ذلك
الى راي القاضي وبني محجة الاخبار من واقعات الناطقة رحمه الله شهد على
فصل ثم شهد بعد ذلك لا يستقل ثانيا الا اذا طال من محمد رحمه الله فهو من
اليوم يوسف رحمه الله سقته ثم رجع فقال سقته اشهدوا في التجرد ولو شهد على
رجل الف درهم والمسلم على يدى ذلك وشهد القضا للمدعي عليه مائة
دينار والمدعي بنكر ذلك فهو على الاختلاف وفي مختصر القضا ورياء
لا يسمع القاضي البينة على بشر ولا يحكم بذلك وفي النبايع صورته رجل ادعى
على رجل قضا وادعى خصمه ان الشهود فسقوا او مستأجرون فانام على ذلك
بينة كان للقاضي ان لا يسمع بينة ولا يلتفت الى قوله ولكن يقال ان
الشهود في السر والعلانية فاذا علمت عد التهم قبلت شهادتهم وحكم بها
وفي دستور القضاة البينة على الخوف غير مغبولة وفي الكبرى في كتاب القاضي
من الفصل الساوس ولو انام المدعى عليه البينة ان المدعي استأجر هؤلاء
الشهود لبشده واعلى لم يقبل بينة فالحاصل ان الشهادة على الجرح المجرور
غير مغبولة الا اذا اتفق قضا ماليا للشهود عليه او حقا شرعيا كاطر ودوخة
وفي التجرد ولو انام المدعى عليه بينة من المدعى عليه بينة ان المدعي استأجر
هؤلاء الشهود لم يشده واعلى بهذا لم يقبل بينة لان البينة انما يقبل على ما يدخل
تحت الحكم لان الجرح حرام الا ان يضمن فيها للشرع لا لبلادة او العباد ولم يوجد
وليس في ريع القاضي الا انرام بينة لان المقضي عليه بدفعه بالتوبة في الفصل
به حكم بان قال المدعي عليه اني قد ضاقت هؤلاء الشهود بكذا من المال وقد
اليم على ان لا يشده واعلى هذا الباطل فان شهدوا فليعلم ان برده واعلى ما
هو وانام على ذلك بينة قبلت ذلك ولعلبت شهادتهم لانه ادعى قضا
وفي التوان خواصة من النبايع فان ادعى المشهود عليه طرعا طلت الشهود
على مائة درهم وسلمها اليهم على انهم لا يشهدون على هذا الباطل وقد

شهدوا عليه بدوا لان طالبهم بما وقعت اليهم وانما على ذلك نسبة
 قبل انفاضي منه وفتحي عليهم بدوا لال لا يقبل منها وستم بعد ذلك ابدالان في
 بحرفها توبة وبها الكبرى المعدل اذ لم يعرف الشاهد فعده عنده شاهدان
 عدلان لبعده لبعده فقومها وهو في هذا فبشره انفاضي يقبل قول اثنين الله
 عليه اذ اطلع في المشهود وقال هم عبيد وقالوا نحن احرار لم نملك قط فان
 عرفنا انفاضي بذلك لا يثبت للمدعى عليه وان كان لا يعرف فمما يقبل
 منها بما لان الكس في الاصل احرار الا في اربعة مواضع احدها هذا فلا يقبل
 منها ولو سأل عنها فاجر عنها حران يقبل منها ونما كان حسن لكن المستان
 لا يقبل قوما الا بيمينه وكذلك لو قالنا عبد لكن عتقنا لم يقبل ذلك الا بيمينه
 ولو قال المشهود عليه بما محمد ودان في قذف او ترك مكان لا يقبل ذلك
 ويقال له اقم البيعة على ذلك وبه ايضا كان ابو حنيفة رضي الله عنه لا يقبل
 الا ان يقيم المدعى عليه البيعة ان الشاهد ذكر ان له شركة فيما شهدوا او اقران
 اندي بيل به باطل او اقام البيعة ان المدعي ~~يملك~~ في هذا خصوصه وقد
 خاف ان انفاضي وفي قماوي الى اللبث رحمه الله واذا شهد شاهدان
 عند احكام يعرف احدهما بعد له ولا يعرف الاخر فذكر في احدهما الاخر يقبل كبريت
 فاما كان يعرفين يقي يقول لا يقبل وعن محمد بن سلمة قال لا يقبل في البيعة
 وان زكاه واحد وجره اثنان لبيان عن خبرهما فان زكاه جماعة وجره اثنان
 لم يحكم به وبها التجرد واذا جرح واحد وعدله اثنان قبل قتلها واذا جرح اثنان
 وعدله ثلثة لا يقبل قتلهم في الكبرى وان عدل الشاهد واحد وجره اقران
 فبالا من خبرهما فاذا انقم الى الجرح ردت شهدا وستم وان عدله فقول فان لم يقيم الى
 المعدل ثبت شهادة لان العدلة تثبت بحجة كانه ولا كذلك الجرح وبعد كمال القصة
 الحجة لا يبره بزيادة لكن الجرح يخرج عند ذلك لا يثبت من الاحباط وفي كثر الدعا
 والواحد كغير للشركة والرسالة والتجربة في التجرد كمنق بواحد لم يعدل عندنا حجة

منها ذلك ان يقيم
 فحينئذ يقبل منها

وروى عنه انه قال

رحمة الله وعنده محمد بن باب ان النبي له ان التزكية والرسالة والمرحمة على معنى الشهادة
تبرط فيه شرط الشهادة ولما انه يشبه الشهادة في وجهها ذكر وليست بشهادة حقيقة
وفي نسخة الواحد يعني للتزكية والاثنتان افضل وعنده محمد بن محمد رحمه الله لا يجوز الا الا
في الكل وكذا في الرسالة يعني ان يكون الواحد رسولاً من القاضي الى المأمور
وكذا يعني ان يكون الواحد مستجاباً في مفسر الكلام الشاهد وفي التفسير ان
لم يفهم لسانهم ياخذ من جملة الاحكام والاثنتان احوط وقال محمد رحمه الله
لا يجوز اقل من رجلين او رجل واحد اثنان **فصل** في اثبات هذا المورد
في الهداية وقال ابو حنيفة رضي الله عنه شاهد الزور يشترط في السوق ولا
أعترفه وقال ابو حنيفة رحمه الله وهو قول الشافعي رحمه الله مما عارضه
عن عمر رضي الله عنه فثبت هذا المورد اربعين سوطاً ونحوه ولان هذه
كسرة يتعدى ضرراً الى العباد وليس به حد مقدر فيعزى له ان شرها رحمه الله
كان يشهد ولا يقرن ولان الا شرها رجل قبل التفسير يكفي به والغريب وان
كان مباغته في الزجر ولكنه يقع ما يقع من الرجوع وجب الخفيف نظراً
هذه الوجوه وحديث عمر رضي الله عنه تحول على اليكسته بدلالة النسخ الى
الاربعين والتسليم ثم تغير المهر منقول عن نزع رضي الله عنه فانه كان
يتمتع الى موته ان كان موقفاً او الى تومته ان كان غير موقفي بعد
جميع ما كانوا يقولون ان شرها يتغير بك السلام ويقول انا وحدها هذا
زوراً فاحذر زوركم الناس وذكرتم في الامية السخية رحمه الله ان تشبه
عندهما البقاء والسفر رواه الحسن بن علي بن احمد بن ابراهيم بن ابي اسحق
ما ذكرنا في الحدود وفي الجارية العفيفة يشهد ان اقرارها بما شهد زور
لم تغير ما يثبتها القاضي عندنا في غير ان غايتها ان شاهد الزور موافق
حق ما ذكرنا من الحكم هو المغير نفسه بذلك فاما لا طريق الى اثبات
ذلك بالبينه لانه نفي والشهادة والبيات للثبات وفي النسخ

قال الشيخ رضي الله عنه سائر الزور سهر في السوق فلا اعزده لان المقصود حصل بالشبهة وقال ابو جعفر ما وجد
في يد الراجح قول الشيخ رضي الله عنه كذا في الجامع الصغير الخ في السراجية ولا يضرب عند أبي خنوفر رضي الله عنه عليه
السلام في العرائج الخ في من البيان لا يضرب عند أبي خنوفر رضي الله عنه وقال لا يضرب ويطلق الى ان يحث
منه نوبة وفي خلاصة النضرات ولا ينجم وجهه للراجح وفيه ايضا وذكر في شرح الطحاوي اننا لباطنة في جميع
الرجوع عن الشهادة والشك في البداية قال ادراج المشهور وشبهه وتم قبل الحكم بما سقط
ان الحق انما ثبت بالقضاء والقاضي لا يقضي كلاما متناقضا ولا متعاضدا عليها لانها المتناقضات لا على المدعى ولا على
عليه ان الحكم بينهما وتم في رجوع المفسر الحكم ان كل حكم من قضاة لا يتناقض الحكم بالثبات في الدلالة على الصلة
من الاول وقدر في الاول ان يقال القضاء وعليه ضمان المتقاضي انما هو على نفسه سبب الضمان انما هو
لا يمنع صحة الاقاراد في محض القدر ان الحكم بينهما وتم فيما كان في صورة حجة العدان كان على غيره لا يمنع
قبل سماع العيدين في المنقح الرجوع لا ان كان عند الحكم المولى في الحق لا يمنع الرجوع الا بخبر الحكم لا يمنع
بالحكم الشهادة فحققت الشهادة من المجلس وهو القضاء اي فاضى كان ولان الرجوع نوبة والتوبة على الجناية فالجواب ان
لولا ذلك لكانت اطماعه رضي الله عنه احد لكل ذنب نوبة التوبة والعناية بالعلانية في الالبانة في فضل الرجوع عن
افارج في غير مجلس القضاء لا رجوع في مجلس قضاء غيره الذي شتمه من رجوعه حتى لو ادعى المشهور عليه جرمه في غير
مجلس القضاء فقام عليه البينة لا يقبل ولو ادعى رجوعه عند قاضي آخر قبل البينة عليه ان كان له في الرجوع بنية او استغنى
ان هذا كان من رجوعه مطلقا او غير مجلس القضاء لا يتحقق ان كان رجوعه في مجلس القضاء تحلف في البداية
او لم يرجع الرجوع في غير مجلس القضاء فلو ادعى المشهور عليه رجوعا وادعى البينة لا يتحقق ان كان لا يقبل بنية عليه كذا
رجوعا بطلان حتى لو اقام البينة انه رجوع فاضى كذا في حقه لان الفضل لا يحجب وفي السراجية ولو ادعى القاضي انها
رجوعا في غير مجلس القضاء فبطلت البينة في البداية واذا شتمه به ان بال حكم كما كنتم رجوعا لان المشهور
عليه ان الرجوع عليه وجه التعدي سبب الضمان كما في الرجوع قديما الى الاتفاق فديما وقال القاضي رحمه الله لا يضرب
لانه لا يجره للتسبب عند وجوب المباشرة قل تعد الضمان على المباشرة وهو القاضي لا على الجحجاء الى القضاء وفي الجحجاء
صحت النسب وتعد رجوعا من المدعى لان الحكم ما مضى فانه تسبب والضمان لا يقضي المدعى لان النسب
او بين لان الاتفاق يتحقق ولان المباشرة بين اخذ العيدين والزام الدين في التمسك بضمان في الوقوف والتمسك
فولما في البداية فان رجوعه حاضر النصف والاصل ان العبرة في هذا الجواب من لا رجوع ودين من

بشهادة نصف الحق وان شهد بالمال منه فرجع احداهما فلان عليه لاني من بين شهداء كل الحق هذا لان
يأتي بالحق والملك مني حتى يقط النصف فلو ان يبيع فان رجلا من الرعايا نصف المال لا يباع احد من نصف
الحق وان شهد رجل واحد ان فرجعت امرأته فثبت له المال البعثة والاربع بقا من بقي وان حبس نصف النصف
لان شهادة الرجل نصف الحق وان شهد رجل واحد سنة ثم رجعت ثمانية فلان عليه لاني من بين شهداء
كل الحق وان حبس اخرى كان عليه لاني من بين النصف شهادة الرجل والرجل شهادة الباقية فبقي ثلث الاربع
وان رجح الرجل نصف الرجل سس الحق على السنة ثم شهد اليه الى غيره رضي الله عنه فبقي على الرجل نصف
وعلى السنة النصف للنس وان كان يبيع فمما حصل واحد ولما لا يبيع منها وتبين الا بالنظام رجل واحد في غيره فثبت
ان كل امرأتين قامت مقام رجل فان عليه السلام في نقصان عقلها عدت شهادة اثنين من شهادة رجل واحد فبقي
كما اذا شهد بذلك ستة رجل فمما حصل واحد وان حبس السنة العشرة دون الرجل كان عليه نصف الحق على التولين لما قلنا
ولو شهد رجلان وامرأة بمال فمما حصل واحد فلان عليه دون المرأة لان الواحدة ليست بشهادة اي بعض الناس لا يثبت
الى الحكم وفي الكبرى ثلثه شهدوا بالمال فمما حصل واحد من النصف القاضي استعصر الله وقد كتب في هذا في جميع النسخ
ذلك غير انهم لم يعموا ان ذلك فقال لهم الذي رجحتم فقالوا كل على شهادتها لا يفي بشهادتهم وتبين
عنده حتى تجوز في ذلك لانه وقت التمت ولا يمكن ان يفي بشهادة الباقين لانه لا يعلم القاضي من شهد
على شهادته في قضائه وهذا العلم على المدعي بانين منهم في اليوم الثاني فشهدوا عند القاضي فبقي المال على
المدعي عليه لانه شهدوا انهم علموا ان الرابع سواها فيكون هذا قضاء وشهادة لا تامة بين وفي الشهادة وان شهد
على رجلين شهدا على امرأة بالثمن بقدر ما شهدا فمما حصل واحد فلان عليه ذلك ان شهدا على رجلين شهدا
منافع الوضع غير متقوية عند الاتفاق لان النصفين يستعملان على عرف وفي الشهادة وان شهد رجلان
او عليه ما يثبت على رجلين وان راوا عليه ما ولم يفيضا في البيع الا ناقص من قيمة البيع وفي التمدب
ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول ضمن نصف المهر وبعد الدخول لم يفيضا في الشهادة وان شهدا على رجلين
امرأة قبل الدخول ايمان فمما ضمن نصف المهر لانها اكله اثمانا على شرف السقوط لا يرى انها لو طاعت ابن النفع
او ادرت سقط المهر اصلا لان النوة قبل الدخول في معنى الغرض فيجب سقوط جميع المهر كما هو في النكاح وفي الكبرى
على رجلين اطلق امرأته ولم يعلم انه دخل بها لم لا وقد تزوجها بالثمن شهدا ان ان دخل فبقي القاضي شهادتهما ثم
رجعوا جميعا نصف المهر على شادي الدخول خاصة والنصف الاخر عليها نصفين من سلة الاصل وفي الشهادة فاعاد

السبب لا يصلح بها لوجوب المال في الثانية في نفس دعوى المنقول رجل ادعى على الف درهم فجدد المدعي
عليه اعطاه على المحر او صلح من دعوته ثم اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي قال قبل ان يقضي من المال قبل
الصلح ليس له قبل فلان شي فالصلح وقضاء المال ببيان ان اقام البيعة انه اقر به بعد الصلح والقضاء فان كان القضا
تقضي عليه المال ببيعة ثم اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي اقر قبل الصلح القضا بعد في يد رجل ادعاه من وقال كان
او بيعة لدى اليد وهو غائب لم يجر قبضه وقبضه بغير لري وقال الموهوب له وبيته في قبضه منك فالتوا
الموهوب له لان المقبوض في يده ولو قال الموهوب له حين وبيته في كان العبد في منزلك لم يكن قبضه فاقام
بقبضه قبضه لا يقبل قوله فيها ايضا ولو قال المدعي كان العبد لاني وبيته لك فلم يقبضه في بيوتة وانما قبضه قبضت
فالقول للموالت وفيها ايضا رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو لي انتبهتها من فلان بكذا وفي يدك بغير حق وجوب
عليك تسليمه قالوا لا يصح هذه الدعوى لانهم لم يذكر في الشئ وفيها ايضا من اشترى ثيابا فوجد في يد غيره قبل ان
لا يجر القبض من البائع وفيها ايضا رجل ادعى على رجل انه غصب منه ثيابا فقال المدعي عليه هو الذي ادعته فزعم شهوده
ان هذا الثياب الذي شهدوا انك المدي نظروا فيه بعض فاذا اشانه على ضده ما لو اكتشف الما دون وغيره قالوا لا يصح
القضاء المدعي ولا يجب خلا في شهادتهم لانهم لم يذكروا انهم لم يمسوا بها في اليد في الدعوى والشهادة والحلف في مثلها لا يعتبر
قال المصنف رحمه الله وسند كوفي في مسائل النكاح ما يخالف به او فيها ايضا رجل ادعى دابة او دارا في اجارة الغير
لا يقبل منه المدعي لا بخبرة الاجرة المستاجر بها وكذا الراس وفيها ايضا لو باع ثيابا لم يمس الي الشتر حتى ادعاه
رجل فانه شتره فاحلف البائع والمنشتر لواراد الشتر ان باعه الدار بالشفقة في يد البائع والمنشتر في الخطا الذي وجب
نكرته واحلف الوجهي لا يحلف الما اذا كان وارثا ادعى على الف درهم من عبد اشتراه منه وقبضه المدعي وان لم يمس
العبد ولم يمس شفقة لان هذا في الحقيقة دعوى الدين لما كان العبد مقبوضا وفيها ايضا رجل ادعى على رجل انه يمسك ثيابا
بيته ومن فلان بكذا او سلم العبد وطالبة دار نصف الثمن فالتوا في يد المدعي ان العبد كان شتره كان ثيابا نكرته فلكذا
عنه فادعاه وان قال نكرته فلك لا به صحة الدعوى من ان يقول في الدعوى ان العبد اقام في يد المنشتر في
طلب الثمن الذي هو ليس الاجارة لان العبد في الحقيقة لا ينفذ اذا كان في محله فاما في هذه الحالة لا بد من قبض البائع
المنشتر بطالبة اياها وان نصف الثمن وان قال نكرته فلك لا به صحة الاجارة التي ذكرها في العبد وقت طلب الثمن لان العبد
قد نفذ في القبض حال وجوده ولكن نكرته فلك قبض الثمن ليس بطالبة اياها وان نصف الثمن في الثانية جردا لا جلا
لها على رجل الف درهم شتره منها في الدار على وجه احد الرجليين واما البيعة على شترها ونكرته غائب قال
لها من شترها ولا يجب لها من شترها من الثمن وحبسها الوجه لان نكرته

ادعى القضا
عنه وهو موهوب له

ميراثا بينهما ميراث واحد فاذن انهما الزمان كل اعادة البنية فاعلم ان هذا هو اصل ميراثك في التمسك به
 ابو يوسف رحمه الله ان النزيل من نفسه فهو خصم من الاخر في الباقي في اليراث غيره وقال محمد رحمه الله القياس قول
 ابي حنيفة رضي الله عنه والاحتسان قول ابو يوسف رحمه الله وفيها ايضا رجل من بني عبد بنسرين ادى عبد الله بن
 الغائب اثنتاه من ماله هذا بالغ ونفقة النفس لا يقبل قوله وان ادعى ان فلانا الغائب اثنتاه من ماله وكلمة
 بالخصومة ويقضي نفسه من صاحب اليد قبلت نيته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ويصلح وكيل في نفيه ونفوسه
 العبد كسب عبد الضلع فباع منك بالغ ثم وكلني قبض النفس واقام البنية على قبليت نيته لان ماله وان منع
 عن الخصومة وان لم يمنع فالوكالة جارية ولان قبض النفس مبرى من اللوى وفيها ايضا في فصل دعوى النفس وحل
 ادعى على رجل ان راس عنده ثوبا وبين فجعل له عليه شمس من الشهود وان راس عنده ثوبا ولم يسمه وذكرني المصنف نحوه
 الشهادة والقول للمترس فاذا انشئت مع غيره وكذا في الغصب وقد ذكرنا وفيها ايضا في باب يطول دعوى المدي
 قبل القضاء وبعد ذكرني راس المصنف ان شهده الله راس عنده ثوبا ولم يسمه الثوب لم يعرفوا من النجس حبات
 شهدها وتم يكون القول قول المترس في أي ثوب كان وكذلك في الغصب وفيها ايضا دارني يد حليس ادعى رجل
 ان النصف الدار من اموالهم بنية حتى اقتسما وغاب احد عا في اقام الدعوى الحاضر منها في يد نصف مقتوم
 فشهده الله ان له النصف الذي في يد الماخذ الذي يري النصف منها على قبيل شهادة وفي الاضحية رجل في
 نصف دارني يد رجل فادعى له عليه ولم يرف عليه وغاب وحضر اخر ادعى هذا المقام ليكون حضا والواجب له
 وحضر للمترس فحكم كذا في اللبس الكبير وفي الثانية رجل اشترى دارا وعبد او لم يقبضه فجار رجل ادعى ذلك والشرع
 لا يسمع دعواه حتى يحضر الغائب في دستور القضاء من العيون في كتاب الدعوى والرفق في رجل ادعى دارا فادعى
 هي في حقه اذ اشترى من المدي القيس ان ينزع الدار من يده ويدفع الى المدي حتى تقوم البنية اذ اشترى من المدي
 يترك في يده ثلثة ايام ويؤخره الكفيل حتى تقوم البنية على الشراء قال رضي الله عنه والنهر من الدار في المدي في
 القرائن التي من الخاصة اذ ادعى له عليه الا يغاير ويجز عن القامة البنية يومها والدار ثانيا وفي اللبنة ادعى على اخر
 انه ابوه لا يصدق البنية او يصدق له عا على الثانية رجل من ادعى على جلاله ابوه طلب ان يقضى
 له القاضي النفقة عليه فانكر ذلك فاقام الزمن البنية على اداءه واقام له عليه البنية على اخر اذ ادعى اب الزمن
 الزمن وذلك الرجل منكر ان ذلك البنية بنسبة الزمن ونسبت البنية من المدي اقام عليه البنية انه ابوه فرفض
 عليه النفقة وطلب منه الاخر وكذلك امرأة حاصت على القاضي فضا ان يقضى له النفقة عليه
 محنة فقال العلم ان لها اخا وهو ادعى النفقة مني فانكرت المرأة ذلك فاقام العون يدين فمضى على رجل

[illegible]

[illegible]

حصوله ودر تمام ادای آن نصب منته جارية و لم یکره یسایس دعواته و یومر به الجارية فان لم یجرب و کان
 القول فی مقدار القيمة قول القاضی فلاحی دعوی الغصب من غیر بیان القيمة فلان یصح اذا بین فی کل حاله ولم
 ینسب قيمة کل عین واحدة کان اولى قبل المناظرة ذکر القيمة اذا کان الدعوی منزه لیس ان الرقعة کان نصیبا
 فانها سوی ذلك فلیتروا فی الثانية و اذا وقعت الدعوی فی ذلک لا یسأل صاحبها فی السبب للخصومة اذا کان
 القاضی یحیی فی السبب لان الشهادة بالنقول لا تقبل الا بالاثارة الیه فی السبب فان اذ اذاحت الدعوی سال
 القاضی المدعی عن السبب لیسکتشف وجه الحكم فان اعترف قضی علیه بان الاقرار موجب بغضه فی ماله و لم یجرب
 و ان انکر سال المدعی البتة لتوایله السلام الیک بینه فقال لا یقال لک بینه و رب الیس علی قد البتة فلا ین
 السؤال لکنه الاستحلاف قال فان احضره فقضی بها لا شفاء التهمة عنها فان لم یجرب فی ذلک و طلب من خصمه علیها
 لمدینه و لا بد من طلبه بان الیس جمعه فی الثانية فان کان المدعی عاجزا عن الدعوی عن ظهر القدر ینبذ عواده فی حقه و ین
 منها فیسبح عواده و لو کان لیس فی السبب ان القاضی یأخذ منه مجا و کذا الشهادة العدد فی المهر لم یسأل عن شرطه بل یخففه
 رضی الله عنه و کذا الاختلاف فی رسول القاضی و قد مر نحوه فی باب التزکوة و فیها ایضا و انارة الاثر من فی السبب
 بالشیعرات و ینما یسقط کجاریه غیره حتی یتو فی القصص بانارة و انارة و کجاریه و انانی الحد و لای لیس فی الحد و لای
 و فی مذهب الغنیة ان علم القاضی ان المدعی علیه اخرس بامره بان یحجب بالانارة و یعلن بالانارة و ان انشأ بالانارة
 و ان انشأ بالانارة و عرض علیه الیس فان انشأ بالاجابة کان یحیی و ان انشأ بالانارة کان لا یسقط علیه و ان
 القاضی اخرس احکم کتاب له و بامره ان یحجب بالکتاب و ان یؤخره و انارة موزونة بالانارة و لیس یحجب بالانارة
 من کجاریه الاخرس و ان کان من کجاریه اخرس احکم فی القاضی یضرب غدا و بامره المدعی بالخصومة موزون المکن له
 اب او جواء و فی فتاوی الثانية و لو ادعی المدعی من الکتاب سبب دعواه لای علی القدر علی الدعوی فصح دعواه
 من الکتاب لکن لای من الانارة فی موضع الانارة و لو امر القاضی بجلین لیس له الدعوی و الخصومة ذکر فی المتقی
 ان لای من خصوصها علی قول ابو یوسف رحمه الله و فی السبب اذا اطلب المدعی علیه ان لیس المدعی من ای حیدر مدعی
 المال القاضی و لکن لای لای لای علی السبب و فی الثانية و ان ذکر المدعی جمیع ذلک و لم یکر السبب فقال المدعی
 علیه سببه من ای سبب یدعی سببه القاضی فان ان یسأل ذکره لروایات ان القاضی لای یجزم علی سبب و ذکر
 الشیخ علی البرزوی رحمه الله ان القاضی اذا سأل عن السبب لای یجزم علی ان یحجب المدعی فی حق من الیس و یسأل
 عما سأل من المدعی و ان لای المال الذي تدعی علی غیره و ینما قال ابو یوسف رحمه الله یسأل عن المال اذا کذب

المدعى في السب وقال ان من مفعول انما قال الوضوء في الله وان من مفعول للصباء واصل المسئلة فانما قاله
على الف ودرم من جارية بعينها الا اني لم اتقبض قال الوضوء في الله ليعبر بالان اذ كذب المدعى في السب فالكذب
ان فصل وان وصل للابن مني ولو ابتداء بالسب قال انه بنى للزاد المتبعية بكذا لا يصح معروضا فيها ايضا وان قال
على الف ودرم موصلة الى كذا وقال المدعى في محبة فانقول قول المدعى الا في الكفالة والمسئومة واذ وصحت
الدعوى فطلب المدعى ان يتم النسبة بنى ان بنه القاضي من المدعى عليه فليدفع عنه فان القاضي يقول المدعى الكفالة
قال لا كفيل خصمه وان قال نعم لكننا عاينته فكذلك لا كفالة وان قال بنه حاضرة في المصر كمال القاضي فطلب
الخصم عن محمد بن محمد ان طلب المدعى ليس بنه وادعى ان كان المدعى عليه جلا محولا يتوارى عن يد غائب كمال القاضي
من غير طلب المدعى وان كان بنه لا يسر ان يرضه القاضي الى طلب الكفيل فخلص خصمه واذ اعطاه كفيل بنه
بغيره فمضت الاباء منه فخرج الكفيل من الكفالة وفيها ايضا في قضى الدعوى فلتقول لو ادعى عبدا حاضرا في مصر ان له
واكواله في مدعيه اقام المدعى النسبة على اعدائه من المدعى من القاضي ان بنه كمال القاضي فليدفع عنه الى ان يعطيه عدله الشهادة
القاضي لا كفالة في الاستحسان بحجة على اعطاه الكفيل واذ اعطاه كفيل بنه فبنى ان بنه كمال القاضي فليدفع عنه الى ان يعطيه عدله الشهادة
لو غاب المدعى عليه بكافة القضاء على الوكيل واذ كمال القاضي العيين المدعى بالان القاضي لا كفالة في القضاء لا كفالة
عليه وحضره العين ويجوز ان يكون الكفيل واحدا وانما يفعل القاضي ذلك عند طلب الخصم فان ابى ان يعطيه عدله
المدعى ان يماز به انما لليل والهدايا بغيره واذ اقام المدعى النسبة فاما ادعى ولم يتم النسبة وطلب المدعى
تكميله فهو وجب ان قال بنى عاينة لا كفالة وان قال حضور في المصر كمال القاضي في الاستحسان لا كفالة في المجلس
وكذا اقام المدعى شاهد او احدا فانه يرضه كمال القاضي فليدفع عنه وادعى المدعى عليه وادعى المدعى عليه كمال القاضي فان
اعطاه الوكيل من الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه الا ان يرضى منه الخصم وفيها ايضا ولو كان المدعى
تقبلا فقال المدعى لا ارضى الكفيل بالنفس والكفيل بالعين وطلب من القاضي ان يرضه على يد عدل ان كان
المدعى عليه عدلا لا يخشى عليه فليقبض العين لا كفالة القاضي اليه ان كان فاستأجره عليه بقوله القاضي في يد عدل
فيها ايضا وان كان المدعى عليه عدلا وطلب من القاضي ان يرضه على يد عدل لا كفالة القاضي اليه الا ان يكون شجدا
عليهما ثاروني السراية اذ ادعى بانهما ثاروا فقام بنه وسال القاضي ان يكون ذلك على يد عدل ان كان
فانه ايضا واذ كان المدعى عليه عدلا فاستكمل ولو طلب ذلك بعد مجرد الدعوى قال قسم الدين وحال المدعى
فخصم القادى اذ كان المدعى عليه فاستأجره غيره فانه الى ذلك وفي الثانية وان كان المدعى عليه عدلا وادعى

يحتاج الى التمسك بالمدعي عليه ان يوفي كفيلا والمدعي لا يقدر على الدائنة فطلب من القاضي ان يضمن على كل فان
 القاضي يقول للمدعي ان ثبت وضعه على يد عدل وان لم يرض لا يضمن وتلازم ان شاء وفيها ايضا طلب
 او لم يقض فان رضى المدعي وضعه على يد عدل وان لم يرض لا يضمن وتلازم ان شاء وفيها ايضا طلب
 المدعي من القاضي الجبلولة من المدعي والمدعي عليه ان كان ذلك قبل اقامة البينة لا يحل القاضي اليه وكذا الواقع
 فاستأوا مشايخنا فاستبين ان قول القاضي لا يبرئ الا يرى انه لو اخرج حاشية الماد او طرأ له لا يبرئ في ظاهر الرواية
 وان اقام المدعي شاهدا لا وامر ابنه متورق فان كان في ذلك من باب الفرج بان شهدا على امته انما هذا الرجل
 حينئذ منهما ومن المدعي عليه ويوضع عدل كذا لو ادعت حرية او عتقا او شهد بطلاق بين ثلثين بغير اقرارهما وبين الزوج
 وذلك بان جعل القاضي امره عليه لا يخرج عن منزل الزوج وان جعل من المدعي عليه لم يعد البينة وقال المدعي
 بنية اخرى حاضرة قالوا لا يرفع الجبلولة الا لو خدش العدل الى آخر المجلس وفيها ايضا ولو ادعى رجل امرأته في
 غيره فاقام المدعي البينة فان سال المدعي الجبلولة او التعديل فبذره المسألة فصل القاضي ذلك في الاصل وكذا المرأة
 فوالشيخ واقامت البينة سالت الجبلولة وكذا رجل ادعى امرأته في رجل وقال انما هي التي في بيوتها
 فاستأوا وقال المدعي عليه بنية ثمة شراها بغيره له ما لو ادعت المرأة فساد النكاح وفيها ايضا وان كان الدعوى
 في غير الفرج واقام المدعي بنية فاذن جديلا من المدعي عليه نفسه وبالمرءة وكذا بالخصومة لا يخرج الى الجبلولة الا
 ان يكون المدعي بنية شاكفة لنفسه اذ وفيها ايضا ولو كانت البينة في رجلين مدعى كل واحد منهما انما قال
 القاضي مدعى في بيوتها ويقول لكل واحد منهما اقم البينة فان اراد كل واحد منهما ان يكون البينة فبذره القاضي في كل
 امر القاضي ان يفتي على رجل يكون عنده الى ان يقوم لهما بنية قطعا للمنفقة فان اقام احداهما البينة على حواء لم
 يتم الاخر وضما القاضي عند رجل عدل الى ان يبال عن الشهود وفيها ايضا ولو ادعى رجل نكاح امرأة كبره ليست في يد
 رجل وسى تحجده فاقام البينة فطلب من القاضي ان يضمن على يد عدل الى ان يبال عن الشهود فان القاضي
 لا يضمن لكن يتخذ منها كفيلا وكذا لو ادعى النكاح بغيره في بيت لهما لا يبرأ وفي الفرائض الى ان يبال عن الشهود ولو ادعى مدعى
 او الجنون لا يبرأ بنية بخبر البينة حاضرة ايضا في البينة ولو ادعى على صغيرها بخبره وصيه كذا في الرجوع الموعود
 بخبره زاده في شريح السهم بخبره ولا يبرأ حاضرة الصغير لم يضمن منها اذ كان المدعي عينا او دينيا وجب ببشارة
 الوصي او بالبشارة الوصي وذكر الناطق رحمه الله لو ادعى دينيا وجب ببشارة الوصي لا يبرأ حاضرة الصغير وان كان دينيا
 وجب بالبشارة الوصي كضمان الاستهلاك بخبره حاضرة الصغير لا يبرأ الا بذكر الخصم رحمه الله ولو ادعى

على صبي محمدا لا يستلزم ان كان المدعي يقول ان جنته حاضرة ليسمع دعوته ويسقط عنه سعيه
ابوه او صبي حتى اذا قضى القاضي المال لمع الالب الوضعي بالاداء ان لم يكن للصغير ولا في طلبه على من القاضي
ان يضيف وصي الصغير ايا القاضي الى ذلك بنسبة حاضرة الصغير في نصب المدعي من بعض الذين بنسبة حاضرة الصغير
عند الدعوى سواء كان الصغير عاقل المصنف رحمه الله وبنى ان لا ينسب حاضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ
المعروف بنحو انه زاده رحمه الله وفيها ايضا ولو ادعى على صبي محمدا فان لم يكن له بنسبة على المدعي لا ينسب حاضرة
ولو ادعى على ميت وبنسبة حاضرة فان كان للميت وصي لا ينسب حاضرة الوتره الصغار وان لم يكن للميت وصي
لصغير بنسبة حاضرة الوتره الصغار وحضر الواحد يعني فيها ايضا ولو ادعى على ميت ما دون الوتره او حقه او من الجوار
بالانصب استلزامه دليله او تجدد دليله او يجمع او شر او اجاره او سجناره او غوا واقام البنسبة على اقراره او
تجيزه وان كان مولاه وولي المعنوه غايبا لان عبد الماذون والمعنوه لو اقر به حج اقراره لانه من القبول والبنسبة
على خصم كذا لو اقر به اقراره فيكون بنسبه ولو كان العبد والمعنوه محجورين بغير حاضرة المولى والعبد جميعا سواء شهدوا
اقراره باولهما بنسب لا يقبل الشهادة على المولى عند غيبته بل يقبل من العبد حتى لو اقر بعد الاتفاق قال
المصنف رحمه الله وبنى ان ليسع البنسبة ويقضي عليه لو كانا حاضرين لغير البنسبة عليهما في حقه وفي الحكمه والمعادى
محجور بالاسباب استلزامه والنصب بنسبة حاضرة المولى لغير البنسبة بخلاف العبد الماذون يعني لا ينسب حاضرة المولى النسخ
وفي البنسبة ولا يسمع دعوى استلزامه الوتره والبضا على العبد المحجور عند ابن حنبله ومحمد بن حنبله سواء كان المولى حاضرا
او غايبا سواء شهدوا عليه بما جاز لا استلزامه او شهدوا عليه باقراره وفيها ايضا ولو شهدوا على عبد ماذون في التجارة
يقبل عند التقف او زنا او شرب الخمر او اكل العبد ان كان المولى حاضرا بالاجماع وان كان غايبا لا يقبل عند حنبله
رحمته الله ويقبل عند ابى يوسف رحمه الله لان عبد ابى يوسف قامت البنسبة على العبد الماذون بقبضه يقبل او
وكذا المحجور ان شهدوا عليه بالاقرار بنسبه الاسباب في الزنا وشرب الخمر والحد والصله لانه لا يقبل في القضا
والتعذر ان كان مولاه حاضرا يقبل وان كان مولاه غايبا لا يقبل عند ابى حنبله ومحمد بن حنبله وفيها ايضا ولو شهدوا
على الصبي الماذون والمعنوه يقبل العدا بالزنا او شرب الخمر او اكل العبد ان كان المولى غايبا لا يقبل عند ابى حنبله
وفي القتل ان حضر المولى جاز لان موجهه الحديث على القتل وان كان المولى غايبا لا يقبل من خلفه وان شهدوا على
الاقرار بنسبه الاسباب لا يقبل المولى اراغب وفيها ايضا وان شهدوا على العبد الماذون بالزنا ان كان
موجه القطع يقبل واذا كان المولى غايبا لا يقبل من حق القطع وان كانت السرقة موجهة للمال لا يقبل من حق السرقة

او غاب وان شهدوا على العبيد المذنبين في التجارة بسيرة لا يقبل حمل للمولى او غاب لان موجبه الغياب
 لا يرفع وقد استقصينا بيان هذا في كتاب السيرة وفي الفصول ذكر في الباب الثالث والعشرين من ادب القضاة
 الاب الوصي فهايدى على الصغير خضم في حق سلع البنية عليه في حق العيين حتى يحلف عليه ذكر في اول باب الف من فرائد
 زينة الدين رحمه الله عليه ادعى على العبيد الاولاد اب الوصي او على قيم ان هذه الدار ملكي فانهم لا يحملون جميعا لان الكول
 يحمل الاقرار او اقرارهم على الصبي الوقت لا يصح فلا يحملون والطريق منها البنية وفي الخلاصة في باب الدار على
 ادعى داراني يد رجل فقال انتزعت من وصيك في صورك يصح وان لم يذكر اسم الوصي لا يري انه ذكر في الاقرار
 ادعى على اخر داراني يد رجل فقال انتزعت من وكيك يصح وان لم يذكر اسم الوكيل في الفصول وذكر في اقرار النسوة ادعى
 داراني يد رجل انها انتزعت من وكيك بلف درهم ولم يسم الوكيل يسمع دعواه ونحوه منهودة وفي المحيط داراني
 يد رجل ادعى رجل فاقام صاحب اليد بنية على المدعي ان انتزعت هذه الدار من وصيك في صورك بهذا الالاء لم يسمع
 الوصي واقام على ذلك بنية لم يسمع دعواه وبنيته خلت للشيخ رحمه الله عليه كذلك ادعى ان فلانا باع هذه الدار
 سي باطلاق العاقبي في حال صورك لم يسم العاقبي واقام على ذلك بنية لم يسمع بنيته خلت للشيخ رحمه الله عليه
 هذا اذا شهد منهودا على الوقت فليس الوقت لايه الى التولي الا انهم لم يسموا الوقت التولي عوى النسوة
 حتى تميز تسمية العاقبي فاختلاف الشيخ رحمه الله واوله المكاتب في معارفه ذكر الخلاف في الدار في ادعى
 العاقبي باب الشهادة على الحق وان ادعى شاهدان على رجل ان قاضي من القضاة قضى لهذا الرجل
 على هذا الرجل بلف درهم وشهد ان قاضي الكوفة قضى لهذا الرجل بلف درهم فالعاقبي لا يقبل هذه الشهادة حتى
 يسموا العاقبي الذي قضى به وشبهه ثم قال ليس هذا الموضوع وحده بل الحكم في جميع الافا عيل اذا شهد منهودا على الدار
 وان يسموا العاقبي ومنه ولو لم يسموا لا يقبل منها وتتم وذكر محمد رحمه الله في كتاب الحدود اذا اقام المدعي عليه بنية
 ان شهود المدعي محدودون في القدر لا بد ان يسموا من اجمعهم فمده المسئلة دليل على ان تسمية العاقبي شرط
 وفيه البصار رجل ادعى داراني يد رجل انها انتزعت من وكيك بلف درهم وشهد منهودا على النسوة ولم يسموا
 الوكيل لا يقبل دعواه منهودة وفي ملقط القينة لو قال البائع لوليت منك في صفوي قال التري بل بعد
 بوفك فالقول ليس على الصبا لانه بكرة اهلية الفصل والبنية بنية من يدعي البلوغ وفي الفصول في فصل الاحتجاج
 المدعي اذا اقام البنية على دعواه ثم اقر الدعا عليه ليدن فالعاقبي يقضي للمدعي باقراره بالابنية لان البنية
 انما تقبل على ذلك لا للقرينة انما ادعى عينا في رجل فذكر المدعا عليه دعواه اقام المدعي بنية على ما ادعى

قبل ان يعطى القاضى للمدعى منية او الله اعلم به في القاضى يعطى العبد في ظاهره لكن في الباطن يعطى بالادارة
 البنية بعد خلع في المنزلة بعد بعض قولوا بالادارة وبعض البنية لان المدعى حين قام البنية كان المدعى عليه كرا
 فاعطى للمدعى القضاة بالبنية فلا يظن ان الاستحقاق قرار المدعى عليه والاول اظهره واقره الى الصواب في الثانية في
 الدعوى رجل ادعى مالاً فذكره لان وقال انه اخذ الله اعلم به فذكره اعلم به ان يكون خطه فكتب فكتب وكان من الخطتين
 ظاهرة فذكره فقبل يعطى القاضى على المدعى عليه لك المال وقيل لا يعطى هو الحق وفيه ايضا قول الله اعلم به
 وليس عليه هذا لان كان الخط على وجه الرضا لم يصدر له مال الا يصدق في يعطى عليه بالمال خط الصراف المسما
 حجة وان لم يكن الخط على وجه الرضا له ولكن يكتب الصك والادارة بما فيه يكون اقرار ان كتب الخط بين يدي الشهود
 عليهم كان اقرار اصل لهم ان الشهود اعلم به وقال الشهود اعلم به ان لم يقر وان كتب بين يدي الشهود ولم يقر عليهم
 قال الشهود اعلم به ان كان اقرار اصل لهم ان الشهود اعلم به وان لم يعلموا الا يقر وقد استقصينا نحوه في كتاب الشهادة وفي العتق
 في فصل النوع الذي ادعى من الرخصة بعد بيعه من الميعان بخبرة المولى ثم ان المولى ادعى ذلك العبد لنفسه
 فان كان العبد ذوا لايحج دعوى المولى وان كان تجرأ به ودعواه فان قيل ليس ان المولى صار ذوا لايحج به ولم يمه
 قل نعم لكن انما لا ذن انما يظهر في المستقبل لاني لا في الماضي قدم نحوه في باب الاذن وفيه ايضا في انوار الدعوى
 انه كان مكره على البيع والادارة ثم ادعى البيع من يدي المشتري لا يسمي دعواه لم يذ ان كان مكره على التسليم لاني قد
 رشيده الدين وفيه ايضا ادعى الاسترداد بسبب البيع الفاسد يستغفر عن سبب الف وجوز ان يظن ما هو صحيح
 فاسد وفيه ايضا ادعى المال بسبب الكفاية لا بد من بيان المال منه بما يسيطر عليه الكفاية ثم تفتحه المرأة
 اذ لم يذكره معلومة لايحج لان يقول غشيت او دومت في كذا وكذا الكفاية لاني لا يحج وكذا بالبدية على
 العاقلة في الخط في الفصل الثاني في بيان شرط صحة الدعوى واولا سبب البيع واولا شرط صحة الدعوى
 الامانة السلام محو ونفي بجهة الدعوى وغيره المشايخ رحمه الله كانوا لا ينعنون بجهة لان السلم شرط كثيرة
 لا يعنف دعواه الا التواضع من الحسن وما يظن المدعى محجة لكي يحج في نفسه وفي دعوى البيع اذ قال سبب صح
 صحيح بان يدعى على اخر الف درهم بسبب صح محج حري بها في جارية قد سلمت البيع الدعوى لما خلا من البيع
 شرط كثيرة نفي على العاقلة وعلى ذاني كل سبب شرط كثيرة فشرط بان شرط صحة الدعوى عند العاقلة نفي
 رحمه الله ولا يكتفي بقوله سبب كذا صح وان لم يكن شرط كثيرة يكتفي بقوله كذا صح ادعى لاسمعه على غيره وقال
 في دعواه من ان فلان جند من مال في سبب حري بها من ادو بود فند الدعوى بهذا السبب لايحج لان هذا

ثم

الكفاية

عن ذلك الحق

ثم اذا اعلمت هذه ثم رجعت الى القيمة لانها انما ماله العبد على غير عوض والاولى للمحق لا يتحول الجاهل الضامن
فلا يتحول الاولاد في الجاهل وان شهد انه اعلمت هذه ثم رجعت الى القيمة ولو شهد العاصم ثم رجعت الى القيمة في الدية وقال
انني حبيب العاصم في التهمة وبضمان الدية في الهادي في المطبوعة في باب التهمة او الاولاد في السنو ورجعوا بعد
العاصم ضمنوا ما صنعوا ثم لم يرجعوا في قولها ثم رجعوا على الولي في الحق قالوا سنهو والعاصم فارجعوا بعد الاثبات
ورجعوا الى الضامن والسنهو وقبله حياض الدية وولي المقنع من الجاني ران شامض ان يدين فان ضامن الولي لم يرجع
على التدين بالاجماع وان ضمن التدين لم يرجع على الولي منه ومن حياض حياض في قول الظاهر يرجع على الجاني
وفي الحق شرع الحق وان رجع السنهو بعد الرجوع او قبله لا يثبت عليه لانه لم يثبت على من يثبت عليها ولم يثبت على من يثبتها
الاربعة ايضا وان رجع بعد الرجوع ثم رجع الدية لانه لم يثبت عليه لانه لم يثبت عليه لانه لم يثبت عليه لانه لم يثبت عليه
الراجع رجع الحق قبل الرجوع بعد العاصم ورجع السنهو وعليه وقال محمد رحمه الله رجع خاصة في الضمان في باب
اليوسف رحمه الله في كتاب الحد وقضى القاضي ابي قاضي بالرجوع فيها ودارت على راناه ولم يجد القاضي فتاها
من هو لا يرجع حد التدين رجع وحده تقدم السنهو وعليه وعندها في عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله يحدون جميعا فدية لقوله
قضى القاضي اذ لو رجع قبل العاصم يحدون جميعا اجماعا وقوله لم يجد لانه لو رجع يحد رجع وحده اتفاقا وفرض رجع الله
وفي خزانة الفتحة مواضع لا ضمان على السنهو والرجوع عن التهمة في الشفعة والكفالة بالنفس والصلح في قول الجمهور
بعد الدخول في مذهب سنهو الاصل سنهو والفرض بان قالوا لم تشهدم على نفسها وما في الحق شرع الحق ولو شهد
عبد افا لدية في سبب المال لانه اشتمل الامام ففضل له الدية في كسر الدية قابض المالك بالرجوع خلافا لما في المصنفين
اربعون على الزنا تركوا ان يرجع فاذا السنهو وعبد فالدية على المالكين عند ابي حنيفة رضي الله عنه اذ ارجعوا عن الزنا تركوا
علمنا انهم عبيد ومع ذلك تركناهم فان ثبت المالكون على الزنا تركوا انهم احرار فقالوا انهم عبيد ولا على السنهو بل على
على سبب المال ومعنى السداد انهم احرار بان قالوا انهم احرار اذ اقالوا لم يعدوا في طهر واجب الا انهم عبيد فيكون عبد لكذا
في المبسوط وغيره وذكر في الايضاح اوضح من هذا فقال اذ اركب السنهو وتركوا انهم احرار فرجع فيها دتمهم ثم رجعوا في السنهو
عبد افا على المالكين فان رجع المالكون عن ذلك ضمنوا في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لا ضمان على المالكين وذكر في الجاني
الصغير لقاضي فان رحمه الله وقال المالك اخطأت في الزنا لا يضمن بالاجماع وانما الخلاف اذا قال علمت انهم عبيد
تعدت ذلك فضمن اذ كفي في البداية والمباح الصغير للصبي الشهيد رحمه الله وفي البداية قال وان رجع المالكون عن الزنا تركنا
ضمنوا اذ اعد ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمنون لانهم اشتموا على السنهو ونصاروا السنهو الاحصان لان الزنا تركنا

اعمال الت هذا القاضي للبعين بالاباء كبرية فصارت في معنى كلمة العدة بخلاف شهود الاحصان لانه لا يخص في امر
الدا قايون في شهود البعين بالاشهود والاحصان في الشرط وفي البداية قال واذا شهدنا هذا باليمين في هذا لا يوجد الشرط ثم
فا لضم على شهود البعين في هذه لانه هو السبب والتلف بضاف الى السبب في الشرط ولورج شهود الشرط و عدم التلف في التناج
رحم الله فيه ومعنى المسد على العتق في الطلاق قبل الدخول بها وفي كسر الد قايون ان شهود الفري ضمنوا الاشهود والاصل فيهم
الفريع الباء وتعلق بخبر في اي قول لم تشهد فان رجح شهود الاصل في القضاة قالوا لم تشهد شهود الفريع على شهودنا
لم يضمنوا او شهدناهم وعلطنا بهم وفيه ايضا دلورج الاصول والفريع ضمن الفريع فقط ولا يلتفت الى قول الفريع كذا
الاصول وعلطنا وفي السراجه شهود الفريع وشهود الاصل لورجوا الضمان على الفريع في البداية قال وارجح شهود الفريع
ضمنوا لان الشهادة في مجلس القضاة صدق منهم فكان التلف مضافا اليهم ولورج شهود الاصل وقالوا لم تشهد شهود
على شهودنا فلما ضامن عليهم لانهم انكروا السبب هو لاشهود ولا يبطال القضاة ولا يغيره فحل فصار كرجوع الت بخلاف
ما قبل القضاة وان قالوا شهدناهم وعلطنا ضمنوا وهذا عند محمد رحمه الله وعند ابى حنيفة واليوسف فشهد الله لاضمان عليهم
لان القضاة وقع شهادة الفريع لان الحقيقة العاقلية هي ما يعاين من جهة ان الفريع نقلوا شهادة الاصل فصار كانهم
دلورج الاصول والفريع جميعا يجب الضمان فشهدنا على الفريع لا غير لان القضاة وقع شهادةهم وعند محمد رحمه الله الشهود
باليمين لانت ضمن الاصول وان شهدنا ضمن الفريع لان القضاة وقع شهادة الفريع من الوجه الذي ذكرنا وشهادة الاصول
من الوجه الذي ذكرنا فغير شهدها والحقان متعايران فلا يجب شيئا في التضمن من ان قال شهود الفريع كذب شهود الاصل وعلطنا
في شهادةهم ولا يلتفت الى ذلك لان ما مضى من القضاة لا يفيض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم جميعا شهدناهم
انما شهدوا على غيرهم بالرجوع وفي كسر الد قايون في باب من يقبل الشهادة ومن شهد ولم يسمع حتى قال او همت في بعض شهود
يقبل لو كان عدلا وفي ضنوان القضاة روى الحسن ابن بابة عن ابى حنيفة رضي الله عنه اذا شهدنا هذا لم يرضى شهادة ثم زادوا
في قبيل القضاة وادعوه وقالوا وهذا غير متين قبل ذلك منها وروى البيهقي ابو يوسف رحمه الله في رجل شهد عند القاضي
شهادة ثم قام وقال سكت في كذا او كذا منها قال اذا كان القاضي يعرفه بالصلح قبل شهاده فمما يجزى وان كان لا يعرفه
بالصلح لا يقبل وقال محمد رحمه الله فيمن شهد عند القاضي على داره بحد واداه شهدها بالتم رجوع عن بعض تلك الدار لم يرض ذلك
المان كان عدلا ورجع في مكانه وقال او همت استحسن ان يجبر شهادة او لم يكن في ذلك كذاب من الشهود هذا القضاة
وفي الجاه الصغير رجح عند القاضي فلما يسمع عن مكانه حتى يقول او همت لبعض شهادة في جاز ذلك قبل شهادة واما كان عدلا
قال وهو قول ابى حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله اذا لم تقبل فلما كنت ولكن قال انه قد عرفت ولم اطلب علم الي

اتوا المرأة وذلك الرجل بكونه فان القاضي يبرأ العلم عن الغفلة ويقول انما انشئت فرضت لك على الام وهذا
 حسن السبل التي قبل التساوية فيما دفعه الخصومة من حيث وان كان ميثاقا لغيره في الحق واذا ادعت المرأة
 صبيانه انما لا يقبل حتى يثبت امره على الولادة وفي البداية يسمى السبل ان يكون للمرأة ذات زوج لا تباين
 تحيل النسب على الغير فلا تصدق بالابحج يثبت الرجل لانه يحمل نفسه السبب ثم تساووه القابلة فيها لا السبل
 فعين الولد اما النسب يثبت بالقرش القايم وقد صح ان النبي عليه السلام قبل تساووه القابلة على الولادة وفيها ايضا
 وان كان لسان زوج فترحمه انما من صدقها فوائدها وان لم يثبت امره لانه انتم نفسه فافني ذلك عن الحجج وقدمه
 في المجلد الاول باب النسب في دعوى الدين على الميت والميت في السراجه في السبل
 المتفرقة ادعى على ميت لا وورثه غيب الا واحد حكم رجل واقام النسبه لم يجز على الغائبين فهو ضد من الحجج
 يده ولا يرجع هو على الغائبين وفيها ايضا ادوات من على الدين وما له في يد اجنبي فصاحب الدين نعم النسبه على
 اليد بخضرة الورثه وفي الخط في فتاوى المغضلة رحمه الله ادعى الورثه دينه على مورثه وصده فلو بعض الورثه وكذا بعض
 قال السنوني ليس من نصيب من صدقه بعد ان يطرح من نصيب الذي فيه ايضا ادعى على ميت الف درهم
 دينه وتضي القاضي له بذلك بنيتة اقامها واخذت من جابر رجل اخر واوعى على الميت الف درهم وانكرت الورثه
 او الغريم الاول فان اخذه الاول يكون من الاول الثاني وفي فتاوى الثانية دارني بمرجل ادعى رجل انما كان
 لابييه وترك ما سبيلنا له واقام بنيتة وتضي القاضي له بذلك ثم جابر اخر واوعى انما تسره باسم اب المغضلة له وصده المتضي
 لانه يرد الدار على المغضلة عليه يقال لمعى الشرا واقم بنيتة على الذي ردت عليه الدار لان المغضلة لها صدق
 الشرا فخذ اقرا كان مبطلا في دعواه الارث وان تنوده كانت تنه وورثه في مثل هذا لا ينفذ قضاء القاضي
 عند الكون خلاف ما اذا قضى الفسوق والعفو وشهادة الزور وفيها ايضا رجل ادعى دينه على الميت بخضرة وارثه قال
 ان الميت قد خلفت له ثمن من الدين في يد الوارثه ودفاه الدين على ذلك لانك ان هذا القدر في الامر الوارث
 باحضار هذا الحال حتى تشبهه الشهود بخضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكنى بهذا القدر للعقود على الوارث بالمال كان
 جاززا وله جلال القضاء بملك الدرهم والدنانير فكل حال غنيتها فان محمد رحمه الله ذكر في الباقي فان القاضي
 ادانع الباقي قبض الثمن ثم ان موالي الباقي رفع الامر الى القاضي بملءه كمنب كبا جماع الى القاضي الذي في الباقي
 وقبض الثمن واقام بنيتة عليه فان القاضي يجبه وقبل بنيتة وان كان في هذا استحقاق الدرهم الذي في الميت
 القاضي المكتوب اليه حال غنيتها وفي هذه المسئلة نص في مسالة اخرى ان الكتاب الحكمي في المنقول جاززا فاما كان لم يكن

وفي الخطيب الدين اذا اقام على ان الورثة باحوالهم في تركته مستوفى ما يدعي في قال الورثة ان الماتع هذا
في جوده واخذ الفرس واقاموا جميعا البنية فبنية رب الدين ابو الحسن بن بنية رب الدين بن بنية وبنية الضمان عليهم
ولم يعدون وفيما ايضا دعوى الدين على المودع لا يصح بخلاف دعوى الورثة عليه وفيه الضمان مجموع النواريل
سئل بن الدين رحمه الله النسيئة عن رجل ادعى في تركته سبب صدقة الوارث في ذلك وضع له اقرار الدين
ثم ادعى في الوارث بعد ذلك ان الماتع قد كان رضي الماتع حيوة واراد اثبات ذلك بالبينة قال لا يصح
ولا يصح بنية وهذا ظاهر لانهما قد اقر بوجوب المال ولا يدعي انه غير واجب هذا ما قضى ظاهر في النية لو ادعى
على ميت دين وورثته صغار فان كل للميت وصي لانيته طحفة الورثة الصغار وان لم يكن للميت وصي
وصي ثمة طحفة الورثة الصغار وطحفة الواحد يكتفي وفيما ايضا في باب اليمين ما اذا مات الرجل وترك امراه
اولا وصغارا ولم يدع مالا ظاهر لغيره رجل ادعى على الميت دين واخبر المرأة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
المرأة في هذا كوارث آخر قبل البينة عليها لاثبات الدين على الميت وان لم يكن في يد ماتى وكذا لو كانت
التركة مستوفى بالدين وفي الفصول من ادب القاضي لو ادعى رجل على رجل الدين انما هو ان يقر له عليه
بذلك ام يدفع المالا اليه ولم يكن ذلك حكما من القاضي على الالبته لو جاء حيا اخذ المالا الذي كان عليه
هو على الابن ما كان انده منه وان اكره عواذ من يختلف ببدء ما تعلم انه ابن فلان فاعلم ان غلاما مات ترك
من اصحابنا رحمه الله انما يختلف ولكن ليعال الماتع في اقام البينة على وفاته ابك وانك واثرت والحق ان يحلف على ذلك
كالوكالة وان حلف يحلف الابن على وفاة ابيه وانك واثرت وان يحل صامق بالنسبة الموت فصار كالوفاة
بالنسبة الموت فصار كالماتع لو كان كذلك لا يحل القاضي الابن حضا في اقامه البينة على اثبات المال
لكس حجة حضا في التحليف على المال واخذ منه فجعله كمن يحلف على اثبات العلفان عليك هذا هو ادعى دعوى النسب
والموت يحلف على العلم وفي الثانية رجل قدم رجل الى القاضي وقال ان والدي فلان ابن العلفاني مات ولم
يدع وارثا غيري ولا على هذا الرجل كذا فان القاضي سأل المدعى عما ادعى فان قيل فذلك امر القاضي برفع حجة ذلك
اليه ولا يكون ذلك قضا على الابن حتى لو جاء الابن حيا اخذ المالا من الغريم ثم يرجع على الابن ما اخذ منه
ولو اكره المدعى عليه في الابداء ودعوى الابن في اراد الابن ان يحلف ببدء ما تعلم ان فلان ابن فلان العلفاني مات
ولم تعلم ان ابنة قال القاضي رحمه الله روى عن اصحابنا رحمه الله انما يختلف المدعى عليه ليعال المدعى انما
البينة على موت فلان ابن فلان وانك واثرت فان يحل حنيفة يحلف على يدعي من المال للميت قال رحمه الله